

التيار الثالث في السياق الفلسطيني

حول المفهوم والتطبيقات في التنمية والديمقراطية



«التيار الثالث» في السياق الفلسطيني:
حول المفهوم والتطبيقات في التنمية والديمقراطية

حزيران ٢٠٠٧

© حقوق الطبع محفوظة ٢٠٠٧

برنامج دراسات التنمية - جامعة بيرزيت

غزة	رام الله
هاتف: ٢ ٢٩٥٩٢٥٠ (+٩٧٢)	تلفاكس: ٨ ٢٨٢٨٨٨٤ (+٩٧٢)
فاكس: ٢ ٢٩٥٨١١٧ (+٩٧٢)	٨ ٢٨٢٦٧٥٥ (+٩٧٢)
ص.ب. ١٨٧٨ رام الله	

بريد الكتروني: dsp@birzeit.edu

صفحة الكترونية: http://home.birzeit.edu/dsp

بدعم مالي من المعهد الجمهوري الدولي

International Republican Institute (IRI)

ISBN 978-9950--334-03-8

الآراء الواردة في الأوراق لا تعبر بالضرورة عن رأي المؤسسات القائمة على تنظيم المشروع.

التصميم والاحراج الفني: أضواء للتصميم، ٠٢ ٢٩٨٠٥٥٢



فريق العمل

رئيس الفريق: نادر سعيد

التحرير:

عمران الرشق

نادر سعيد

وليد موسى

رامي مراد

فريق التنسيق:

عمران الرشق - منسق المشروع

رامي مراد - مساعد التنسيق

وليد موسى - مساعد التنسيق

المساعدة الفنية والإدارية:

غسان أبو حطب

الفت دار عثمان

شادي بدران

عماد الصيرفي

رولا السعدي

المراجعة اللغوية:

محمود العطشان

المحتويات

١	نادر سعيد	«التيار الثالث» في السياق الفلسطيني: خلفية مفاهيمية ومنهجية
٥	جونى عاصى	«التيار الثالث» المفهوم عالمياً وعربياً وفلسطينياً
١٩	تيسير محيسن	النظام السياسى الفلسطينى: موقع «التيار الثالث»
٢٧	مهند عبد الحميد*	«التيار الثالث»: بحث فى الروافع
٥٩	عمران الرشق	«التيار الثالث» بناء الشرعية الغائبة
٧٥	محسن أبورمضان	«الحركات الاجتماعية» و«المنظمات الأهلية» الفلسطينية: دور ضرورى ولكن ليس كافياً لبناء «التيار الثالث»
٩٣	اشرف العجرمى	«التيار الثالث» الفلسطينى: مكونات وتحالفات محتملة
١٠٧	وليد موسى	المشترك فى أجندة القوى الديمقراطية: البرامج الانتخابية نموذجاً
١١٥	أنور حمام	قائمة «البديل» وبناء «التيار الثالث»: ولادة للجديد أم استمرار للقديم
١٢٩	نادية حجل- بقلة	فى حاجة «التيار الثالث» إلى مركز سياسات
١٤٥	عمران الرشق	«التيار الثالث» مؤشرات نحو المستقبل

«التيار الثالث» في السياق الفلسطيني؛

خلفية مفاهيمية ومنهجية

نادر سعيد*

يستمر الحوار حول مفهوم وتطبيقات «التيار الثالث» في مجالات التنمية والسياسة والمجتمع المدني، ولا يكاد يمر يوم إلا وهناك مقاربة جديدة حول الموضوع. في السياق الفلسطيني، تتناثر المفاهيم التنموية – السياسية، وتكاد تسبق الواقع بمراحل عديدة. ومع ذلك، فإن دور المؤسسات الأكاديمية – البحثية التقاط هذه المفاهيم وطرحها بشكل علمي وموضوعي، من أجل نقاش مدى صلاحيتها على المستوى النظري والتطبيقي. ويعتبر المجتمع الفلسطيني، ولفترة طويلة، من أكثر المجتمعات نبضاً بالحياة والطاقة وخصوصاً على مستوى المجتمع المدني، ولذلك تم استدخال مفاهيم تنموية مثل التنمية من أجل الصمود والتنمية المقاومة والتنمية بالحماية الشعبية. وفي نفس الوقت أصبح للمجتمع المدني دور حيوي في بقاء المجتمع واستمراره، وظهر في هذه الأثناء توجهات سياسية عديدة منها القومي والوطني واليساري والديني. ومع الوقت، ولعوامل تتعرض لها فصول التقرير، انحصر التنافس بين توجه وطني يتمثل في ما طرحه حركة «فتح» في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وما طرحه حركة «حماس» من توجهات دينية لها ارتباطات سياسية واقتصادية ودلالات اجتماعية وثقافية. وبقي الحوار متركزاً على هذه الطروحات مع ضعف التوجهات الأخرى وخصوصاً التي تتحدّر من الفصائل اليسارية – الماركسية، وأكثر حداثة، التوجهات الليبرالية والنيو-ليبرالية، والتي تتصف معظمها بتبني توجهات علمانية – ديمقراطية. وفي ظل مثل هذا الوضع، قمنا بطرح مجموعة من التساؤلات حول الحالة الفلسطينية، بهدف تحفيز النقاش النظري، وسبر غور علاقة التوجهات العالمية حول مفهوم (التيار الثالث) مع الحالة الفلسطينية. ومن بين الأسئلة التي طرحناها: ما هو مفهوم «التيار الثالث»؟ وما هي مكوناته وعناصره؟ وما هو الحامل الطبقي أو المصالح المفترض له، إن وجد؟ وهل يفترض به أن يكون أيديولوجياً؟ وأية أيديولوجياً؟ وهل يجدر به أن يحمل رؤية طبقية؟ أم أن هذا الطرح لن يصب أصلاً في مصلحة هذا التيار؟ وهل هناك ضرورة لوجود «التيار الثالث»؟ ومن أين تتأتى أهميته؟ وهل السياق السياسي والاجتماعي والاقتصادي موات لوجوده؟ وما هو الفراغ الذي يتوقع منه أن يملأه، إن كان هناك فراغ أصلاً؟ وهل سيستطيع

* مدير برنامج دراسات التنمية ورئيس الفريق للمشروع.

هذا التيار أن يسد هذا الفراغ؟ يضاف إلى ما سبق، أسئلة حول حدود «التيار الثالث»، وهل هو حزبي فقط أم يتسع ليضم شخصيات ومؤسسات المجتمع المدني؟ ومن هي هذه الأحزاب المؤسسات والشخصيات؟ وان كان المقصود بالتيار الثالث -افتراضاً- العلمانيين فهل يتسع ليضم عناصر من حركة «فتح»؟ وهل هنالك دور لمنظمة التحرير الفلسطينية فيه؟ وهل هناك قواسم مشتركة تجمع هذه المكونات؟ أم أن خلافات أيديولوجية وسياسية واقتصادية واجتماعية عميقة حد التناقض، تستدعي تفكيراً مختلفاً في طبيعة هذا التيار وحدوده؟ وربما البحث عن مكونات ورؤى وطرق عمل جديدة تكون أكثر فعالية كالحركات الاجتماعية والشبابية، إن كانت هذه الحركات أصلاً تمتلك القدرة ليس على البقاء والاستمرار فحسب بل على المنافسة كذلك؟ أم أن فلسطين متجهة نحو نظام الحزبين، ولا حاجة ولا إمكانية لوجود «التيار الثالث»؟

هذه الأسئلة وغيرها ترتفع بعد نتائج الانتخابات التشريعية الأخيرة، التي حققت حركة «حماس» فيها فوزاً كاسحاً، فيما تراجع حركة «فتح» التي كانت تتسيد النظام السياسي الفلسطيني، وتظهرها استطلاعات الرأي كثيراً ولوقت قريب في القمة، في حين لم تزل الفصائل الأخرى التي خاضت العملية الانتخابية إلا مزيداً من التهميش، رغم تاريخها بعضها الكفاحي ووعود بعضها الأخر بالديمقراطية والازدهار الاقتصادي... الخ. إضافة إلى ما سبق، وفي ضوء ما تظهره استطلاعات الرأي من أن ثلث الشعب الفلسطيني تقريباً لا يؤيدون «فتح» أو «حماس»، تطرح أسئلة إضافية من قبيل: لماذا لم يصوت هذا الثلث بالضرورة للأطراف المختلفة المرشحة لتشكيل «التيار الثالث» في الانتخابات التشريعية الأخيرة؟ رغم تعويلها الكثير عليه؟ وهل سوف يشكل هذا «الثلث» بالضرورة القاعدة الشعبية «للتيار الثالث» إذا ما تم تشكيله بشكل وطريقة ما مستقبلاً، وما هو المطلوب لذلك؟

والآن، وفي ظل الأوضاع المتفاقمة باطراد بين حركتي «حماس» و«فتح»، عادت الأصوات التي ترى في وجود «التيار الثالث» حاجة ملحة أنية للظهور مجدداً، بيد أن هذا الطرح يبقى نظرياً ويتقدم الواقع بأشواط، فرؤيته حول هذا التيار غير واضحة، وهلامية إلى حد بعيد، تتوقف عند المصطلح دون التدقيق في تفاصيله وملاساته، وبالتالي فإن التراجع خطوة إلى الوراء، وطرح الأسئلة التي أوردناها في البداية وغيرها، قد يساهم في وضع اليد على إشكاليات بناء هذا التيار، إن كان بناءه ضرورياً وممكناً أصلاً، ومن ثم تحديد مكوناته وتخومه، بحيث يحقق الهدف الذي تبتغيه أطرافه منه.

إذن فالإشكالية المعرفية التي يتصدى هذا البحث، للإجابة عليها، بكل موضوعية وتجرد، تتعلق بمدى إمكانية وأهمية صياغة «التيار الثالث»، وهو ما لن يقف فقط حد الوصف وسرد الوقائع، بل سيجاول التعمق للبحث عن إمكانية إنشاء هذا التيار وعناصره المحتملة، في محاولة أن لا تبقى

المسألة أسيرة لتحديدات التوصيفات السطحية والأفكار المسبقة. ولذلك وضع البحث عدداً من الأسئلة التي حاول التعامل معها بالوصف والتحليل والاستنباط، منها:

١. ما هو «التيار الثالث»؟ وما هي عناصره ورافده؟ وهل تلعب الايديولوجيا أو المصالح دوراً في تحديد هذه المكونات؟

٢. ما أهمية تشكيل «التيار الثالث» وما الهدف منه؟

٣. ما هو الشكل التنظيمي والهيكلية الإدارية التي ستتنظم أطراف هذا «التيار الثالث» في حال تنظيمه؟

٤. في حال افتراضنا إمكانية تأسيس «التيار الثالث»، من عناصر ما، فمن أين يستمد شرعيته، وما الدور الجديد الذي سيضطلع به، وهل سيحدث فرقا في موازين القوى على الساحة السياسية الفلسطينية، أم لن يكون أكثر من تجميع للأحزاب الموجودة حالياً وقاعدتها الشعبية؟

على ضوء ما سبق، يهدف البحث إلى اغناء الجانب العلمي والمعرفي من خلال:

١. دراسة أهمية وإمكانية وجود «التيار الثالث» في الساحة الفلسطينية، وماهية هذا التيار وغيرها من التساؤلات التي طرحناها في المقدمة، خاصة وأن موضوع «التيار الثالث» بات كثير التداول، ليس فلسطينياً فحسب بل وعلى الساحة العربية.

٢. التعمق في دراسة النظام السياسي الفلسطيني وطبيعته، وهل هناك ضرورة أصلاً لوجود «التيار الثالث» فيه.

٣. الخروج بتوصيات حول ماهية وأهمية وجود «التيار الثالث»، وهو ما يمكن أن يتضمن مناقشة إنشاء مركز سياسات وأبحاث لدعم هذا التيار ورفده بالاستشارات والخبرات اللازمة لاستمراره وازدهاره.

ونظراً لتشعب الموضوع بين رصد تجارب سابقة، ومعاينة ودراسة حاضر، ومحاولة لاستشراف مستقبل، فقد حرص المشروع على تبني المنهج التعددي، بالتركيز على مشاركة الأطراف ذوي العلاقة، في محاولة للإلمام بكل حنايا الموضوع قيد الدراسة، والربط بين أبعاد الزمن الثلاث: الماضي والحاضر والمستقبل.

ولتحقيق هذا الهدف سوف يتبع البحث خطة من أربع مراحل، استغرقت كل منها شهراً واحداً، بحيث تضمنت:

• مقابلات فردية وجماعية وحلقات نقاش وعصف ذهني مع قياديين ومسؤولين في الأحزاب والقوائم والحركات التي يفترض أنها تشكل «التيار الثالث» من ناحية، وخبراء ومحللين سياسيين واكبوا محاولات إنشائه أو كتبوا عنه من ناحية أخرى، في محاولة للوصول إلى فهم أكثر وضوحاً بشأن هذا التيار، وتحديد القضايا البحثية التي ستضمّنها المرحلة الثانية من المشروع.

• إعداد مجموعات تخصصية، تركز على مواضيع تقريباً فيما يتعلق بـ «التيار الثالث»، في محاولة للإلمام والتعمق في جوانب الموضوع المختلفة، وتكوين فهم أوسع عنه.

• ورشات تحضيرية مختلفة في الضفة الغربية وقطاع غزة، تجمع إضافة للمسؤولين والخبراء جمهور من المهتمين والمتابعين لـ «التيار الثالث».

• إعداد دراسة حول «التيار الثالث»، والخروج بتوصيات بشأنه.

هذا ونتمنى أن نكون قد قمنا بدورنا، كمؤسسة أكاديمية - بحثية، تطرح القضايا المختلفة وتعالجها مفاهيمياً ونظرياً وتطبيقاً، وتحفز الأطراف على الحوار والنقاش المثمر بكل موضوعية. كما نتمنى أن نكون قد ساهمنا بتطوير المفهوم على المستوى الوطني والعربي، ورفصنا الطريق أمام كافة الأطراف لمواصلة التفكير بهذا المفهوم المعقد الذي له تبعاته على كل مجتمع وعلى مستوى العالم.

أود، في الختام، أن أتقدم بالشكر الجزيل لجميع أفراد الطاقم وهم أكثر وأخص بالذكر عمران الرشق - منسق المشروع، ووليد موسى ورامي مراد اللذين ساهما في إدارة المشروع وفي العملية البحثية، وكذلك الطاقم الإداري وخصوصاً الفت دار عثمان. كما أتوجه بالشكر لكافة من ساهم في ورش العمل التحضيرية والبحثية، والقيادات الفكرية والسياسية التي قمنا بمقابلتها، وكذلك المؤسسات التي ساهمت في تطوير الفكرة وتطبيقها. ولا يسعني إلا أن أتقدم بالتقدير لكافة الباحثين ومقدمي الأوراق والمشاركين في ورشة العمل في عمان والتي تم عقدها خلال شهر شباط ٢٠٠٧. وأخيراً نود شكر المعهد الجمهوري الدولي (IRI) على تقديمه الدعم المادي لهذا المشروع.

«التيار الثالث» المفهوم عالمياً وعربياً وفلسطينياً

إعداد: جوني عاصي*

مقدمة :

يعود مصطلح «التيار الثالث» إلى بداية القرن العشرين حين استخدم للإشارة إلى تيار آخر يقع بين الرأسمالية الليبرالية والنظام السوفييتي، وقد استخدم هذا المصطلح في البداية على يد مجموعات من اليمين لكن بعد الحرب العالمية الثانية أصبح جزءاً من خطاب يساري، في فترة الحرب الباردة، استخدم هذا المصطلح على يد مثقفين من شرق أوروبا مثل الاقتصادي التشيكي Ota Sik للإشارة إلى اقتصاد اشتراكي يتجاوز الصراع بين الرأسمالية والشيوعية¹، كما ارتبط المصطلح مع تجربة الأحزاب اليسارية الأوروبية التي نجحت في العودة إلى الحكم بعد فترة دامت قرابة عقدين تمثلت بسيطرة إيديولوجية الليبرالية الجديدة (التاتشرية في بريطانيا، والريغانية في الولايات المتحدة).

لم يكن بالصدفة أن يتم إحياء مصطلح «التيار الثالث» من جديد في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا: ففي الولايات المتحدة ورد هذا المصطلح في خطاب مجموعة «مجلس القيادة الديمقراطية» (Democratic Leadership Council) التي تكونت لمواجهة الريغانية والفشل الانتخابي للحزب الديمقراطي في انتخابات عامي ١٩٨٠ و١٩٨٤، أما في بريطانيا، فظهر المصطلح مع «حزب العمال الجديد» بقيادة طوني بلير الذي نجح في أن يخرج «حزب العمال» من حالة التدهور التي عانى منها، وأن يحقق في انتخابات ١٩٩٧ أكبر أغلبية برلمانية منذ فترة الحرب العالمية الثانية^٢. إضافة إلى ما سبق، فقد حقق اليسار منذ أواخر التسعينيات نجاحاً انتخابياً في عدة دول أوروبية كفرنسا بقيادة ليونيل جوسبان، وألمانيا مع شرويدر، وأخيراً إيطاليا مع رومانو برودي.

* باحث وأكاديمي حاصل على لقب الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، صدر له عدد من الدراسات والتعقيبات على أوراق بحثية.

¹ Anthony Giddens: The Third Way: The renewal of Social Democracy, Polity Press, Cambridge, 1998, p.25

^٢ في أواخر السبعينيات، شهد حزب العمال البريطاني تدهوراً حاداً تمثل بانشقاق طوني بين Tony Benn الذي التحق بالحزب الليبرالي وكون معه تحالفاً عرف باسم الحزب الليبرالي الديمقراطي الاشتراكي مشكلاً تهديداً لحزب العمال في أن يحتل مكانه في المعارضة لحزب المحافظين. في انتخابات عام ١٩٨٢، حصل حزب المحافظين على ٤٢,٤٪ بينما حصل حزب العمال على ٢٧,٦٪ والتحالف الليبرالي الديمقراطي الاشتراكي على ٢٥,٤٪ من أصوات الناخبين.

يرتبط المصطلح على الصعيد النظري، باجتهادات عالم الاجتماع البريطاني «أنطوني جيدنز» الذي شغل منصب مستشار لكل من طوني بليز وبييل كلينتون. يشبه جيدنز الفترة الحالية التي ابتدأت منذ عام ١٩٨٩ مع نهاية نظام «الدولة الاشتراكية»، بالفترة التاريخية الانتقالية من القرن التاسع عشر إلى القرن العشرين، حيث تبنت الاشتراكية الأوروبية آنذاك توجهها مختلفا للماركسية يركز على الإصلاح ضمن النظام الرأسمالي والديمقراطية الليبرالية الغربية، وبالتالي، يبرر صعود الليبرالية الجديدة في الفترة الأخيرة من جهة وانهايار نظام «الدولة الاشتراكية» من جهة أخرى التفكير في نهج يساري جديد^٢. ويشير «التيار الثالث» إلى إطار فكري واستراتيجي يهدف إلى ملاءمة الاشتراكية الاجتماعية مع عالم تغير بشكل جذري في العقدين أو الثلاثة عقود الأخيرة، في محاولة لتجاوز الديمقراطية الاجتماعية التقليدية والليبرالية الجديدة^٤.

وهنا لا بد من التساؤل إن كان «التيار الثالث» هو «تيار الوسط»؟ وهذا يقودنا بالنتيجة إلى تساؤل آخر إن كان «التيار الثالث» يمثل نهجا يساريا جديدا؟ بمعنى: هل هو «تيار ثالث لليبرالية الجديدة» (قبول لاقتصاد السوق ونقد لدولة الرفاه)، أم هو عملية تحديث وتجديد للديمقراطية الاشتراكية لكي تتلاءم مع واقع قد تغير بشكل جذري؟ بالطبع، ما يقال هنا يذكرنا بمقولة اليكس دو توكفيل: عالم جديد يحتاج إلى علم جديد، وواقع جديد يتطلب نهجا سياسيا جديدا. في هذه الورقة سنهتم بتعريف مفهوم «التيار الثالث»، وما الذي يعنيه وما الذي لا يعنيه؟ إضافة إلى معناه في السياقين العربي والفلسطيني اللذين يتميزان باستقطاب شديد بين قوتين سياسيتين هما: النخب الحاكمة والحركات الإسلامية، لكن قبل ذلك لا بد من التوقف عند مبررات الحديث عن «التيار الثالث»، وما هي التغيرات الاجتماعية التي تتطلب وجوده؟

لماذا «التيار الثالث»؟

يجيب جيدنز على هذا السؤال بالإشارة إلى عدة تغيرات هامة وهي: العولمة الاقتصادية والجيوسياسية والمسألة البيئية والنزعة الفردية ومسألة التقسيم (يمين-يسار).

^٢ رغم الاختلاف، لا يمكن تجاهل الأساس الأيديولوجي المشترك لنظام الدولة الاشتراكية وللديمقراطية الاشتراكية الغربية، وبالنتيجة الأثر الذي تركه انهيار نظام الدولة الاشتراكية على تأييد الناخبين في أوروبا للديمقراطية الاشتراكية.

^٤ " ... third way" refers to a framework of thinking and policy-making that seeks to adapt social democracy to world which has changed fundamentally over the past two or three decades. It is third way in the sense that it is an attempt to transcend both old-style social democracy and neoliberalism.

١. العولمة الاقتصادية والجيوسياسية:

تمارس العولمة ضغوطات هامة على الاقتصاد الداخلي، الذي يشهد عمليات دمج للتجارة الداخلية بالاقتصاد المعولم، وهو الأمر الذي يتعارض بالطبع مع رؤية «جون كينيز» الذي يركز على الاقتصاد الداخلي ويهمش دور العلاقات التجارية الخارجية، يضاف إلى ذلك ما تشهده الدولة في ظل العولمة من تراجع في الدور مرده تقلص قدرتها على التحكم بسياساتها الاقتصادية والاجتماعية، خاصة مع خضوع الرأسمال الداخلي للضغوطات والمحفزات الخارجية وأهمها القوة الاقتصادية للشركات المتعددة الجنسيات التي تتجاوز القوة الاقتصادية لعدد كبير من الدول. وبشكل عام، يمكن وصف موقف جيندز من العولمة بالاجباي نسبياً، فهو يرى أنه رغم وجود البطالة في جميع المجتمعات، إلا أن هناك ارتفاعاً في حجم القوة العاملة، فالصين مثلاً خلقت أكثر من ١٥ مليون وظيفة سنوياً، إضافة إلى تحسن شروط الحياة بسبب النمو الاقتصادي، الأمر الذي أدى إلى انخفاض نسبة وفاة الأطفال في الدول الأسوية^٥. وبالنسبة للتبادل المالي، يرى جيندز أنه من الضروري خلق مؤسسات عالمية (مثل إقامة بنك عالمي) مشابهة لتلك الموجودة داخلياً، للإشراف على هذا التبادل والاهتمام بتوفير السيولة المالية. ويرى جيندز كذلك أن على القيادات الاشتراكية الاجتماعية التأكيد على محاربة الفقر على الصعيد الدولي وتخفيف الفجوة ما بين الشمال والجنوب.

٢. المسألة البيئية والجانب التكنولوجي:

تشير هذه المسألة إلى ما يمارس من ضغوطات على المصادر الطبيعية والمناخ، وما يشهده العالم من تراجع فيما يتعلق بنقاء الهواء أو جودة المياه العذبة، إضافة إلى التصحر وانقراض بعض أنواع الحيوانات... الخ. من وجهة نظر جيندز يعني التلوث خسارة اقتصادية، بمعنى استخدام غير كامل وغير فعال للمصادر، إضافة إلى التكلفة الاقتصادية الناجمة عن عملية تنظيف وإزالة أثار التلوث. وفي نظره، يجب أن يركز التغيير على التلوث الصناعي، فمثلاً تنتج بريطانيا ٤٣٥ طناً من النفايات سنوياً، جزء قليل منها هو نفايات بيتية، فيما ٨٥٪ هي نفايات صناعية وتجارية^٦. ويلاحظ جيندز وجود تغيرات إيجابية في هذا المجال، مثل صناعة الزجاج التي باتت تستخدم ٩٠٪ من مواد مستخدمة سابقاً، وبعض الشركات مثل هوندا وتويوتا اللتين نجحتا في إعادة استخدام ٨٥٪ من أجزاء السيارات القديمة في إنتاج سيارات جديدة. أما بالنسبة للشركات التي تحتكر السوق (مثلاً، تسيطر خمس شركات كبرى على ٧٠٪ من السوق

^٥ Ibid, p.125

^٦ Giddens: Ibid, p.134

العالمي)، فيرى جيدنز ضرورة تنظيم عملها من خلال تشجيع التنافس الاقتصادي على المستوى الداخلي والدولي، وهو ما تستطيع الدول فعله من خلال تشريعاتها. ومثال ذلك شركة Microsoft، فهذه الشركة كما يرى جيدنز لا تحترم قوانين antitrust الأمريكية التي تحرم السلوك المضاد للتنافس. كما يرى جيدنز ضرورة دفع الشركات للالتزام بالقانون الدولي وبالأخص فروعه المتعلقة بالبيئة، إضافة إلى تشجيعها على التعاون مع النقابات العمالية والسماح للموظفين والعمال بامتلاك أسهم فيها ومشاركتها في الربح.

٣. النزعة الفردية:

بالإضافة إلى أن العولمة تمثل واقعاً اقتصادياً وجيوسياسياً وبيئياً جديداً، يبرز في هذا السياق ما يميز المجتمع الاستهلاكي من «نزعة فردية» تعني هنا الاستقلالية والخيار الفردي في الاستهلاك، الأمر الذي وإن كان يمثل رافعة للنظام الاقتصادي، إلا أنه ينتج لا مساواة تهدد تماسك واندماج المجتمع. فالمعضلة - من وجهة نظر جيدنز - تكمن إذن في إيجاد طريقة لإعادة التماسك والاندماج المجتمعي في ظل سيطرة «النزعة الفردية»، وهو ما لا يمكن ضمانه حسب رأيه من خلال فعل دولاتي (من أعلى إلى أسفل) أو من خلال العودة إلى التقاليد، وإنما من خلال وسائل عملية توضع من أجل تحسين الشروط الاجتماعية للحى أو للمدينة أو للإقليم. وكذلك يعيد جيدنز تفسير النزعة الفردية فهي لا تمثل عنده انطواءً ذاتياً بقدر ما تحمل نوعاً جديداً من الالتزام، مرجعيته الحاضر وليس تاريخاً أو مستقبلاً ما، وهو ما يعني محاولة تأسيس التزام فردي في الصراع السياسي يبتعد عن الموقف المحافظ المتمسك بالتقاليد وعن الموقف اليساري الذي يربط الصراع بتوقعات حول مستقبل مزدهر.

٤. التقسيم يسار-يمين:

يرى جيدنز حصول تغيرات هامة في هذا السياق بعد سقوط الفاشية، إذ تبنى اليمين أفكاراً يسارية في سبيل التمكن من التجدد والاستمرار، وفي المقابل، فقد كان على اليسار بعد انتصار الليبرالية الجديدة أن يتبنى بعض أفكارها للهدف ذاته. مع ذلك لا يتجاهل جيدنز أطروحات المفكر الإيطالي Norberto Bobbio حول مسألة المساواة، والتي تبقى مسألة أساسية في التقسيم بين يمين ويسار، ففكرة أن الصراع الأيديولوجي ينحصر في مسألة معينة كما يؤكد جيدنز يخفي موقفاً غير حيادي أيديولوجياً، فالموقف الليبرالي مثلاً يحصر الصراع السياسي بعيداً عن الصراع الاقتصادي والاجتماعي. ولنأخذ المثال التالي، ألقى توني بلير المادة iv من النظام الأساسي لحزب العمال البريطاني التي تنص على «حصول العمال على الثمرة الكاملة

لعملهم من خلال الملكية العامة لوسائل الإنتاج والتوزيع والتبادل، من خلال نظام إداري ملائم ورقابة شعبية لكل صناعة ولكل قطاع خدماتي» رغم أنها من أكثر المواد تعبيراً عن خصوصية وهوية حزب العمال. بلير انطلق من قراءة سسيولوجية للمجتمع البريطاني ترى تضاًؤل الطبقة العمالية التقليدية، ومن هنا بات الرهان ينصب على الطبقة العمالية ذات الكفاءات أو ما يسمى بالخطاب الليبرالي للطبقة الوسطى التي أصبحت الطبقة العريضة في المجتمع. وقد تم التأكيد على هذا الاتجاه في البرنامج الانتخابي لحزب العمال بقيادة طوني بلير، حيث جاء ما مفاده: «نحن نطمح إلى تجاوز الصراعات المؤلمة بين اليمين واليسار ... عدد من هذه الصراعات لم يعد يمت بصللة لواقع العالم الحديث ... عام ضد خاص، أرباب عمل ضد عمال، طبقة وسطى ضد طبقة عمالية ... حزب العمال الجديد ليس إلا الذراع السياسي للشعب البريطاني في مجمله». وباختصار، فما يقترحه الحزب العمال الجديد هو عملية تهدئة داخلية تحت قيادة مركز راديكالي يتجاوز اليمين واليسار.

والآن، وبعد التوقف عند التغييرات السسيولوجية والتقنية التي يشهدها المجتمع الحديث، سنحاول التطرق إلى أفكار «التيار الثالث» انطلاقاً من ماذا يعنيه وماذا لا يعنيه بالنسبة لأنصاره.

ما يعني «التيار الثالث» وما لا يعني؟

يمكن تعريف «التيار الثالث» إما بشكل سلبي أي بما لا يعنيه، أو بشكل ايجابي أي بما يعنيه: وإذا انطلقنا من الطريقة الأولى فإن «التيار الثالث» لا يعني في نظر أنصاره تياراً وسطاً «Middle way» بين الديمقراطية الاشتراكية التقليدية والليبرالية الجديدة، إذ أن «التيار الثالث» هو محاولة لتجديد الديمقراطية الاشتراكية. ويقول أنطوني جيندز في هذا السياق أن هذه المحاولة لا تهدف إلى املاء الوسط أو المركز بين اشتراكية «من الأعلى إلى الأسفل» وفلسفة السوق الحر، وإنما تهدف إلى إعادة بناء الديمقراطية الاجتماعية من أجل مواجهة العولمة والاقتصاد المعلوماتي⁷. وفي الحقيقة، يحاول هذا التوجه تجنب النظر إلى «التيار الثالث» كخليط من الليبرالية والاشتراكية، بما قد يسمح للسياسيين انتقاء ما يحلو لهم من هذا الخليط. وكما يرى بعض المراقبين فإن نهج كلينتون قد يقترب من الوسطية، لكن الأمر مختلف بالنسبة لحزب العمال ولليسار الأوروبي بشكل عام⁸.

⁷ Giddens: Ibid, p.15

⁸ Michael Jacobs: The Third Way, Fabian society: <http://www.netnexus.org/library/papers/jacobs.htm>

على كل حال، سمحت رؤية «التيار الثالث» كتيار وسطي لبعض الصحفيين في The Washington Post و The Wall Street Journal، اعتبار أربيل شارون نصيرا «للتيار الثالث» فكما يرى هؤلاء فقد «بدأ» (الرجل) مسيرته السياسية في اليسار ثم انتقل إلى اليمين ليستقر في النهاية في المركز⁹. فالتيار الثالث يعني وفق هذه الرؤية الوسط الذي نستطيع القدوم إليه من اليمين أو من اليسار. في نفس الوقت، يرى البعض صعوبة في عدم اعتبار «التيار الثالث» تيارا وسطا، فكما يؤكد «زكي لايدي» فإن المصطلح يشير إلى ممارسة سياسية مرغوبة لا ولادة أيديولوجية جديدة، ولغرض الانتقال من مستوى التجديد في الممارسة السياسية الى اعادة البناء الإيديولوجي فهناك ضرورة لتأسيس هذا البناء على مبادئ أخلاقية ثقافية وأنتروبولوجية قوية وهو الأمر غير الموجود لدى «التيار الثالث»¹⁰.

ما ذكر أعلاه يقودنا إلى التعريف الايجابي للتيار الثالث بحيث يعني عملية تجديد واعادة بناء للديمقراطية الاجتماعية، ولكن ما هي أهم نقاط عملية التجديد هذه؟

١. التأكيد على دور فعال للدولة:

لا تؤدي العولمة بالضرورة إلى تراجع دور الدولة، فهناك حاجة للتأكيد على الدور الفعال للدولة وبالأخص كالية دمج للمواطنة، من حيث أن الأمة هي مجموعة أخلاقية تتضمن التزاماً اتجاه مواطنيها، وتعني بالتالي التركيز على حق تقرير المصير: فالأمة عليها أن تطور بنى الدولة التي تسمح للمواطنين أن يقرروا لأنفسهم المسائل ذات الأهمية العامة بالنسبة لهم.

يقر أنطوني جيندز بالتميز ما بين القومية التوسعية الناجمة عن الصراعات والحروب من جهة، والقومية ذات التوجه الكسمبولوتي¹¹ من جهة أخرى. فالدولة القومية هي التي طورت «الحدود» borders فيما عرفت الدولة التقليدية ما يسمى «بالتخوم» frontiers. والمفارقة أن الدولة الحديثة تعود للتخوم لكن لأسباب مختلفة: ففي الماضي وجدت «التخوم» لأن الدولة التقليدية لم تكن تملك جهازا إداريا متطورا قادرا على التحكم في كل بقعة من الدولة، أما اليوم فتعود «التخوم» بسبب علاقات الدولة مع الأقاليم الأخرى والتزاماتها مع المجموعات متخطية الحدود القومية. وعلى سبيل المثال، يعتبر الاتحاد الأوروبي نموذجا للدولة القومية الكسمبولوتية. التخوم لم تعد علامة ضعف بل على العكس دليل قوة، إذ أصبح الطابع الكسمبولوتي يسير والتعددية الثقافية التي تهدف في الأساس إلى منع استغلال أو قمع الأقليات، وبالتالي تصبح الرؤية الكسمبولوتية

⁹ Jerusalem Post Online, Our World: The fictitious: "Third Way" January 09, 2006.

¹⁰ Zaki Laïdi: 'quest-ce que la troisième voie?Esprit (1940)1999. Laidi.com.

¹¹ Giddens, Ibid, p.130

شروطاً أساسياً لمجتمع متعدد الثقافات في نظام معولم، فالقومية الكسمبولوتية هي الشكل الوحيد للهوية القومية الذي يتلائم مع النظام المعولم، وبالنتيجة يمكن القول أن الدولة القوية اليوم هي الدولة التي وصلت إلى مرحلة من النضوج لتقبل الحدود الجديدة للسيادة.

٢. توجه إصلاح راديكالي:

يهتم أنصار «التيار الثالث» بإصلاح الدولة على المستويات التالية: رفض الدولة البيروقراطية وإعادة تصميم راديكالية لإدارة الدولة وتعزيز الاستثمار الاجتماعي لها. ففيما يتعلق بالنقطة الأولى، يرفض أنصار «التيار الثالث» الدولة البيروقراطية، أي فكرة تحميل الدولة دائماً المزيد من المهام كما كان الحال مع اليسار التقليدي، بعد أن ثبت - كما يرون - أن الدولة البيروقراطية غير مؤهلة لتحقيق الازدهار الاقتصادي وتقديم خدمات عامة بشكل فعال.

الاشتراكية الاجتماعية التقليدية	الليبرالية الجديدة	الطريق الثالث
تدخل واسع من قبل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية	أقل ما يمكن من التدخل للدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية	توجه إصلاح راديكالي

من وجهة نظر أنصار «التيار الثالث»، يجب أن لا تسيطر الدولة على الاقتصاد والمجتمع المدني، ولكن عليها أن تتدخل من أجل الدفع باتجاه التنمية والعدالة الاجتماعية، إضافة إلى أن اللامساواة التي يخلقها اقتصاد السوق - رغم إثباته أنه الوسيلة الأفضل للازدهار الاقتصادي من وجهة نظرهم - يتطلب تدخل الدولة. إضافة إلى ذلك، يربط أنصار «التيار الثالث» بين وجود مجتمع مدني قوي ووجود دولة قوية، فالجمعيات ومجموعات المصالح لا يمكن أن تحل مكان الحكومة الديمقراطية، ويقول جينز أنه من غير المعقول أن يدار المجتمع على يد مجموعات المصالح والجمعيات الطوعية ليس لأنها غير منتخبة فحسب بل لأن الديمقراطية ودولة القانون يتضمنان كذلك مراقبةً للمجتمع المدني والحكم بين المصالح المختلفة.

وبالنسبة لإعادة تصميم إدارة الدولة، يرى أنصار «التيار الثالث» وجوب جعل المؤسسات العامة أكثر فعالية في تقديم الخدمات، وأكثر قرباً من المواطن من خلال التركيز على الوسائل التي تمنحها الشفافية وبالنتيجة الشرعية. ويقر أنصار «التيار الثالث» بدور الدولة في توسيع المجال العام من خلال زيادة وسائلها لضمان الشفافية، وليس بالعودة إلى امتلاكها لمصادر الإنتاج، فالمسألة لا تتضمن فقط تنازل الدولة عن السوق إذ أن المسألة يجب أن تقترن بإصلاحات يستفيد منها المواطن. وقد تساهم الدولة في تعزيز الاندماج الاجتماعي من خلال تقديم خدمات

مثل توفير هواء نظيف وبساتين عامة ومكتبات ومتاحف، تشكل مساحة للقاء بين الأفراد وتساعد في تطوير فكرة الانتماء المشترك لهم بينهم وتكون أساسا لتماسك المجتمع. وكذلك وبخلاف الليبرالية الجديدة، يهتم «التيار الثالث» بالدولة كمستثمر اجتماعي بالخاص في مجال التعليم والتربية (استثمار للمدى البعيد). واللافت للنظر، أنه وبغرض منع عملية الاستقطاب بين الدولة والسوق، يدخل أنطوني جيدنز «المجتمع المدني» في كل المجالات، بحيث يترك للمواطنين دورا في المبادرة من خلال الجمعيات والعمل الطوعي، بيد أن تعريف «المجتمع المدني» يشمل الجمعيات الطوعية ومجموعات المصلحة دونما تركيز على النقابات العمالية والاتحادات.

٣. فكرة المساواة:

يقترح أنطوني جيدنز في هذا السياق «إعادة توزيع الإمكانات» وهو ليس ذاته «إعادة توزيع المصادر»، فبعبارة الليبرالية الجديدة التي تقبل بوجود اللامساواة، ينحو أنصار «التيار الثالث» نحو المساواة، لكنها هنا مساواة تنطلق من التركيز على تطوير المهارات والقدرات من خلال التعليم والتدريب المهني (استثمار اجتماعي من قبل الدولة) وتشيط عملية انخراط الفقراء في سوق العمل، الإقرار بوجود اللامساواة من خلال التركيز على المواهب والكفاءات، وليس المساواة «القوية» التي تنادي بها الديمقراطية الاجتماعية التقليدية والتي تدعم تدخل الدولة ليجاد العمل للجميع.

٤. المسألة البيئية:

تتميز كل من الاشتراكية الاجتماعية التقليدية والليبرالية الجديدة بضالة الوعي اتجاه المسائل البيئية، رغم تداخل هذه المسألة مع التغيرات التقنية جعلت من مهمة السياسة مساعدة المواطنين على العيش داخل مجتمع «مخاطر» (society of risks) بدلا من حمايتهم من مخاطر العلم والتكنولوجيا. يركز «التيار الثالث» في هذا المجال على ضرورة ترويض الرأسمالية لكي تصبح مسؤولة، وهذا يعني تطوير إطار فعال لتنظيم التكاليف الاجتماعية والبيئية التي تسببها فعاليات أرباب العمل الاقتصادية على المجتمع ككل، وأيضا لحث هؤلاء على تحمل مسؤوليات وواجبات اجتماعية.

٥. عقد اجتماعي جديد:

يقترح أنصار «التيار الثالث» متابعة المشروع الديمقراطي في إطار جديد مختلف عن الليبرالية

الجديدة أو الاشتراكية الاجتماعية التقليدية. ويشير جيدنز في هذا السياق إلى ضرورة الاهتمام بفكرة ربط الحقوق بالمسؤوليات أي قبول فكرة أن الحقوق تتضمن واجبات اجتماعية أو أخلاقية أو ضرائبية، وهو الطرح الذي قد يقترب من وجهة نظر الليبرالية التي ترفض فكرة الحماية الاجتماعية دون ربطها بالمسؤولية. والمثير أن «التيار الثالث» لا يطرح رؤية تنطلق من «إنسان جديد» بمفهوم اشتراكي خوفاً من الانزلاق إلى العنف والنظام الشمولي، بل يركز على مسار جديد يشدد على مسؤوليات الفرد، فطوباوية «التيار الثالث» لا تركز على القطيعة مع اللحظة الحالية وإنما تدعو إلى إغنائها وتعميقها.

ماذا يعني «التيار الثالث» في الوضع العربي والفلسطيني؟

«الواقع الذي أفرزه نجاح «حماس» في الانتخابات الفلسطينية هو كالتالي: إذا عقدت أية انتخابات حرة بشكل كامل اليوم في باقي دول العالم العربي فستنجح الأحزاب الإسلامية في معظم هذه الدول... مصطلح التيار الثالث ذو الشعبية للتيار الثالث في واشنطن خلال السنوات القليلة الماضية... هو ببساطة وهم... أساساً، يوجد في السياسة العربية قوتان منظمتان، النخب الحاكمة والمجموعات الإسلامية التي تستمد دعمها من جمهور محروم من حق التصويت تتم تعبئته في المسجد»¹². يتجاهل الموقف السابق ما يسميه أنطوني جيدنز -non-party non-voters، أي الجزء الأكبر من الناخبين الذي لا يثق بالأحزاب الموجودة، لأسباب تعود في الأساس إلى فسادها و/ أو تفضيل المصلحة الشخصية على المصلحة العامة لدى قياداتها السياسية، وهو ما يؤكد أيضاً الباحث الفلسطيني جميل هلال في مقابلة معه بتاريخ ٢٩-١٠-٢٠٠٦ حيث قال إن تطلعات وأفكار جزء مهم من الشعب الفلسطيني قريبة من التطلعات اليسارية الديمقراطية العلمانية، وأن استطلاعات الرأي تظهر أن ٢٠-٢٥% من الشعب الفلسطيني لا تثق بأي من التيارات الموجودة.

بالطبع، ثمة من يرى «التيار الثالث» في العالم العربي من منظور يتجاوز ثنائية «الحدادة والإسلام» أو «الليبرالية والإسلام»، من خلال الحديث عن «إسلام متطور» أو عن «إسلام ليبرالي» يقبل بالحرية الفردية وبالقيم الإنسانية، كما تؤكد الباحثة «ماري غبرائيل كاجولي» بخصوص نشاط النساء في حزب الرفاه الإسلامي في تركيا، فالنساء هناك يبرزن اختلاف فهم الثقافة (من خلال ارتداء الحجاب) ويناضلن في الوقت ذاته من أجل تحقيق المساواة بين المرأة والرجل¹³، إن

¹² Shibley Telhami: In the Mideast. The third way is a myth, The Washington Post February 17, 2006.

¹³ Marie-Gabrielle Cajoly: Militantisme islamiste et féminin à Istanbul: des femmes en quête d'une troisième voie: <http://cemonti.remies.org/documentt.62.html>, 2/1/2007.

هذا المثال للإسلام المتنور يلتقي مع ما يؤكدُه أنصار الإسلام الليبرالي الذين يبرزون أهمية الحرية الفردية في النصوص الإسلامية¹⁴.

إن هذه الاجتهادات مهمة، لكن الباحث يرى أن الحديث عن «التيار الثالث» لا يعني ذلك، وإنما عملية تحديث اليسار والذي يعرف نفسه على أنه علماني وديمقراطي وتقدمي. ومن أجل تحقيق هذه العملية -أي تحديث اليسار الفلسطيني- فمن المهم التركيز على النقاش البناء بين الفصائل الفلسطينية اليسارية والانفتاح أيضاً على التجارب الأخرى، ولناخذ التجربة الإيطالية مثلاً، حيث نجح اليسار الإيطالي أن يطرح ذاته كيسار الوسط، وأن ينجح في الانتخابات الأخيرة التي قادت «رومانو برودي» إلى رئاسة الحكومة. فمُنذ أكثر من عقد وفي ظل الجدل حول مستقبلها، تحالفت القوى اليسارية في إيطاليا والمتمثلة بالحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي لتأسيس الحزب الديمقراطي لليسار PDS. ومنذ عام ١٩٩٦ تحالف اليسار الإيطالي مع قوى في الوسط السياسي نتج عن ذلك تأسيس تحالف «الزيتونة». هذا التحالف رفع مصطلح «إصلاح بديل» Alternative Reformism، أخذاً بعين الاعتبار الحساسية الثورية التي ميزت البرنامج الشيوعي، فالإصلاح الذي اقترحه هذا التحالف هو إصلاح جذري إذا ما قورن بالإصلاح «الضعيف» الذي كانت تقترحه الديمقراطية الاجتماعية، يتجه نحو إصلاح مؤسساتي للدولة التي تلعب دوراً فعالاً في الاستثمار الاجتماعي إضافة إلى تطوير مستوى الخدمات العامة.

عملية تحديث اليسار العربي والفلسطيني من وجهة نظر الباحث يجب أن تتضمن النقاط التالية:

- التمسك بالمشروع الوطني والقومي.
- إعادة بناء الدولة والمؤسسات العامة.
- إعادة النظر في الرؤيا لمشروع التنمية.

إذا كان تعريف الوسط السياسي في دول مثل إيطاليا وبريطانيا ينطلق من السياسة الاقتصادية الاجتماعية، فإن الوسط في العالم العربي يجب أن يُعرف انطلاقاً من المشروع القومي (بناء الدولة القومية العربية) والوطني (التحرر من الاحتلال)، وعليه فإن الحزب الذي يطمح في أن يكون حزباً وسطاً يجب أن يتبنى المشروع الوطني، وهذا ما نراه مع تجربة «حماس» عندما تبنت في خطابها وممارساتها الخطاب الوطني والمقاومة. جاعلة من نفسها ممثلة للوسط في ظل ظرف ذي خصوصية وهو الاحتلال. ويمكن لتيار ثالث فلسطيني وعربي أن يستفيد من

¹⁴ Abdou Filali-Ansary: What is Liberal Islam? The sources of enlightend Muslim Thought, Journal of Democracy Vol.14, N0.2 April 2003, pp.19-33

التوجهات اليسارية البرغماتية القائمة في العالم، خاصة في التطورات الأخيرة¹⁵ التي تشهدها أمريكا اللاتينية، من حيث صعود يسار «جديد» أكثر براغماتية من اليسار «القديم» من حيث نظرته وحساسيته للمسألة الوطنية، فمثلاً: كان اليسار «القديم» يرى في الدول المتقدمة قوى امبريالية ذات مصالح متناقضة مع مصالح دول الجنوب، بينما يركز اليسار «الجديد» - وإن كان يرى وجود اختلاف بين مصالح دول الشمال ودول الجنوب- على التعاطي مع الدول الغربية كل على حدا دون أخذ موقف مسبق معها أو ضدها.

أما بالنسبة لبناء الدولة والمؤسسات العامة، فيجب أن لا تحل الدولة مكان السوق، لكن في نفس الوقت، عليها الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، والعمل على توفير إطار ملائم للاستثمار والنمو الاقتصادي إضافة إلى تقديم العلم والتكنولوجيا والعمل على توفير دخل أساسي ومستوى تعليم أساسي مع شروط صحية وبيئية ملائمة ومقبولة. هناك حاجة لإعادة بناء الدولة والمؤسسات لتعزيز قدراتها وطابعها الديمقراطي (الإصلاح البديل الذي يقترحه اليسار الإيطالي)، مع الإشارة إلى أن بناء الدولة -كما جاء في قراءة «شارل تيلي» لتاريخ الدولة في أوروبا- لا يتضمن بناء مؤسسات حيادية ولاشخصانية (علاقة الحاكم والمحكوم) فقط، إنما أيضاً عملية تمدين المجتمع *civilianization of society*، بمعنى بناء مجتمع مدني يعنى بالخدمات الصحية والتعليمية ... الخ. ولا يختلف اليسار الجديد في طموحه عن موقف «شارل تيلي»، من حيث بناء دولة ديمقراطية جديدة تركز على تحسين عمل كل من الديمقراطية التمثيلية (المؤسسات العامة) والديمقراطية المباشرة (مؤسسات المجتمع المدني).

ما أتى أعلاه يقودنا إلى إعادة النظر في مشروع التنمية بحيث يتم التركيز على أهمية بناء الدولة في سياقها، ميلتون فريدمان أب التيار الارثوذكسي لاقتصاد السوق قال ما معناه: قبل عقد كانت نصيحتي في مجال التنمية تتكون من ثلاث كلمات: «خصخصة، خصخصة، خصخصة» لكنني كنت مخطئاً لأنه ثبت أن سيادة القانون أكثر أهمية من الخصخصة. أما فرانسيس فوكوياما والذي ينطلق من نفس الموقف الليبرالي فيشير إلى استنتاج غالبية الاقتصاديين لأثر العوامل المؤسساتية والسياسية وليس الاقتصادية الطابع فقط على التنمية، وذلك بعد سنوات من السيطرة الأكاديمية لاقتصاديين شددوا على اللبرلة وإقصاء الدولة¹⁶.

¹⁵ Luiz Carlos Bresser-Pereira: 'The New Left viewed from the South' in Anthony Giddens, The global third way debate, 2001, pp.359-371.

¹⁶ Francis Fukuyama: 'The imperative of State-building' Journal of Democracy: 5/1/2007, muse.jhu.edu/journals/journal_of_democracy/v015/15.fukuyama.html



استنتاجات أولية:

- يؤيد أنصار التيار الثالث التوجه البراغماتي «ما يهم هو ما يعمل»¹⁷، الأمر الذي يذكر بالمقولة المشهورة للزعيم الصيني Deng Xiaoping أب الإصلاح في نظام بلاده: «لا يهم ما لون القطة إذا كانت تأكل الفئران»، ففي ظل عالم يشهد تغييرات جوهرية تصبح البرغماتية والانفتاح على التجارب الأخرى ضروريا.
- تبدو التجربة التي ينطلق منها «التيار الثالث» متيقظة إلى قدرة الرأسمالية على التحول والتجدد، لهذا فإنصار هذا التوجه يقترحون ترويض الرأسمالية من أجل تحقيق عدد من المطالب الاجتماعية، وبالتالي يمكن اعتبار «التيار الثالث» محاولة تسوية بين منطق السوق ومنطق التضامن الاجتماعي.
- على الصعيد العربي والفلسطيني، هناك ضرورة لخلق «تيار ثالث» يعبر عن طموحات جزء هام من الشعب العربي والفلسطيني، خاصة في ظل الاستقطاب الخطير بين القوتين السياسيتين: النخب الحاكمة والحركات السياسية، وليس أكثر من الاقتتال الداخلي في العراق وفلسطين دليلا على ضرورة وجود «التيار الثالث» بالأخص كخطاب تمدني ومدني.

¹⁷ Anthony Giddens: The global third way debate, Polity Press, Cambridge, 2001, p.5



المصادر المستخدمة:

1. Bresser-Pereira, Luiz Carlos: 'The New Left viewed from the South' in Anthony Giddens, The global third way debate, 2001.
2. Cajoly, Marie-Gabrielle: 'Militantisme islamiste et féminin à Istanbul: des femmes en quête d'une troisième voie': <http://cemonti.remies.org/documentt.62.html>, 22007/1/.
3. Filali-Ansary, Abdou: 'What is Liberal Islam? The sources of enlightend Muslim Thought' Journal of Democracy Vol.14, N0.2 April 2003.
4. Fukuyama, Francis: 'The imperative of State-building' Journal of Democracy: 52007/1/: http://muse.jhu.edu/loginuri=/journals/journal_of_democracy/v01515.2/fukuyama.html
5. Giddens, Anthony: The Third Way: The renewal of Social Democracy, Polity Press, Cambridge, 1998.
6. Giddens, Anthony: The global third way debate, Polity Press, Cambridge, 2001.
7. Jacobs, Michael: The Third Way, Fabian society: <http://www.netnexus.org/library/papers/jacobs.html>
8. Laïdi ,Zaki: 'qu'est-ce que la troisième voie? Esprit (1940)1999. Laidi.com.
9. Shibley Telhami: "In the Mideast. The third way is a myth. The Washington Post February 17, 2006.
10. "Our World: The fictitious (Third Way)": Jerusalem Post Online, January 09, 2006.

النظام السياسي الفلسطيني: موقع «التيار الثالث»

إعداد: تيسير محيسن*

مقدمة:

تبحث الورقة التالية في إمكانية بلورة «تيار ثالث» في إطار النظام السياسي الفلسطيني الحالي، من خلال تحليل هذا النظام بنيوياً، وبالتركيز على دراسة المكون الحزبي فيه، أي واقع التنظيمات السياسية ومستقبلها، من حيث البرامج والبنى التنظيمية وآليات العمل والعلاقات البينية. تفترض الدراسة وجود تيارين أساسيين في النظام السياسي: تيار وطني عام تمثله حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح»، وتيار إسلامي تمثله حركة المقاومة الإسلامية «حماس» وعليه، «فالتيار الثالث» يتحدد أولاً، بالتميز البرنامجي، أي امتلاك هوية سياسية وفكرية متميزة عن حركتي حماس وفتح، وثانياً، بالقدرة على المنافسة الجدية على مساحة النفوذ والتأثير، وثالثاً بماهية القوى المرشحة لتشكيله.

القسم الأول: بنية النظام السياسي الفلسطيني:

نشأة الحركة الوطنية الفلسطينية:

تعرض العرب مع بداية الاستعمار الغربي وسقوط الدولة العثمانية إلى أعظم وأطول أزمة هوية في تاريخهم. وفي سياق بحثهم عن هوية وكيانية سياسية جديدة لهم، نجحت الفكرة العربية في التحول إلى تيار من الوعي القومي، غير إنها ظلت مجرد اكتشاف سياسي، فلم تستطع أن تتجاوز نزعتين ظلتا كامنتين وحاضرتين دائماً: نزعة قطرية نابعة من ضرورة الخضوع للأمر الواقعي الدولي وهدفها دولة وطنية، ونزعة إسلامية سياسية لا تطابق الحقائق التاريخية العملية، وغايتها دولة إسلامية¹. وبين هذه وتلك، ظهرت تيارات فكرية وسياسية عديدة، ظلت إلى حد كبير مجرد أفكار ومشاريع، بالرغم من مساهماتها في عمليات التحرر الوطني ومقاومة الاستعمار وإثراء مضامين الهوية الثقافية والسياسية ونقل بعض منتجات الحداثة إضافة إلى اقتراح الحلول والبدائل للمشكلات الكبرى والمساهمة في بناء أنوية لمجتمعات عربية مدنية.

* باحث في القضايا التنموية، وعضو مجلس إدارة في «معهد دراسات التنمية» ومدير في الإغاثة الزراعية.

¹ برهان غليون، المحنة العربية: الدولة ضد الأمة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤، ص ٥٨-٨١.

ولذلك لم يبدأ الفكر السياسي الفلسطيني وتعبيراته التنظيمية والحركية فلسطينياً، وإنما في أحضان حركة عربية واسعة في سياق مواجهة التطورات السياسية العاصفة والبحث عن هوية وكيانية. لكنه، طبقاً لبعض الباحثين، بدأ بالتمايز عن محيطه العربي منذ ١٩١٨ تمايزاً لم يدفع إلى القطيعة، بقدر ما نجم عن الاختلاف في طبيعة المخاطر والتهديدات، وبالتالي بروز الخصوصيات المحلية والقطرية^٢.

اتسمت الحركة الوطنية الفلسطينية قبل عام ٤٨ بالتجريبية الساذجة، وبالتالي وقعت ضحية عدد من الأوهام^٣، وقد كانت قيادتها من حيث الجوهر تعبيراً عن تحالف النزعة العائلية والإسلام التقليدي، كما بقيت هذه القيادة مغتربة عن حركة المجتمع، عاجزة عن خلق مؤسسات وطنية حيوية ولذلك، فشلت في تحويل شعارها السياسي إلى مشروع مجتمعي متكامل^٤. في أعقاب النكبة وقع الشأن الفلسطيني كله رهينة إرادة الدول العربية المجاورة وتوجهاتها وتجازباتها. وشكلت العقائد المهيمنة فيها غطاءً لتبرير إضاعة فرصة قيام سلطة فلسطينية، وغاب الصوت الفلسطيني الخاص والمميز على صعيدي الفكر والممارسة السياسية، وتشكلت حركات سياسية كامتداد لحركات أم في الوطن العربي، وخصوصاً في قطاع غزة، انبثقت من رحمها لاحقاً معظم التنظيمات السياسية الفلسطينية الفاعلة حتى اليوم^٥.

منظمة التحرير الفلسطينية:

جمعت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في طورها الأول، بين البعد القومي للقضية ومفهوم الاستقلال الوطني وأخضع إيقاع السياسة الفلسطينية لمعايير مرحلة المد القومي من شعارات وطموحات وأحلام. كما شهد هذا الطور في أعقاب هزيمة ١٩٦٧ صعود الفصائل الفلسطينية المسلحة. ومع أن هذه الفصائل لم تغير عنوان المنظمة، فقد أحدثت تحولات جوهرية داخلية فيها، أهمها إبراز وطنيتها الفلسطينية مقابل قوميتها العربية، كما أدخلت التعددية السياسية ومفهوم الصيغة الجبهوية التوافقية^٦. وقد شهد هذا الطور من عمر النظام، تكريس قيادة المنظمة وتأكيد دورها التوحيدي كعامل أساسي في صيانة الهوية الفلسطينية الوطنية وتطويرها بوصفها

^٢ فيصل حوراني: نشأة الحركة الوطنية الفلسطينية وتطورها حتى نهاية القرن العشرين، غزة: المركز القومي للدراسات والتوثيق، ٢٠٠٠، ص ٢٢-٦٥.

^٣ المصدر السابق، ص ٣٠-٣٧.

^٤ جميل هلال: نظرة تأملية في تاريخنا الحديث، الكرمل، ربيع/صيف ١٩٩٨، العددان ٥٥-٥٦، ص ٢٢.

^٥ لمزيد من التفاصيل راجع: الندوة الفكرية السياسية: خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن ٢٠، غزة: المركز القومي للدراسات والتوثيق، ٢٠٠٠.

^٦ محمد خالد الأزعر: معنى فوز حماس في الانتخابات الفلسطينية، شؤون عربية، ربيع ٢٠٠٦، العدد ١٢٥.

حركة تحرر وطني. وقد تشكل النظام الحزبي في هذا الطور من فصائل المقاومة تحديداً، ونظراً لتشكل المنظمة خارج إقليمها، فقد عكس النظام الحزبي تأثيرات الدول العربية، كما تأثر من حيث مرجعياته الفكرية وأشكاله التنظيمية بالمناخات الثورية السائدة آنذاك.

من جهتها، استطاعت حركة «فتح» أن تهيمن على النظام السياسي الفلسطيني بالاستناد «أيديولوجيتها الوطنية الفلسطينية»، فضلاً عن امتلاكها موارد مالية هائلة، وهو ما مكنها من التحول «من الفصيل المقرر المتدرج إلى الفصيل المهيمن إلى أن أصبحت الفصيل المتفرد»^٧. وبالرغم من أن منظمة التحرير شكلت صيغة ائتلافية، تقوم على الإقرار بشرعية التعددية السياسية والاستقلالية التنظيمية والفكرية والمالية، إلا أن المسألة الديمقراطية لم تأخذ أولوية في حقل المنظمة وفصائلها لاعتبارات عدة، فاخترت التعددية السياسية والفكرية إلى ما عرف بنظام «الكوتا»^٨. ومع عودة «الإخوان المسلمين» إلى العمل والنشاط في سبعينيات القرن المنصرم، شهدت العلاقة بين الطرفين تنافساً شديداً وتحولت أحياناً إلى أحداث عنف، وخاصة في مجال العمل الطلابي والاجتماعي والنقابي، أي في مرحلة صناعة الهيمنة الأيديولوجية.

شهدت حركة «الإخوان» في الضفة الغربية وقطاع غزة تحولاً انعطافياً مع الانتفاضة الأولى، من حركة دعوية دينية إلى حركة سياسية بتأسيسها حركة «حماس». وقد حرصت الحركة الجديدة دوماً على تمييز نفسها عن منظمة التحرير الفلسطينية وليس فقط عن فصائلها، وبدا أنها تطرح نفسها بديلاً لها، حيث تراوحت خياراتها بين الانضواء تحت راية المنظمة والعمل من داخلها ومحاولة السيطرة عليها وتوجيهها بما يتواءم مع برنامج «حماس»، أو العمل من خارجها وتحديدها على جبهة التمثيل الفلسطيني.

السلطة الوطنية الفلسطينية:

دخل النظام السياسي الفلسطيني في طوره الثاني مع اتفاقية «أوسلو» منعطفاً نوعياً تمثل في قيام سلطة فلسطينية على إقليمها، الأمر الذي جعل الصراع الأساسي يدور حول حدود هذا الإقليم وشكل السيادة الوطنية عليه. ومن التغيرات التي شهدتها هذا الطور على النظام الحزبي: (أ) إعادة إنتاج هيمنة فتح باستخدام آليات متعددة كبناء قوة أمنية، والاستناد إلى قاعدة تنظيمية، وإدارة المواجهة مع الاحتلال، واحتواء التشكيلات التقليدية والصراع للهيمنة على مؤسسات المجتمع المدني. (ب) صعود تنظيمات الإسلام السياسي، وتراجع ملحوظ في

^٧ الندوة الفكرية السياسية، مصدر سابق، ص ٣٢١.

^٨ جميل هلال: التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية: بين مهام الديمقراطية الداخلية والديمقراطية السياسية والتحرر الوطني، رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية للدراسة الديمقراطية، ص ٤٨.

تنظيمات اليسار^٤. (ت) تشكل النظام الحزبي في هذا الطور من قوى مؤيدة ومشاركة في السلطة الفلسطينية في مقابل قوى معارضة تأخذ على السلطة لا شرعيتها وفسادها. على كل حال لم تشارك قوى المعارضة في الانتخابات العامة عام ١٩٩٦، بينما شاركت أبرز هذه القوى (حماس والجبهتين الشعبية والديمقراطية) في الانتخابات التشريعية الثانية، دون أن يطرأ تغيير حقيقي على طبيعة السلطة (المحددات والقيود)، وهو ما أوقع «حماس»، التي فازت بالأغلبية وشكلت الحكومة العاشرة، في الشرك الناجم عن التناقض الكبير بين أيديولوجيتها ونهجها السياسي الذي أوصلها إلى السلطة من ناحية، وبين التواجد في سلطة مقيدة موضوعياً في ظل الاحتلال من ناحية أخرى^٥.

لقد شكل دخول «حماس» في النظام السياسي تتويجاً لعملية تاريخية طويلة ومعقدة. ففي حين فضلت الحركة العمل من خارج المنظمة والتنافس معها على جبهة التمثيل الفلسطيني، رفضت الاعتراف بالسلطة، واتبعت إستراتيجية لإحراجها جمعت بين المواجهة العسكرية مع الاحتلال والمواجهة السياسية مع قيادتها. وإذ أصبحت قيادة السلطة الفلسطينية غير قادرة على مواصلة الحكم خلال الانتفاضة الثانية، بدت «حماس» راغبة بالمشاركة ومستعدة لها، و تعززت هذه الرغبة بعد وفاة ياسر عرفات، وانتخاب محمود عباس خلفاً له، حيث اتبع الأخير إستراتيجية تقوم على ضرورة التعاون مع «حماس»، فعرض عليها المشاركة في السلطة والاندماج في مؤسساتها، وهو الذي كان يراهن على واحد من أمرين: إما انصياع «حماس» إلى منطق السلطة مقابل حصولها على مظلة شرعية تحميها من عنف الإسرائيليين وملاحقة الإدارة الأمريكية في حربها ضد الإرهاب، وإما توفير المبررات اللازمة لاتخاذ إجراءات رادعة ضد الحركة.

النظام الحزبي الفلسطيني: محددات وخصائص عامة

١. جاءت كل التشكيلات السياسية التي عرفها الفلسطينيون منذ بداية القرن العشرين وحتى يومنا هذا في سياق الرد على التحديات الناجمة عن الاستعمار الغربي وما يعرف بصدمة الحداثة وانهيار الدولة العثمانية، ومواجهة المشروع الصهيوني الاستيطاني، أي في إطار البحث عن هوية وكيانية جديدة. ولم تخرج هذه التشكيلات من حيث مرجعياتها الفكرية وأساليب عملها وأشكال تنظيمها وأهدافها عن الصراع بين منظومتين مرجعيتين وتفاعل كل منهما مع البنية المجتمعية الفلسطينية: الإسلام والحداثة الغربية.

^٤ جميل هلال: النظام السياسي بعد أوسلو، رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٨، ص ٩٣-١٠٨.

^٥ عزمي بشارة: حول فوز حماس وفعل التحدي، نسخة الكترونية، تم استرجاعها في ٢٠٠٧/١/٢٦ من:

<http://www.arabs48.com/display.x?cid=7&sid=25&id=34412>.

٢. لم يتحقق تمييز البرامج السياسية والأيدولوجية، وبالتالي تحولها إلى محط جذب جماهيري، إلا بتوفر واحد أو أكثر من العناصر التالية: (أ) إذا كانت تشكل امتداداً لايدولوجيا مهيمنة إقليمياً أو عالمياً، ومتمثلة في دول قائمة أو في حركات كبرى فاعلة. (ب) قدرتها على إعطاء التفسيرات والإجابات السياسية والفكرية لأسئلة المرحلة، واللجوء إلى نمذجة المبادئ والقيم الثقافية لجعلها في متناول عامة الناس. (ج) تبني مواقف حازمة وراдикаلية في مواجهة الحركة الصهيونية والاحتلال.

٣. أما اكتساب مساحات التأثير والنفوذ، فكانت تتحقق لهذا التنظيم أو ذاك بفعل العناصر التالية: (أ) التمايز والتميز البرنامجي. (ب) امتلاك طاقة احتجاجية وتعبوية لاستنفار قيم معينة من الثقافة السائدة، أو قطاعات وشرائح اجتماعية معينة. (ج) الانخراط الفعال في الكفاح الوطني ضد الاحتلال، مع تفضيل الأساليب العنيفة كالكفاح المسلح، والعمليات التفجيرية. (د) المبادرات الجماهيرية التي تعاطت مع مشاكل الجمهور وقدمت حلولاً لها كشبكات الخدمة الاجتماعية. (هـ) امتلاك الموارد وتقديم التسهيلات وأشكال التحفيز المختلفة لبناء جمهور المؤيدين.

٤. شهدت الحركة الوطنية الفلسطينية، داخل الحقل السياسي ومن ثم النظام السياسي الفلسطيني تصارعاً في الرؤى البديلة وعمليات إحلال واحدة محل أخرى، واشتباكها في عمليات الحوار والمعارضة السياسية والتنافس الحزبي بمختلف جوانبه (الاتجاه القومي بديلاً للقيادة التقليدية ذات النزعة العشائرية، وطنية فتح مقابل الاتجاه القومي المهيمن على قيادة منظمة التحرير ما قبل عام ١٩٦٨، وأخيراً إسلامية حماس في مواجهة وطنية المنظمة منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين).

٥. تسببت الفصائلية السياسية العسكرية في شيوع أمراض الشللية والتناحر والمساومات الفئوية الضيقة وروح التعصب وسيادة القيادة الأبوية اللا مؤسسية^{١١}. ولم تكن التعددية السياسية، التي تعني قدراً من التحمل والتعايش المشترك في نفس الحيز السياسي، جزءاً من القناعة الراسخة أو الثقافة المتجددة بقدر ما مثلت امتداداً للتعددية الاجتماعية التقليدية الناشئة عن العلاقات القبلية والعشائرية المحكومة بموازن القوى القائمة ومراعاة المصالح المشتركة.

^{١١} لمزيد من التفاصيل حول التعددية السياسية راجع: محمد خالد الأزعر: النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين، رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٦.

القسم الثاني: أزمة النظام السياسي الفلسطيني

ملامح أزمة النظام:

كشف فوز حركة «حماس» بالانتخابات التشريعية ٢٠٠٦ وتشكيلها الحكومة العاشرة للسلطة الفلسطينية، عن حدوث تبدل حقيقي في موازين القوى داخل النظام الفلسطيني، كما كشف حقيقة أخرى، تناساها الفلسطينيون ألا وهي أن السلطة الفلسطينية لا يمكن أن تكون ذات سيادة تحت الاحتلال، وبالتالي فثمة قيود ومحددات لم تستطع الحركة الوطنية تجاوزها. يمر النظام السياسي الفلسطيني في عملية إعادة بناء، تحتل حركة «حماس» فيها موقعاً مؤثراً وفاعلاً. والأرجح أن تطول هذه العملية، مما يعني وقوع النظام في حالة عدم استقرار قد تفضي إلى أزمة شرعية وهوية إذا ما بقيت «حماس» تفتقر إلى رؤية واضحة ومنظور متكامل تقبل التفاوض حوله مع الفاعلين السياسيين والاجتماعيين الآخرين، وإذا ما أصرت على الاستيلاء على المؤسسة (سلطة ومنظمة) دون مراعاة لمحدداتهما وطبيعتهما ووظيفتهما: منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها حركة تحرر وطني وعامل توحيد وأساسي في صيانة الهوية الفلسطينية الوطنية وتطويرها، والسلطة الفلسطينية بوصفها مشروعاً «دولانياً» يجري الصراع على حدود إقليمه وشكل السيادة الوطنية عليه.

والواضح أنه لا توجد مؤشرات إيجابية على أن حركة «حماس» تسعى حقاً إلى بناء نظام سياسي ديمقراطي، بالرغم من شواهد تدل على النضج السياسي، والاستعداد للتكيف، والقبول بفعل الضرورة للتعدد والمشاركة. كما أن حركة «فتح»، التي لم تستوعب بعد خسارتها وفقدان هيمنتها، تواصل الصراع على أرضية استعادة النفوذ والسيطرة، ولا تقدم بديلاً فعلياً لإخراج النظام السياسي من أزمته الحالية. بدورها، فإن التنظيمات اليسارية والقومية، تعاني من حالة تراجع غير مسبوق، وتكاد تنقسم على نفسها باتجاه قطبي الجذب أي حركتي «فتح» و«حماس».

أزمة التنظيمات اليسارية والقومية الفلسطينية:

شهد منتصف القرن التاسع عشر ولادة جيل من الأحزاب نتيجة نمو المسألة الاجتماعية وانبثاق الحركة العمالية. ومع الثورة البلشفية، وتدشين بدايات مرحلة من عدم الاستقرار السياسي، ظهرت أحزاب جماعية من نمط جديد، كما ظهرت العديد من حركات التحرر الوطني في بلدان أفريقيا والعالم العربي خصوصاً، وقد كانت السمة الأبرز لهذه الأحزاب والحركات: الاستناد إلى مذهب حازم يبرر الادعاء بتمثيل ديناميكية اجتماعية معينة، ومن أمثلة ذلك الماركسية

بالنسبة للأحزاب الشيوعية، والوحدة العربية كأيدولوجيا قومية. وبالأغلب، لم يكن نجاح القوى الفلسطينية المتشكلة على أسس أيديولوجية ماركسية أو قومية عربية وعودها في إطار النظام الفلسطيني تعبيراً عن قبول فكرتها أو نابعاً من عمليات التعبئة حول أيديولوجياتها، بالرغم مما كان لهذه الأيدولوجيات من بريق وصدى جاذب، بقدر ما ارتبط بالمساهمة المتميزة في الكفاح الوطني و/أو المساهمة في بناء وتعزيز أشكال التضامن الاجتماعي عبر شبكات الدعم والمنظمات الجماهيرية وخاصة في الأراضي الفلسطينية المحتلة و/أو الوفرة المالية عبر الارتباط بمحاور عربية مؤثرة في الشأن الفلسطيني.

حالياً، تعيش جميع هذه القوى (بخلاف «فتح» و«حماس»)، بدرجات، أزمات بنيوية تنظيمية وفكرية وسياسية وقيادية بدرجات متفاوتة، وانخراطها في جهد بناء «التيار الثالث» لن يساعد على حل هذه الأزمة، بقدر ما ستبقى عائقاً أمام هذا التيار وخروجه إلى النور. وتعود الأزمة إلى الأسباب التالية:

١. تبني أيديولوجيات لم تستقم مع المنطق الحاكم في صيرورة البحث عن هوية وكيانية والتي ظلت تتراوح بين نزعيتين: قطرية وطنية وإسلامية سياسية في سياق لم يتحقق فيه التمايز السياسي والاجتماعي وأجهضت فيه الحداثة.
٢. السقوط المدوي للنموذج: سواء أكان الدولة الاشتراكية الشمولية أو الدولة العربية الشمولية، وعودة مفهوم المجتمع المدني، والتحول الديمقراطي ونموذج الحكم الصالح إلى أجندة الفعل السياسي والاجتماعي، وهو ما لم تلحظه معظم هذه القوى، حتى أن بعضها ظل يعارض هذه التوجهات ويتهم أصحابها والداعين إليها بالسعي إلى تقويض هذه التنظيمات.
٣. المنافسة القوية من قبل حركة «حماس» على فضاء الهيمنة الأيدولوجية من خلال الشبكات الاجتماعية وتقديم نموذج يقوم على الانضباط والمهنية وملامسة قضايا الناس العاديين.
٤. اعتماد معظم القوى المرشحة لتكوين «التيار الثالث» على العلاقة مع قيادة المنظمة و«فتح» وخاصة في الطور الثاني للنظام (السلطة الفلسطينية) وعدم تمييز برنامج بعضها عن برنامج فتح فمثلاً يقول أحد مؤسسي قائمة «الطريق الثالث»: «هناك صعوبة في تمييز التيار الثالث عن حركة فتح، لأنه يتفق معها في فصل الدين عن الدولة. وفي البرنامج السياسي، لكنه بمقدوره أن يختلف عنها في مفاهيم الحكم والإدارة»^{١٢}.

^{١٢} مقابلة مع سلام فياض (عضو المجلس التشريعي عن قائمة «الطريق الثالث»): رام الله ١٤/١١/٢٠٠٦.

٥. بقاء العمل التنظيمي بأشكاله التقليدية وأنماطه المعروفة القائمة على التراتبية التنظيمية، إذ لم يجر تطوير أساليب التنظيم بحيث تواكب وتستوعب الطاقات الشعبية المتجددة والإمكانيات المتعددة، وتردد العلاقات الرأسية بين القيادات والقواعد والجماهير إلى درجة فقدان بعض القيادات حسها الشعبي والجماهيري. كما تردت العلاقات الأفقية بعضها مع بعض بسبب تغليب عنصر التناحر والتنافس على التحالفات والتقارب الفكري والسياسي والتنظيمي، ناهيك عن الأزمة في إدارة العلاقة بين الأجيال داخلها، وما نجم عن ذلك من تشرذم وترهل وعجز عن المبادرة والتجدد الذاتي.

تتجلى الأزمة في العديد من المناسبات وأطر العمل، مع التأكيد على التفاوت من حيث الدرجة بين هذا التنظيم أو ذاك، فبعضها يجري مراجعة داخلية ويعد لانعقاد مؤتمر، وبعضها الآخر ينشط في مجال العمل الاجتماعي والنقابي والطلابي ويحقق بعض النجاحات، ولكن، بالمجمل، فمظاهر الأزمة تبدو واضحة وجلية، وسأكتفي هنا بمؤشرين:

(١) حضور شكلي في لجنة المتابعة للقوى الوطنية والإسلامية، والاكتفاء بعرض المواقف والتحليلات، ولعب دور «إطفائية حرائق» في الأزمات المجتمعية التي برزت خلال الانتفاضة الثانية وفي الصراع العنيف بين حركتي فتح وحماس. وقد شعرت معظم هذه القوى بالتهميش وعبرت عن رفضها للإقصاء وخاصة في جلسات الحوار، كما وبدا انقسامها في اقتربها من مركزي الهيمنة داخل النظام. فبعضها يعتبر من الناحية السياسية أقرب إلى موقف «حماس»، بينما في المسألة الاجتماعية يقترب من موقف فصائل المنظمة، فشلت هذه التنظيمات في الحفاظ على تميزها البرامجي، وتماهت إلى هذا الحد أو ذاك في المسألتين الوطنية والاجتماعية مع مركزي الهيمنة، كما لم تستطع أن تحافظ على مساحة نفوذها وتأثيرها للأسباب المذكورة أعلاه، ولعجزها عن محاولة بناء اصطفااف حقيقي فيما بينها.

(٢) فشل جميع تجارب هذه القوى الوحدوية أو التنسيقية أو الائتلافية: حيث لم تتجح في بناء تجمع ديمقراطي بالرغم من الجهود الفكرية المضنية التي بذلتها، فكما يقول قياديون في هذه القوى: «هناك محاولات سابقة لتجميع هذه القوى، نجحت إلى حد ما في خلق تيار ثالث يعبر عن قطاعات كبيرة من الشعب»^{١٢}، إلا أن «محاولات التحالف فشلت وما نجح منها لم يستمر، لأنها لم تتضمن عناصر الاستمرار ومقومات الدوام، بسبب التعصب الحزبي والمصلحة الذاتية والفئوية الضيقة، والابتعاد عن الشرائح الاجتماعية المختلفة»^{١٣} وتعثرت

^{١٢} مقابلة مع طلعت الصفدي (عضو المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني): غزة، ٥/١٢/٢٠٠٦.

^{١٣} مقابلة مع عمر الشبلي (الأمين العام لجهة التحرير الفلسطينية): غزة، ٢/١١/٢٠٠٦.

محاولات بناء ائتلاف حقيقي في مواجهة تفرد «حماس» و«فتح» واستثنائهما بالحوار والسلطة. كما لم تستطع أن تشكل تحالفاً مع مكونات المجتمع المدني الأخرى ولا زالت تنظر بعين الريبة إلى القطاع الخاص الفلسطيني وممثليه وتحجم عن التعاطي الجاد معه.

عملياً، يصعب جمع هذه القوى حالياً ضمن تصنيف واحد، إلا باعتبارها أنها ليست «فتح» أو «حماس»، فهي تتمايز أيديولوجياً وسياسياً وتتفاوت من حيث مساحة التأثير والنفوذ كما شهدت بذلك نتائج الانتخابات التشريعية الثانية. ولكن هل هنالك إمكانية أن تشكل هذه القوى (الجبهتان الشعبية والديمقراطية، وحزب الشعب والاتحاد الديمقراطي «فدا»، وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني، والمبادرة الوطنية الفلسطينية، وجبهة التحرير الفلسطينية، والجبهة العربية الفلسطينية، قائمة «الطريق الثالث») أو بعضها تياراً ثالثاً؟ تبدو الأسباب التي تدفع هذه القوى إلى ذلك وجيهة وموضوعية: فما يجمعها لا يقل كثيراً عما يفرقها، فهي ترفض حالة الاستقطاب الثنائي وتتضرر منه، وبعضها يشهد تحولاً وانفتاحاً فكرياً يعزز التوجه نحو فكرة «التيار الثالث»، وأخيراً، تدرك هذه القوى أن مساحة نفوذها منفردة محدودة للغاية. ومع ذلك، وإضافة إلى الأزمات التي اشترنا إليها للتو، لم تنجح هذه القوى في جميع محاولاتها السابقة لبناء ائتلاف إلا بصورة مؤقتة وطارئة، وهو ما يمكن رده إلى الأسباب التالية:

السبب الأول: هناك تفاوت حقيقي فيما بينها في النظر إلى هذا التيار ومكوناته ووظيفته، بالرغم من الجهد الفكري الذي بذل في هذا الاتجاه. حيث يجري التساؤل عن القوى التي يمكن أن تشكل هذا التيار «ما الذي يميز التيار الثالث؟ هل هو كل من هو خارج فتح وحماس؟ هل يشمل الاتجاه اليساري بالمعنى العريض للكلمة بما في ذلك «فدا» و«المبادرة الوطنية الفلسطينية»، والاتجاه القومي بمختلف تياراته من «البعث» إلى «جبهة التحرير العربية»، إضافة إلى الاتجاه الليبرالي ممثلاً بقائمة «الطريق الثالث»؟¹⁰

السبب الثاني: بالرغم من تراجع أسباب وعوامل صعودها ونجاحها، إلا أن هذه العوامل مع ضعفها لازالت تشكل مجالاً للتنافس والتمايز وليس للتقارب والائتلاف، فالاختلاف في وجهات النظر حول أشكال المقاومة يحضر كلما جلس فريق منها إلى طاولة الحوار. وبعضها يمعن في تمييز نفسه في هذا المجال ليس فقط بالممارسة وإنما بتأكيد اختلافه مع الآخرين. النشاط الاجتماعي والنقابي لازال أيضاً محل تنافس واختلاف ولم يشهد اتفاقاً وتوحداً إلا لماماً. أخيراً، ولعله من طبائع الأشياء أن تبقى مصادر التمويل والدعم والحصول على بعض المنافع

¹⁰ مقابلة مع قيس عبد الكريم (عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين/ عضو المجلس التشريعي): رام الله،

والامتيازات، عبر الارتباط بمحاور أو بعواصم عربية، أو عبر مؤسسات السلطة والمنظمة، أدعى للخلاف والتنافس منها إلى التقارب والتوحد.

الأغلبية الصامتة والمستقلون:

لا تشكل مقولة «المستقلين» مصطلحاً أو مفهوماً نظرياً وإنما عبارة سياسية دراجة في اللغة للإشارة إلى هؤلاء الذين لا ينتمون إلى هذا التنظيم أو ذلك. وينحصر هؤلاء غالباً في بعض الأكاديميين وأساتذة الجامعات وفي عدد كبير من الكتاب والصحافيين ورجال الأعمال وكبار الموظفين في المؤسسات الرسمية والأهلية والدولية. معظم هؤلاء انتمى في وقت من الأوقات (أثناء الدراسة الجامعية أو فترة الحماس الشبابي للكفاح الوطني) ومعظمهم انتحى جانباً خارج العمل التنظيمي والكفاحي ليستغرق في أعمال واهتمامات أخرى. هذا مع العلم أن حصة المستقلين كانت دائماً محل جدل وخلاف بين التنظيمات السياسية نفسها وهي التي تحدد الحصة وتختار من هو المستقل (انظر تشكيل حكومة الوحدة الوطنية واتفاق مكة). أما الأغلبية الصامتة فتعبير سياسي مرتبط إما بأناس خارج التنظيمات السياسية، أو بالعملية الانتخابية كأن نتحدث عن الصوت الاحتجاجي أو الكتلة الصامتة وتظهر فعالية هذه الأغلبية إما في نتائج الانتخابات أو في القدرة على تعبئتها حول قضية معينة وبالتالي تخرج عن صمتها بالتظاهر السلمي أو الاعتصام وغير ذلك. وقد تخرج عن صمتها بأعمال احتجاجية غير منظمة بل ومدمرة أحياناً (كثورة الجياع)

بينما شاع استعمال مصطلح مستقلين في السياق الفلسطيني منذ أن تشكلت منظمة التحرير للإشارة إلى كل من لا ينتمي إلى تنظيم سياسي ويقوم في نفس الوقت بنشاط عام سياسي أو نقابي أو اجتماعي، برز مفهوم «الأغلبية الصامتة» فقط مع نشأة نظام سياسي جديد عند تشكل أول سلطة فلسطينية حيث بدأت عمليات الفرز الاجتماعي تأخذ منحى مختلفاً عما كانت عليه إبان فترة الاحتلال. يقترن هذا المصطلح بعمليات الإقصاء والتهميش والنخبة، وفي الحالة الفلسطينية جرى ويجري التعامل مع هذه الكتلة من خلال الاستزلام وشراء الولاءات وتعزيز الانتماءات العضوية وليس عن طريق التعبئة السياسية والاجتماعية، ولعل هذا ما يفسر قدرة «حماس» كحركة دينية أولاً وكحركة اجتماعية ثانياً وكتنظيم مقاوم ثالثاً على استقطاب وتجييش أعداد كبيرة من هذه الكتلة وقد لعب المسجد دوراً ملحوظاً في ذلك. بينما فشلت القوى الأخرى في كسب تأييد هذه الكتلة بسبب الفساد وإفلاس المشروع السياسي الذي تحمله في حالة «فتح»، وبسبب الأزمة الفكرية والتنظيمية البنيوية في حالة تنظيمات اليسار.

القسم الثالث: مستقبل النظام السياسي الفلسطيني:

نظام لا مستقر:

من شأن دخول «حماس» إلى قلب النظام وبالتحديد قيادته أن يبدش بداية عهد جديد من الحياة السياسية الفلسطينية لها سماتها وخصائصها المختلفة، وبالتالي فإن استقرار النظام الفلسطيني على وضع جديد يتطلب المزيد من التحولات الفكرية والبنوية والوظيفية، إضافة إلى إرادة سياسية ملتزمة وقاعدة اجتماعية منظمة وضاغطة، وبيئة داخلية وخارجية مشجعة ومواتية. سيشهد النظام في السنوات القادمة مزيداً من التحولات البنوية بتأثير عوامل عدة، أبرزها: (١) استمرار حالة الاشتباك بين المشروع الوطني الفلسطيني والحركة الصهيونية في الضفة الغربية وقطاع غزة. (٢) هيمنة «حماس» الأيديولوجية وسيطرتها السياسية في المجتمع وفي النظام السياسي. (٣) قدرة «فتح» على إعادة ترميم بنيتها وتصويب وجهتها واستعادة مصداقيتها الجماهيرية. (٤) التحولات المجتمعية ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. (٥) بروز «تيار ثالث» قادر على استقطاب وتعبئة جماهير كبيرة في مواجهة هيمنة «حماس»، يملأ الفراغ الناجم عن غياب «فتح» إذا ما غابت، أو يتكامل معها ويعزز من قدرتها على استعادة دورها.

فتح: بداية ونهاية

يصف أحد القياديين في حركة «فتح» هاني الحسن حركته بأنها بمثابة منهج في قيادة النضال الفلسطيني، فهي لم تختلف مع الماركسيين أو القومييين أو الإسلاميين حول أطروحاتهم الفكرية والأيديولوجية، أو لم تتوقف طويلاً عند هذا الاختلاف أو الخلاف، ولكنها تميزت عنهم باختيارها نقطة الانطلاق الصحيحة نحو التطور والتغيير، أي التمسك بالرويا القطرية الشاملة في إطار قومي، على اعتبار أنها رؤية واقعية وثرورية في آن واحد، فهي واقعية لأنها وحدها القادرة على التقاط الخصوصية القطرية، وهي ثورية لأنها تمنح أصحابها العقلانية اللازمة عند وضعها موضع التنفيذ^{١٦}. كان مناخ صعود فكرة الدولة القطرية في الإقليم يشجع مثل هذا التوجه، حيث تغيرت إستراتيجيات الأحزاب القومية التي باتت أحزاباً حاكمة في عدد من الدول العربية، وهي إستراتيجيات انطلقت من الديناميكيات الخاصة التي أوجدتها الدولة الوطنية/القطرية لإدامة وإعادة إنتاج ذاتها ومؤسساتها، على الرغم من استمرار الخطابات القومية لأحزابها الحاكمة^{١٧}.

^{١٦} هاني الحسن، حركة فتح: المسيرة والجذور، في الندوة الفكرية السياسية: مصدر سابق، ص ٢٩٥ - ٣٢٩.

^{١٧} جميل هلال: التنظيمات والأحزاب السياسية، مصدر سابق، ص ٤٦

مع اتفاقية أوسلو انتقلت قيادة «فتح» من الخارج إلى الداخل، ومن تولى قيادة المنظمة إلى الانشغال بإدارة شؤون السلطة الفلسطينية. وفي زحمة هذا التحول الانعطافي، لم تتعامل «فتح» مع التحديات الجديدة الناجمة عن هذا التحول كما يجب (الاستناد إلى قاعدة اجتماعية واقتصادية واضحة المعالم، تحويل السلطة إلى مشروع دولاني، ضرورة تنشيط العلاقة وتأطيرها بين السلطة والشتات الفلسطيني)^{١٨}، فقدت تميز برنامجها، أو لم يعد لديها برنامج وقد أوهمت نفسها بتحقيق هدفها في إنشاء كيانية فلسطينية على إقليمها، غير مدركة لمحددات هذه الكيانية وقيودها، واعتمدت في توسيع مساحة نفوذها وتأثيرها، ليس على آليات التعبئة السياسية والاجتماعية، وإنما بصناعة هيمنة جديدة داخل النظام الفلسطيني يقوم على تشكيل أجهزة الأمن، والتحكم بالموارد وتكريس العلاقات الزبائنية، وتهميش دور القوى السياسية والاجتماعية الأخرى.

ومع وصول المفاوضات إلى طريق مسدود، واستشراء مظاهر الفساد، اندلعت الانتفاضة الثانية، لتكشف، من بين أشياء أخرى، عن مدى التراجع الذي لحق بحركة «فتح»، والذي انعكس في نتائج الانتخابات المحلية والتشريعية. ورغم ذلك لم تتجاوز الحركة أزماتها، وقد تجلى ذلك في الموقف من حكومة «حماس» حيث برزت ثلاثة اتجاهات: (١) اتجاه يرفض المشاركة في حكومة تشكلها حماس خشية أن يفضي ذلك إلى تعزيز شرعيتها وقبضتها على السلطة، ويراهن هذا الاتجاه على عدم قدرة حماس الاستمرار في الحكم طويلاً. (٢) اتجاه يرى ضرورة احترام نتائج الخيار الديمقراطي للفلسطينيين، وعلى فتح أن تنتقل إلى صفوف المعارضة. (٣) اتجاه يعتقد بأهمية قيام المجتمع الدولي بممارسة الضغط على حكومة «حماس» لتجري التكيف السياسي والأيدولوجي المطلوب، لا أن تضطر «فتح» لتغيير برنامجها السياسي لاحتواء الإسلاميين. وبينما ظل موقف الرئيس محمود عباس غير محدد تماماً، فقد استعادت «فتح» تأكيد حضورها، بعد زوال هيمنتها وتفردها، بالتمركز حول صلاحيات مؤسسة الرئاسة ومواردها المتاحة، وباستمرار السيطرة على بعض الأجهزة الأمنية والاعتماد على مجموعاتها المسلحة، وبتوجيه الغضب والتذمر في صفوف موظفي السلطة الذين لم يتلقوا روايتهم لفترات طويلة نحو حكومة «حماس»، وبإحياء خطاب الوطنية الفلسطينية واستقلالية القرار الفلسطيني، وكذلك بتفعيل اجتماعات اللجنة التنفيذية للمنظمة بعد سنوات من تهميشها، دون أن تسعى إلى بناء شراكة حقيقية واصطفاف وطني جاد على أرضية سياسية واجتماعية مع من يفترض أن يكونوا حلفاء الحركة وشركاءها التاريخيين. تراهن «فتح» على إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية مبكرة لاستعادة نفوذها وسيطرتها على السلطة.

^{١٨} لمزيد من التفاصيل راجع: يزيد الصايغ، بين الدولة في المنفى والدولة المنقوصة في الوطن، السياسة الفلسطينية، صيف وخريف ١٩٩٧، العددان ١٥-١٦، السنة الرابعة، ص ٦٣-٦٨.

«حماس»: من رفض الواقع إلى إدارته

لا يمكن تفسير نشأة «حماس»، ومن ثم تطورها، خارج إطار محددين حكما سلوكها وتوجهاتها ومنطلقاتها: المحدد الأول، نشأتها في بيئة فلسطينية كفاعل سياسي واجتماعي نشط، والمحدد الثاني يتصل بكونها، في منطلق الأمر ونهايته، امتداداً لتيار الإسلام السياسي في المنطقة ولحركة «الإخوان المسلمين» عالمية الطابع والتنظيم والانتشار. ويبدو أن انتماء «حماس» إلى ما يعرف بالحركات المحددة للهوية، كونها تقوم على أساس ديني، يخلق لها التباساً واضحاً بين هويتها السياسية وهويتها الدينية، وبين كونها حركة عالمية وحركة وطنية، ويثقل عليها الانتقال من رفض الواقع إلى التعامل معه وإدارته ومجابهة تحدياته¹¹.

لقد قررت «حماس» بعد بقائها طويلاً خارج النظام السياسي دخوله، مستغلة حالة الوهن التي طرأت عليه، لكن دون أن تعيد النظر في مبادئها الأساسية، على أن الأمر لم يكن بهذه البساطة، فقد بوغت على أكثر من صعيد، حيث اكتشفت أن النظام الفلسطيني، بالرغم مما بدا عليه من وهن، يمتلك تقاليد عريقة ويضم قوى سياسية ومجتمعية متعددة، ويقوم على أسس وقواعد وآليات من الصعب الانقلاب عليها أو تغييرها. لم تتحل «حماس» وحكومتها بالمرونة اللازمة لإدارة الحكم والمجتمع، فلم يتحقق الفصل بين الحركة والحكومة. أعطت الحركة وحكومتها العديد من المؤشرات على أنها لا تنوي بناء نظام ديمقراطي: صحيح أنها لم تعلن عن نيتها في إقامة حكومة «ثيوقراطية»، لكنها ستحاول الاستعاضة عن ذلك بالأسلمة التدريجية في علاقة طردية مع تثبيت أركان سلطتها، وهي تتناول موضوع الديمقراطية ليس بوصفها مذهباً متكاملًا، وإنما باعتبارها تتضمن مكاسب مطلوبة وراجحة، كما لم تتردد «حماس» في استخدام العنف ضد خصومها أو للدفاع عن نفسها. وتبرر حماس عجزها عن الخروج من الأزمة بالعدوان الإسرائيلي، وبالحصار الاقتصادي والعزلة السياسية، وأخيراً بالمحاولات الانقلابية الداخلية، وفي ذلك بعض الصحة، لكنها تغفل ما يعترى خطابها من فقر معرفي، وعدم قدرتها على تحديد الأولويات والاتجاه المركزي، وتداخل الأجندة الحزبية مع أجندة السلطة والحكومة، وال فشل في الانتقال السلس من عقلية التنظيم الحركي إلى عقلية التنظيم الدولاني. إن من شأن دخول «حماس» النظام السياسي كلاعب قوي ومقرر أن يطرح مسألتين، تتعلق الأولى بعودة الصراع بين نمطين من الخطاب، إطلاقي أيديولوجي يقوم على نمذجة المبادئ وتبسيطها وجعلها في متناول الناس، وواقعي عقلاني. أما المسألة الثانية فتتصل بالمكون الإسلامي للهوية الفلسطينية وإبرازه على حساب المكونات الأخرى، وهو ما يعني أن الهوية الفلسطينية لازالت أبعد عن النضج والاكتمال.

¹¹ ميثاق حركة المقاومة الإسلامية «حماس»، المواد ٢٠٥، ١٢، ٢٧.

التيار الثالث وديناميات النظام الحزبي الفلسطيني:

موقف حركتي «حماس» و«فتح»:

لا تؤمن الحركتان حقاً بالتعددية الفكرية والسياسية، وسلوكهما يشير إلى ذلك، حتى فيما يتعلق بعلاقتهما أحدهما بالآخر، ففتح لم تعتمد على وجود شريك قوي ومنافس، وإن حرصت في كل المراحل على إبراز التعدد السياسي في صيغ الائتلاف أو عند اتخاذ قرارات هامة، بل إنها ساهمت في اصطناع التعدد وخلق اليافطات الحزبية، عندما كانت الضرورة تقتضي ذلك «فتح ليست حركة أيديولوجية وبالتالي تقبل في صفوفها المتدين واليساري وهي أقرب إلى صيغة جهوية»^{٢٠}. و«حماس» تقبل بالآخر إذا ما تماهى معها، أي قبل ببرنامجهما، وعليه فهي ترى «لا وجود ولا إمكانية لوجود ما يسمى بالتيار الثالث، فالساحة الفلسطينية تعرف برنامجين فقط»^{٢١}. إن قيام «تيار ثالث» يفترض إنضاج عمليات التسييس والجمعة في سياق مشروع بناء دولة وطنية حديثة، تقوم على فكرة المواطنة، وهو ما يحتاج إلى إعادة توليد حركات سياسية من طراز جديد، وليست حركات جماهيرية تطرح شعارات عامة وتقترض شكلاً ناجزاً للهوية. ولأنهما حركتان جماهيريتان تمتلكان تحديداً حصرياً للهوية وتقومان على أساس التجييش خلف شعارات مبهمه وعامة وليس تعبئة لصالح برامج سياسية واقتصادية معينة، فلن تقبل فكرة قيام «تيار ثالث» متمايز برنامجياً وينافس على مساحة التأثير والنفوذ داخل النظام وداخل الحقل السياسي.

سيناريوهات مستقبلية:

قد تستغرق عملية الخروج من أزمة النظام السياسي الحالي زمناً طويلاً، وتشرط إعادة توليد الإجماع أو فرضه حول هوية النظام، وهي تراوح بين ثلاثة خيارات: (١) نظام وطني ديمقراطي (استيعاب الاتجاه الإسلامي عبر حوار يفضي إلى توافق). (٢) نظام إسلامي (نفي وإقصاء التيارات الأخرى، مع الإبقاء على بعض مظاهر الوحدة الوطنية). (٣) استمرار حالة عدم الاستقرار والتفكك وانحيار النظام بالكامل. وبقدر ما يمكن أن يسهم «تيار ثالث» متبلور في الصراع على تحديد هوية النظام، فإن استقرار النظام على وضع جديد نتيجة الصراع المحتدم بين التيارين الكبيرين سيتحكم إلى حد بعيد في فرص تشكيل هذا التيار.

^{٢٠} مقابلة مع إسماعيل أبو شمالة (عضو المجلس التشريعي عن حركة فتح): غزة، ٤/١٢/٢٠٠٦.

^{٢١} مقابلة مع يحيى موسى (عضو المجلس التشريعي عن حركة حماس): غزة، ٤/١٢/٢٠٠٦.

وباعتقاد الباحث فإن إعادة بناء النظام السياسي لا تتم بمعزل عن مآل الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي وصيرورته، ولذلك فثمة احتمالان: أن تتم هذه العملية في أتون الصراع المستمر مع الاحتلال، أو أن يسبقها حل سياسي مؤقت. في الحالة الأولى، هنالك ثلاثة سيناريوهات:

الأول: يستمر الصراع على السلطة، وبالتالي الانقسام والتوتر بين «حماس» و«فتح»، وما يعنيه ذلك من تنازع للصلاحيات بين مؤسسات النظام والفشل في تشكيل حكومة وحدة وطنية وانتخابات مبكرة تعيد إنتاج الوضع الراهن ونتائج انتخابات تعطي «حماس» قيادة السلطة بالكامل بينما تنفرد فتح بقيادة المنظمة أو بالعكس أي إعطاء «فتح» قيادة السلطة بالكامل بينما ترفض «حماس» التسليم بالنتائج، فتعود إلى سياسة إحراج السلطة. مع الانقسام يصعب على القوى المرشحة لتشكيل «التيار الثالث» أن تتمايز برنامجياً عن الحركتين، لأن الصراع لا يدور أساساً على البرامج والرؤى. ولكن أمامها فرصة لتوسيع دائرة تأثيرها ونفوذها: فثمة شرائح مجتمعية ستكون معنية بالبحث عن بديل لحالة الاستقطاب الثنائي (داخل حقل السلطة، أو بين السلطة والمنظمة)، حيث إن الانقسام الثنائي يولد حاجة موضوعية لطرف ثالث يستطيع أن يقدم إسهاماً في تخفيف وطأته ويفتح مسارات جديدة للأمل.

الثاني: أن تفضي جهود خارجية إلى رآب الصدع بين الحركتين، أو نتيجة شعور داخلي بالإنهاك وعدم الجدوى، فيتم الاتفاق على الاقتسام، ويمكن أن يحدث ذلك قبل الانتخابات المبكرة أو بعدها، وبالتالي فقد يشهد النظام تهدئة نسبية فيستعيد جزءاً من قدرته على تلبية المطالب منه والقيام ببعض وظائفه. وفي ظل هذا السيناريو تنقلص إمكانيات توسيع مساحة نفوذ «التيار الثالث» موضوعياً، كما تقل دافعية بعض القوى المرشحة له، في التمايز عن التيارين الآخرين طمعاً في استمرار الحصول على المنافع (مشاركة محدودة في حكومة الوحدة الوطنية على سبيل المثال).

الثالث: الانسجام الوطني إما نتيجة لحوار جاد يفضي إلى توافق وطني شامل، وإما استجابة لنتائج الانتخابات المبكرة التي قد تستدعي ذلك، وإما في حال فوز «فتح» بالرئاسة وتعادل القوى في المجلس التشريعي، فيفترض هذا السيناريو قطع شوط كبير على صعيد التوافق الفكري والسياسي وإنتاج رؤية فلسطينية موحدة، يكون دور القوى المرشحة لبناء «التيار الثالث» فيها ملحوظاً سواء في الحوار أو توزيع الأنصب أو الإسهام في توليد رؤية مشتركة. وهذا بالضبط ما سيعطل أي بحث جدي نحو «التيار الثالث»، إذ لن تجد بعض القوى آنذاك حاجة له، وربما يراه البعض الآخر معطلاً أمام حصولها على نصيب أكبر. ويمكن في هذه الحالة أن تختمر شروط بناء التيار ستبدأ من «الأسفل»، إذ مع مرور الوقت وتمخض النظام عن فشل في التصدي

للاستحقاقات الاجتماعية والاقتصادية للفئات الاجتماعية المسحوقة أو المهمشة، قد تجد هذه الفئات نفسها مضطرة للتحرك.

أما في حالة التوصل إلى حل سياسي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، فسيكون النظام السياسي الفلسطيني أمام سيناريوهين مع استبعاد سيناريو الانقسام (إما لأن شروط الحل السياسي تقتضي ذلك، وإما تحت تأثير تحقق إنجاز تاريخي للفلسطينيين يدفعهم أكثر إلى التقارب): في سيناريو الانقسام بين «حماس» و«فتح» ستواجه القوى المرشحة لبناء «التيار الثالث» نفسها تبحر عن مكاسب فتوية لها، بالاقتراب من هذا القطب أو ذلك، مع العلم أن الانقسام بين الحركتين قد يتحول إلى تقارب سياسي وفكري وإستراتيجي (تصالح الفكرة الوطنية مع الفكرة الإسلامية) «ففي النهاية، ورغم اختلاف فتح وحماس سياسياً، إلا أنهما متفقتان أيديولوجياً»^{٢٢}. في المقابل، فقد يؤدي توجه النظام إلى الديمقراطية والعصرنة، وتكريس عمليات تداول السلطة عبر انتخابات دورية وبداية بناء اقتصاد وطني وتحقيق نهوض تموي، إلى ازدياد فرص بناء «التيار الثالث»، حيث ستميل بعض القوى المرشحة لتكوين هذا التيار أكثر فأكثر إلى التمايز الأيديولوجي والجزرية في الطرح السياسي والسعي الدؤوب للتنافس على مساحات التأثير الجماهيري، تتحقق معها مقولة من قبيل «تيار ديمقراطي واسع بمضمون ورؤية مختلفة، يشكل اليسار المستند إلى الماركسية عموده الفقري»^{٢٣}.

^{٢٢} مقابلة مع خالدة جزار (عضو المكتب السياسي للجهة الشعبية لتحرير فلسطين/ عضو المجلس التشريعي): رام الله، ٧/١١/٢٠٠٦.

^{٢٣} المصدر السابق.


المصادر المستخدمة:

المصادر المكتوبة:

١. الأزعر، محمد خالد: معنى فوز حماس في الانتخابات الفلسطينية، شؤون عربية، ربيع ٢٠٠٦، العدد ١٢٥.
٢. الأزعر، محمد خالد: النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين، رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٦.
٣. بشارة، عزمي: حول فوز حماس وفعل التحدي، نسخة الكترونية، تم استرجاعها في ٢٦/١/٢٠٠٧ من: <http://www.arabs48.com/display.x?cid=7&sid=25&id=34412>
٤. حوراني، فيصل: نشأة الحركة الوطنية الفلسطينية وتطورها حتى نهاية القرن العشرين، كتاب محرر، غزة: المركز القومي للدراسات والتوثيق، ٢٠٠٠.
٥. الصايغ، يزيد: بين الدولة في المنفى والدولة المنقوصة في الوطن، السياسة الفلسطينية، صيف وخريف ١٩٩٧، العددان ١٥-١٦، السنة الرابعة.
٦. هلال، جميل: نظرة تأملية في تاريخنا الحديث، الكرمل، ربيع وصيف ١٩٩٨، العددان ٥٥-٥٦، ص ٣٢.
٧. هلال، جميل: التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية: بين مهام الديمقراطية الداخلية والديمقراطية السياسية والتحرر الوطني، رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ٢٠٠٦.
٨. هلال، جميل: النظام السياسي بعد أوسلو، رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لأبحاث الديمقراطية، ١٩٩٨.
٩. الندوة الفكرية السياسية: خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن ٢٠، كتاب محرر، غزة: المركز القومي للدراسات والتوثيق، ٢٠٠٠.
١٠. ميثاق حركة المقاومة الإسلامية «حماس».

المقابلات:

١. مقابلة مع إسماعيل أبو شمالة (عضو المجلس التشريعي عن حركة فتح): غزة، ٤/١٢/٢٠٠٦.
٢. مقابلة مع خالدة جرار (عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين/ عضو المجلس التشريعي): رام الله، ٧/١٢/٢٠٠٦.
٣. مقابلة مع عمر الشبلي (الأمين العام لجبهة التحرير الفلسطينية): غزة، ٢/١١/٢٠٠٦.

- 
٤. مقابلة مع طلعت الصفدي (عضو المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني): غزة،
٢٠٠٦/١٢/٥.
٥. مقابلة مع قيس عبد الكريم (عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين/
عضو المجلس التشريعي): رام الله، ٢٠٠٦/١١/٧.
٦. مقابلة مع يحيى موسى (عضو المجلس التشريعي عن حركة حماس): غزة، ٢٠٠٦/١٢/٤.
٧. مقابلة مع سلام فياض (عضو المجلس التشريعي عن «الطريق الثالث»): رام الله،
٢٠٠٦/١١/٤.

«التيار الثالث»: بحث في الروافع

إعداد: مهند عبد الحميد*

مقدمة:

يقول لينين: «يدخل المجتمع في صيرورة من التفكك والاستنقاع حين يساوي العجز بين السلطة والمعارضة»، ويقول غرامشي «يدخل المجتمع في أزمة عضوية حين يلف العجز السلطة والمعارضة معا». مجتمعنا الفلسطيني يعيش أزمة هي الأعمق والأخطر منذ نكبة العام ٤٨، فعوضاً عن عملية التفكيك المنهجي المرتبطة بكبح تطور البنية الاقتصادية الاجتماعية التي أقدمت عليها سلطة الاحتلال منذ عقود، ثمة اختلال نوعي في بنية الحركة السياسية الفلسطينية بمختلف اتجاهاتها. ولم يسعف المجتمع من تلك الأزمة صعود «حماس» وهبوط «فتح»، فخلافاً للاعتقاد السائد لم تأت القوى الصاعدة بالحل والمخرج الذي عجزت عن تحقيقه السلطة السابقة وقيادة المنظمة، وخلافاً للتغيير المأمول جاء الصعود مأزوماً وأضفى تعقيداً جديداً على الأزمة. أزمة المجتمع الفلسطيني جزء من أزمة المجتمعات العربية التي لم تتمكن من إرساء مشروع مجتمعي ثقافي عقلائي متماسك في أهدافه ومكوناته وتوجهاته الفكرية والسياسية، وفي ظل غياب هذا المشروع غابت الثقافة المجتمعية الحداثية كناظم لكل الاجتماعي، وقدم النظام العربي العلماني ثقافة ونماذج سلوكية وقيمية أعادت إنتاج التخلف والتفكك الاجتماعي^١. ما هي المعضلة والاختلالات المطلوب حلها، وأي القوى الاجتماعية والسياسية القادرة على وقف التدهور والخروج من حالة التفكك، وتجاوز التهديد الذي يضع في مهب الرياح صيرورة الكيانية الفلسطينية نحو الدولة كبديل وحيد للاحتلال الكولونيالي؟

نفتقد شعباً وأحزاباً «لعقد اجتماعي» يجسد المصلحة الوطنية العليا للشعب، عقد يقوم بدور اللاحم الوطني والناظم لوحدة الشعب على أسس وأهداف وطنية واضحة وملموسة وقابلة للتحقيق، ويوطد علاقة مبدئية غير استخدامية بين الشعب والحركة السياسية، ويزيل الحدود الفاصلة والقطيعة بين المجتمع الفصائلي والمجتمع المدني. لا يوجد شعب يمر في طور حركة التحرر الوطني يفتقد لعقد اجتماعي يوحد ويشكل ناظماً لنضاله. م.ت.ف بميثاقها وبرامجها

* كاتب ومحلل سياسي.

^١ جيلبير الأشقر: إخفاق المشروع التنويري في المنطقة العربية، نسخة الكترونية، تم استرجاعها بتاريخ ٢٠/١٢/٢٠٠٦ من:

http://jordanianissues.blogspot.com/2006/05/blog-post_30.html

امتلكت عقداً اجتماعياً وحد الشعب في الوطن والشتات. لكن إخفاق الحل السياسي «اتفاق أوسلو» واستخدامه من قبل دولة الاحتلال لمضاعفة الاستيطان وتعميق الاحتلال والسيطرة والتحكم في شؤون الشعب الكبيرة والصغيرة، وسيادة «الواحدية السلطوية الموطدة بموالاته فاسدة»، وغياب المعيار الأخلاقي والجدارة الفكرية وتخلخل النظام القيمي، وتبني المعارضة الإسلامية لمفهوم وراثته السلطة والمنظمة بدلاً من إصلاحهما وتطويرها، كل ذلك أدى إلى انقراض العقد الاجتماعي الوطني، وإلى انقسام الحركة السياسية والمجتمع. أصبح لدينا أكثر من إستراتيجية وطنية، وأكثر من فريق تفاوضي، وأكثر من قرار سياسي، قرار يؤيد مشروع الرباعية الدولية وآخر ينقضه، قرار يؤيد مبادرة السلام العربية وآخر يرفضها. ويستطيع كل طرف نقض الهدنة والرد بطريقته الخاصة على أي عدوان واستخدام ما يروق له من أشكال النضال بقطع النظر عن الخسارة والربح التي تلحق بقطاعات واسعة جداً من الشعب، وبمعزل عن توفير الأمن الجمعي أو مفاقمته. لقد جرى تجزئ القرار السياسي ليس بصيغة تقسيم أدوار بل في مواجهة كل طرف للآخر، وأصبحت كل إستراتيجية تجب الأخرى، وتأتي النتيجة في كل جولة مأساوية.

لعب «المال السياسي» الخارجي الرسمي والمعارض عنصراً حاسماً في الانقسام وفي قطع الطريق على كل محاولات الوحدة، لأن البنية المؤسساتية على اختلاف تلاوينها تعتمد على المال السياسي الخارجي. وولدت الحاجة المتמادية للمال السياسي الخارجي تبعية اقتصادية وارتهاًناً سياسياً وفوضى في الهوية والمرجعية. وتبين أن «حماس» جاءت إلى السلطة ببرنامج «إصلاح وتغيير» يستند للمال السياسي الخارجي ذاته^٢، وعندما توقف المال توقف الإصلاح والتغيير. على كل حال، يطرح الوضع المأزوم للمجتمعات العربية تناقضاً في عملية الاستقطاب وإعادة طرح تعاقد وطني اجتماعي على أساس عقلاني علماني ديمقراطي مدني متساو، أو تعاقد على أساس ديني شمولي يتحكم في العلاقات الاجتماعية والثقافية والدينية وفي السياسة. التعاقد الأول يقوم بدور اللاحم الوطني ويدعو لتحلل الروابط الأهلية والدينية والمذهبية لمصلحة الرابطة الوطنية، والتعاقد الثاني اللاحم الديني الذي يدعم عملية انحلال الرابطة الوطنية لمصلحة الرابطة الدينية.

^٢ حسين ابو النمل: جدال الآليات الخارجية والداخلية في إعادة تكوين المجتمع الفلسطيني، بيروت: مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ٦٧، سنة ٢٠٠٦.

دور المثقف:

من الذي يشخص الوضع، ويحدد التناقضات ويضع المحاذير والمخاطر، ويقدم المخارج والحلول في صيغة برامج واستراتيجيات وشعارات... الخ؟ كل الثورات والتحولت الاجتماعية الكبرى لعب المثقفون فيها دوراً ريادياً، وكل الثورات المضادة والحروب العدوانية كان للمثقفين دورٌ في توجيهها. ما يعنينا هنا المثقف العضوي المستنير الذي يكافح بصورة ثابتة لتغيير العقول والأفكار ويدافع عن مصالح المهوورين، المثقف الذي يمتلك سلاح النقد والمساءلة ويستطيع من خلاله رصد التحولات وكشف غموضها، ورؤية العوامل التي كبحت الدينامية الاجتماعية الداخلية للتغيير، وتحديد جوهر الصراع على المصالح. والمثقف لا يحتاج إلى تفويض رسمي من الجماهير ليعبر عنها كما يقول غرامشي انه يدافع عن القيم الإنسانية ويتصدى للأسئلة الاجتماعية المعقدة، ويفند آراء ومواقف المثقفين الرجعيين. ويساهم في المحصلة بنقل الناس من حالة الغريزة والمزاج الانفعالي إلى حالة الوعي والكفاح المنظم^٢.

اتسمت تجربة قيادة الثورة الفلسطينية في مراحل صعودها وهبوطها بنقص المعرفة والثقافة والفكر السياسي قياساً بتجارب ثورية وحركات تحرر أخرى، وبنقص المعرفة المباشرة بالمجتمع الفلسطيني. في حين تمتعت القيادة بفهم كبير للسياسة الدولية، لكنها في إدارة العملية السياسية وبناء المؤسسة كانت تقاس بالهيمنة الرمزية والولاء ولا تقاس بالأدوات والأداء. وأعطت القيادة دوراً هامشياً للعقيدة الاجتماعية وبرامج التغيير الهادف. احتل التعلم في تجربة القيادة مكانة متدنية بسبب المستوى المعرفي المتدني، وبسبب غلبة العامل الوطني على ما عداها. وفي ظل هذه الحالة أصبحت الانتقائية والارتجالية ديدن الثقافة السائدة. ولم يصدر من المستوى القيادي نتاجاً نوعياً واحداً حول الاقتصاد والمجتمع والإستراتيجية والتحولت في المجتمع الفلسطيني داخل فلسطين وخارجها. ولم تبادر القيادة بحملات تصحيح للتوجهات الداخلية في أي من مراحل النضال الفلسطيني، وغاب أي دافع لديها لتغيير سلوكها، علماً أنها غيرت مواقفها السياسية حسب التحولات الإقليمية والدولية^٣. رغم ذلك أفلتت المنظمة من تهمة الفقر الفكري والبلادة الثقافية على مدار السبعينات والثمانينات، لأنها تمركزت في بيروت عاصمة الثقافة العربية، وبسبب إسهام عدد كبير من المثقفين العرب والفلسطينيين في بناء المؤسسات الثقافية والبحثية والإعلامية وفي ترك بصماتهم على الخطاب والبرنامج السياسي. بعد حرب ٨٢ وخروج المنظمة من بيروت لم تعد المؤسسة الفلسطينية مركز جذب للمثقفين،

^٢ المحجوب حبيبي: النضال الديمقراطي، وحدة اليسار تنظيمات المجتمع المدني أية آفاق، نسخة الكترونية، تم استرجاعها بتاريخ ٢٠٠٦/١٢/١٥ من: <http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=38198>

^٣ يزيد صايغ: الكفاح المسلح والبحث عن الدولة- الحركة الوطنية ١٩٤٩-١٩٩٣، ترجمة: باسم سرحان، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٢، ص ٩٤٥.

وبدأت الفعالية الفكرية والثقافية بالنضوب. وجاءت مصادرة قوات الاحتلال الإسرائيلي لمكتبة ووثائق مركز الأبحاث الفلسطيني أثناء احتلال ٨٢ لبيروت لتعلن نهاية مرحلة التقاطع البناء بين السياسي والثقافي. بيد أن إغلاق هذه المؤسسة الرائدة وإضاعة الكتب والوثائق بعد استردادها، دشّن عهداً جديداً من الارتجال واعتماد الأفكار الرغبية والحدس بديلاً للاستدلال، عهد انفصال السياسي عن الثقافي وفك الارتباط بين صناعة المعرفة وصناعة القرار، وبقاء السياسي في العراء وحيداً في لحظة هي الأخطر في تاريخ الشعب والقضية. وجاءت الترجمة في الطريقة التي أنشأ فيها النظام مؤسسات أول سلطة وطنية على أرض الوطن، وأخذ الفكر والمعرفي ينعكس على كل شيء.

لقد طرحت منظمة التحرير برنامج الدولة الديمقراطية العلمانية في سبعينات القرن العشرين، ودعمته عام ٨٨ بوثيقة الاستقلال التي اعتمدت مبادئ الدولة الديمقراطية العلمانية بشكل لا يقبل التأويل. وعندما وضعت المنظمة اللبنة الأولى لسلطتها الأولى عام ٩٤ وما لحقها من خطوات وإجراءات جاءت كلها منافية للعلمانية. جرى تقديم تجربة دولانية بطيركية، وتحولت الوظيفة العمومية إلى نوع من المحاصصة، وتحول الانتماء العائلي العشائري القبلي إلى رصيد سياسي واجتماعي، عادت منظومة العائلة الممتدة والتمركزات العشائرية وشبكات القرى إلى الواجهة، وتحولت الأحزاب والتقابات والمجالس والوزارات والصحافة والبرلمان إلى ديكورات فارغة من المعنى، وسادت ثقافة شعبية عملت على شخصنة النظام.

لم يكن فك الارتباط بين السياسي والثقافي من طرف السياسيين وحدهم وحسب، فقد رد المثقفون القطيعة بمثلها. وأحدثت التيارات اليسارية بدورها نوعاً من القطيعة مع المثقفين، ولم تنصّر لبرنامجها الاجتماعي العلماني، ووزعت موقفها الذيلي بين النظام البطريركي الشعبي والإسلام السياسي المحافظ على حد سواء. كان المثقفون شاهد زور على هزيمة العقل والعقلانية، قاموا بدور المتفرجين المنعزلين عن العمليات الاجتماعية، ولم يقرعوا جرس الإنذار في أعقاب تعطيل التعاقد الوطني، وتركوا الانتفاضة الثانية تحت رحمة المزاج الشعبي الثأري والانتقامي، لتكون النتيجة العسكرية والمواجهة غير المتكافئة واعتماد نظرية الردع بالقنابل البشرية عبر عمليات تستهدف المدنيين الإسرائيليين، وما نجم عنها من استدعاء الحسم العسكري الإسرائيلي. انفصل النضال الوطني لأول مرة عن أهدافه وبرنامجهم وجرى دمجه بالإرهاب الدولي، وخاصة بعد تفجيرات ٩/١١ التي استوقفت العالم ودفعته لأخذ تداعياتها بالحسبان ما عدا الحركة السياسية والثقافية الفلسطينية، فعلى سبيل المثال أوقف الجيش الأيرلندي أعماله ضد المدنيين وانحنت دول عظمى ودول إقليمية وقوى سياسية عديدة أمام العاصفة لإحراكنا السياسية التي لم تكثر بالمتغيرات، فدخلنا عهداً من العزلة الخائفة.

الثقافة رافعة :

المعرفة هي السلاح الفعال في هذا الزمن، كونها تتضمن المعلومات والأفكار والثقافة والتوجهات الإستراتيجية والبحوث العلمية والإبداع الفني والأدبي والنشاط الإنتاجي. وهي في المحصلة الأخيرة سبيل بلوغ الغايات الإنسانية الأعلى كالحرية والعدالة. إذا كان معيار التقدم في البلدان المتخلفة هو إطلاق التنمية الإنسانية، فإن بداية التغيير تجري في حقل العقل أولاً، كما حدث في عصر الأنوار الذي مهد للثورة البرجوازية في أوروبا. والتغيير يطرح دور المثقف، باعتباره العامل الذي يستطيع التدخل إيجاباً أو سلباً مع العوامل الأخرى. يستطيع على سبيل الحصر، التدخل لدى الدور المناط بالدولة (السلطة)، ولدى الدور المناط بالبنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وفي بناء رأس المال المعرفي.

وبناء على أهمية الدور فهل نريد مثقفاً عضواً يكون (مصلحاً وداعياً) بمفهوم غرامشي، أم نريد مثقفاً (استقصائياً بحثياً) يستشرف المستقبل كما يراه ميشيل فوكو، وفي كلا الحالين فهذا النوع من المثقف يراقب ويحلل المتغيرات ويتصدى للأسئلة الاجتماعية المعقدة ويعبر عن موقف نقدي منها. إن هذا الدور لا يعني إقحام المثقف في قضايا فوق طاقته أو خارج نطاق مهماته، ولا يعني دفعه لمعادنة الشروط الموضوعية واجترار المعجزات. مهام كثيرة اضطلع بها مثقفون بمبادرة منهم، كمهمة تشخيص الأزمة وتحليل عناصرها واستشرف مسارها المستقبلي، وبمعنى آخر عبروا فكرياً ومعرفياً عن التحولات الموضوعية وابتكروا المفاهيم التي نقلت المجتمع من القديم إلى الحديث. بعضهم فهم الواقع وساهم في تغييره إلى الأمام والبعض الآخر قدم رؤية لتثبيت الواقع والنكوص به إلى الوراء، وآخرون لاذوا من الرياح المعاكسة لمشروع التغيير. هكذا تتباين الاستجابة من مثقف لآخر ومن مؤسسة ثقافية لآخرى، وما يهم هو المثقف المتورق الناقد رافع لواء الحداثة، المثقف المنغمس بالواقع وغير المنعزل عن حركة المجتمع، غير المنفصل عن المكان والزمان.

عرف عن ليوناردو دافنشي أنه عندما يصطدم بهوة سرعان ما يُشغل أعمال الفكر ليصمم جسراً لعبورها، والهوة هي كل ما يبدو ثابتاً ونهائياً ومستحيل التجاوز، كان دافنشي يتمتع بموهبة استدعاء الحل على قاعدة عدم القبول والتسليم بالوضع المأزوم. عقول كثيرة حملت الوعي ونشرته بتدخل مباشر وغير مباشر، بعضها نجح عندما التقى الوعي مع حامل اجتماعي وسياسي تماهى وتوحد معه، والبعض الآخر راوح وعيه في المكان لأنه لم يتوفر حامل اجتماعي. العلاقة متبادلة ولا يمكن الفصل بين الوعي والحامل، بين السياسة والثقافة. الثقافة تحدد نجاح مجتمع ما والسياسة المتنورة تحفز الثقافة وتفعّلها داخل المجتمع عبر مناهج تعليمية وعصرية وانحياز

للمدارس الدينية المتنورة والمتجددة والعقلانية وتنمية اقتصادية وبشرية للمجتمع. لا يمكن للوعي أن يتجمد ويغيب بانتظار نضوج الحامل السياسي الاجتماعي أو بسبب وجود مخاطر، يقول إدوارد سعيد: «لا شيء يستحق التوبيخ أكثر من تلك الطباع الذهنية للمثقف التي تغري بتجنب المخاطر والابتعاد عن موقف صعب ومبدئي يدرك أنه صحيح لكنه يقرر ألا يتخذه» وكان تقرير التنمية العربية قد سجل قلة استعداد المفكرين والمثقفين للخوض في أمور جوهرية تتعلق بالواقع، ورصد ترددهم حيال إخضاع المجتمع والماضي لنظرة متأنية ومدققة.

يوجد عقول عربية مهمة منحازة لقيم الديمقراطية والعلمانية والعدالة الاجتماعية والمواطنة، ولها نتائجها الفكرية المهمة التي تركت بصمات قوية في الفكر العربي. ويوجد عقول فلسطينية هامة موزعة في بلدان العالم وداخل فلسطين من علماء اجتماع وعلماء اقتصاد ونقاد ومفكرين سياسيين متورين، على سبيل المثال يوجد ١٨٢ بروفيشوراً فلسطينياً في الولايات المتحدة وحدها، كان إدوارد سعيد أهمهم وأكثرهم تدخلاً. وشكل «مركز الأبحاث» ملتقى للكثير من العقول، وبعد إغلاقه توقفت المحاولات، وكانت مجلة «الكرمل» ومجلة «الدراسات الفلسطينية» الصادرة في بيروت ومجلة «قضايا فلسطينية» الصادرة عن جامعة بيرزيت منابر هامة لطرح الأفكار والتحاوور حولها، وبعد إغلاقها جميعاً ضعفت صلة التواصل والحوار.

تراجعنا من مستوى المؤسسة الثقافية إلى مستوى مثقفين متناثرين قليلي المبادرة في الشأن العام. إسرائيل تعقد مؤتمر «هرتسليا» السنوي الذي يشكل ملتقى للعقول ومراكز البحث لتقديم المشاريع والأفكار حول مختلف القضايا لدعم المؤسسة السياسية. ما أحوج الشعب الفلسطيني لمثل هذا الملتقى، فما هي الأمور الجوهرية التي تستدعي تدخلاً من المثقفين والمفكرين الفلسطينيين؟

- انضراط العقد الاجتماعي الوطني، أو (الإستراتيجية الوطنية التي توحد الشعب في مختلف أماكن تواجده على أهداف مشتركة). لقد أبدى المثقفون تردداً حياً هذه القضية الجوهرية التي ساهم انضراطها في تآكل وتفكك البيت الداخلي الفلسطيني بمختلف مكوناته في الداخل والخارج، وبقيت القضية الوطنية تحت رحمة التدخلات والضغط الخارجي.
- لم يبد المثقفون استعداداً للخوض في عملية فك الارتباط بين صناعة القرار وصناعة المعرفة، ولم ينقدوا الطريقة التي أنشأ فيها النظام الفلسطيني مؤسسات أول سلطة وطنية بعيداً عن حاجة المجتمع، ولم يسلطوا الأضواء على الفساد الإداري والمالي.

^٥ فيصل دراج: صور المثقف، مجلة الكرمل، العدد ٧٨ شتاء ٢٠٠٤.

- ترك المثقفون الانتفاضة تحت رحمة المزاج والخطاب الشعبي، وعقلية الثأر والانتقام ضد مدنيين عادت بأفدح الأضرار على المجتمع وقضيته الوطنية، وتحت رحمة سيطرة مليشيا عسكرية تأخذ القانون بيدها. لم يرفع المثقفون الصوت عالياً ضد المغامرة والارتجال وتهديد أمن وأمان المواطنين.
- إبداء الحيادية تجاه تغلغل الفكر التعسبي السلفي الذي يحتكر تفسير النص ويقدم رؤية واحدة بحقيقة واحدة، ويفرض أشكالاً من السلوك التي تحد من الحريات المدنية وتمس التعددية الثقافية والاجتماعية. لقد صمت المثقفون أمام ظاهرة إغلاق دور السينما والمسرح وسياسة التضييق على الفنون الشعبية والتحذير من استقدام فرق فنية أجنبية وعربية، واستخدام الأزياء الفلاحية ومنع الاختلاط وممارسة الضغوط لفرض الحجاب، وسياسة حرق مقاهي الانترنت في غزة، ونشر ثقافة الخرافة.
- لم ينقد المثقفون نمط الإنتاج الريعي الذي تشتق القيمة الاقتصادية فيه من الاعتماد على المعونات والتحويلات للسلطة والمعارضة ومنظمات المجتمع المدني ولم يطرحوا فكرة تأسيس نمط إنتاج المعرفة ولا مهمة إقامة بنية مجتمعية لاحتضان نشوء رأس المال المعرفي، ولا مهمة التصدي للمعوقات المجتمعية التي تقود إلى الإحجام عن إنتاج المعرفة. لم يحرك المثقفون ساكناً إزاء خضوع المؤسسات المجتمعية لفئة متسلطة تعلي من شأن الانتماءات والولاءات الضيقة وتعتمد المحسوبة والواسطة.
- أهمية وجود دولة أو سلطة مركزية توحد الشعب وترتقي به عبر منظومة القوانين والتشريعات والمناهج وخطط التنمية الإنسانية وتعزيز المجتمع المدني وقوة حماية تحتكر استخدام العنف في إطار العدل، بدون دولة أو سلطة مركزية لا يمكن الحديث عن مجتمع مدني، بدون قضاء وجهاز شرطة لا يمكن الحديث عن ديمقراطية. خلافاً لهذا الموقف فقد طرح بعض المثقفين حل السلطة كتكتيك ضغط سياسي بمعزل عن الدمار الذي سيلحق بالمجتمع.^٦
- استكشاف ديناميات التغيير والتطوير المجتمعي ونقد حالة الميوعة الاجتماعية والفساد والنظام البطريركي والشعبوية والإرهاب الفكري لمصلحة المواطنة والحقوق المتساوية والتبادل السلمي للسلطة.
- تصويب العلاقة مع الآخر على قاعدة رفض الكولونيالية والعنصرية وتوسيع مساحة

^٦ مهند عبد الحميد: المثقف والتنمية الهروب إلى الخلف، البيدر (ملحق دوري خاص بقضايا التنمية يصدر عن برنامج دراسات التنمية جامعة بيرزيت)، العدد ٥٧، ٢٧ شباط ٢٠٠٧، ص ٥.

النضال المشترك لإنهاء الاحتلال والاستيطان والهيمنة، واستعادة زخم التضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني وتعزيز التحالفات بعيداً عن صيغة استخدام النضال الفلسطيني كورقة وساحة للضغط من قبل الداعمين، أو استثثار الدولة العظمى بالقضية.

كانت الثقافة المبدعة رافعة للنضال الوطني الفلسطيني طوال عقود ما بعد النكبة وتركت بصماتها المهمة في الحياة السياسية، لكنها توقفت عن لعب هذا الدور في العقد الأخيرين، وما لم تستعد الثقافة دورها ستسود الفوضى وتتعد المعايير المتناقضة وسنمضي إلى مزيد من التفكك.

الحامل السياسي للمشروع الوطني الديمقراطي:

انفصال فتح عن البرنامج الديمقراطي:

حملت منظمة التحرير بمختلف تنظيّماتها المشروع الوطني الذي توحد على أساسه الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات وبفعل هذه العملية أصبحت المنظمة ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب. كان المشروع الوطني بمثابة العقد واللاحم لمختلف الطبقات الأساسية في الداخل والخارج. اعتمد المشروع على ركيزتين استطاعتا توحيد الشعب، الأولى: دولة لكل الشعب في مختلف أماكن تواجده تقام على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، الثانية: قضية اللاجئين وحق العودة، الركيزتان جذبتا الداخل والخارج ووحدتهما في إطار المنظمة. التنظيمات يميناً ويساراً كانت تعبيراً سياسياً عن الطبقات الأساسية. البرامج اليسارية قالت إن تنظيمات اليسار تعبير سياسي عن العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة والمتقنين الثوريين، وقالت أن فتح تعبر عن البرجوازية الصغيرة وشرائح من البرجوازية الكبيرة. بينما أشار برنامج فتح إلى أنها تعبر عن الشعب بمختلف طبقاته. كان برنامج المنظمة أقرب إلى برنامج «فتح» التي سيطرت على المنظمة وقرارها.

تعثر المشروع الوطني الذي قادته فتح ولم يصل إلى نهاياته السعيدة: دولة مستقلة بديلة لأطول احتلال كولونيالي، بسبب سعي إسرائيل المحموم لفرض حل سياسي يحتفظ بمضمون الاحتلال والتوسع الكولونيالي وإدامة سيطرة غير مباشرة على الشعب الفلسطيني. كانت نظرية الزعيم ياسر عرفات في تحقيق هدف الدولة تستبعد الإصلاح وتعديل بنية المؤسسة الوطنية، وفي غياب الإصلاح تفاقمت التثوهات البنيوية وتكرست سيطرة جهاز بيروقراطي إداري ياتمر فقط بالرئيس، ومع اشتداد الأزمة بدأ ينبثق منه مراكز قوى تمرد بعضها على الرئيس وعمل البعض

الآخر لحسابه الخاص. واستطاع تسيير الأمور معظم المراحل اعتماداً على دوره التاريخي (البونابرتي) في خلق توازنات كافية للسيطرة على الوضع وضبطه. لكن الابتعاد عن الحل (الهدف) يضعف التوازن بين المنظمة والتيار الإسلامي الصاعد من جهة وداخل فتح من جهة أخرى. ففي العقد الأخير من مسيرتها النضالية انفصلت قاعدة فتح عن برنامجها الوطني الديمقراطي، بفعل انفصال قيادة فتح وجهازها الإداري البيروقراطي عن قاعدتها وجمهورها، وبفعل تشكل مراكز قوى تعمل لحسابها الخاص، أصبحت قاعدة فتح عرضة لاستقطاب سياسي ونضالي للطرف الإسلامي المنافس. ولم تقم قيادة الحركة بأية إصلاحات جدية في أطرها ومؤسساتها طوال عمرها المديد، ولم تستجب للتحويلات داخل المجتمع وفي قاعدة التنظيم.

اتبعت قيادة «فتح» سياسة ريعية في العلاقة مع قاعدتها الجماهيرية طوال فترة السبعينات والثمانينات، فاستخدمت الموارد المالية - البترو دولار- لغرض الرعاية التنفيذية وتوسيع النفوذ السياسي في الأوساط الجماهيرية وفي تعزيز أصحاب القرار المالي الداخلي. مازق «فتح» الشائك بدأ بفقدان مورد الدعم التقليدي الخارجي من أنظمة الخليج عقاباً على الموقف الذي اتخذته قيادة فتح والمنظمة من احتلال الكويت، وفقدت أيضاً الدعم من مؤسسات خليجية وعربية وفلسطينية بسبب الفساد ورموزه المنفرة، بدورهم فإن الأثرياء من الشرائح البرجوازية الفلسطينية استكنوا عن تقديم الدعم بعد تدهور علاقة النظام الخليجي بالمنظمة. الأزمة داهمت المنظمة قبل أن تتمكن من الاعتماد على تثير التراكم المالي السابق. وبهذا فقد أخفقت «فتح» ومعظم فصائل المنظمة في الاعتماد على الذات مع دخول الأزمة في الحد الأدنى. إن الوصول إلى الأزمة دون تحولات واستعدادات مسبقة يعكس خلافاً في الإستراتيجية التي بدأت لحظة الصعود الوطني بالاعتماد على الدعم الخارجي ووصلت حالة الهبوط بالاعتماد ذاته، رغم التحويلات النوعية في علاقات وخصائص النظام العربي. وعندما أسست أول سلطة على الأرض الفلسطينية أقامت «فتح» بنية إدارية وأجهزة متعددة غير مرتبطة بحاجة المجتمع وغير قادرة على التطور واستكمال مهمة التحرر وإنهاء الاحتلال، وحولت الوظيفة العمومية إلى امتياز استثماره فاسدون بصورة مستفزة ومنفرة للمواطنين. لقد تفادت «فتح» انهيار تمويل جهازها الإداري البيروقراطي بتحويل أعبائه للسلطة وأجهزتها ومؤسساتها. لكنها لم تخرج من الأزمة بل رحلتها إلى السلطة ووضعت بذوراً لمازق لاحق شمل فتح والسلطة معاً. وساهمت سلطة فتح بإعادة إحياء القوى التقليدية عبر دواوين العائلات والقانون العشائري والأعراف التقليدية ومؤسسة المخاتير، فعادت منظومة العائلة الممتدة والتمركزات العشائرية وشبكات القرى.^٧

^٧ جميل هلال: الطبقة الوسطى الفلسطينية - بحث في فوضى الهوية والمرجعية الثقافية، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية ورام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ٢٠٠٢.

ويمكن القول أن سلطة «فتح» حاولت نسخ نماذج من الحكم الشمولي السائد في بلدان عربية، وبفعل ذلك استشرى الفساد الإداري والمالي في المؤسسات والأجهزة.

تعثر الحل السياسي وذهبت إسرائيل إلى أبعد مدى في تعميق الاحتلال والاستيطان ووجهت ضربات شديدة لأجهزة السلطة ورأس هرمها الرئيس الراحل ياسر عرفات. تضافرت العوامل السابقة فأدت إلى انتعاش المعارضة الإسلامية التي تضاعف نفوذها الجماهيري. فحدث ازدواج في السلطة غابت عنه آليات الضبط والسيطرة، وفي هكذا وضع اختلطت السلطة بالمعارضة، وفقدت «فتح» برنامجها ولم تدافع عنه، لم تدافع بالطبع عن طريق أوصلو الذي ضاعف الاستيطان وعمق الاحتلال وجاء بسلطة فاسدة، ولم تستطع الانتقال إلى طريق المقاومة والانتفاضة بشكل صريح بقيت ما بين أوصلو والانتفاضة، فدخلت وأدخلت معها المجتمع في أزمة عميقة. وكانت نتيجة تلك التجربة المتخبطة المريرة هي: معاقبة المواطنين لسلطة «فتح» بعدم تقويضها عبر صناديق الاقتراع. خلاصة القول فإن حركة «فتح» كتنظيم سياسي عاشت ما يشبه حالة الاغتراب مع مشروعها وبرنامجها الوطني الديمقراطي. ولم تدخل أي تعديل في بنيتها ورموزها القيادية ولم تتحول إلى نظام المؤسسة، وبفعل هذه العوامل تكرست بيروقراطية حرفية تأتمر في كل شيء للقائد التاريخي، وتفصل إلى حد كبير عن قاعدة فتح وجمهورها العريض. وسياسياً أصبحت قاعدة «فتح» (المتروكة) أقرب إلى سياسة «حماس» المتشددة وخطابها الديني ومفاهيمها المجتمعية المحافظة، في الوقت الذي كان فيه السقف السياسي لقيادة «فتح» بعد رحيل عرفات هو «خارطة الطريق». وعندما جرى تجميد الخارطة من قبل إسرائيل والولايات المتحدة ظهر عجز «فتح» السياسي في تقديم البدائل وسادت حالة من الضياع. «فتح» دون إصلاح وتعديلات جوهرية في بنيتها وأساليب عملها، ودون أن تضع على محمل الجد التحولات الاجتماعية الهائلة، فلن تبقى الاتجاه المركزي في الحركة الوطنية كما درجت على فعل ذلك منذ عقود. وقد تراجع موقعها بعد الانتخابات بالفعل، ولكن رغم التراجع الكبير ما زالت «فتح» تياراً جماهيرياً كبيراً بفعل تاريخها النضالي العريق. وتمتاز فتح بقدرتها على التكيف النضالي، وهي تتأثر بشدة بالمعارضة، فعندما كانت المعارضة يسارية اتجهت «فتح» يساراً وعندما أصبحت المعارضة إسلامية اتجهت «فتح» نحو الإسلام ونافست على شعاراته.

«حماس» وفكرة البديل:

تنتمي «حماس» للحركة الإسلامية العربية التي نمت وصعدت في مناخ التوترات الاجتماعية الحادة وعلى خلفية فشل التنمية الاقتصادية والإنسانية وغياب الديمقراطية وشح وركود المعرفة

والمشروع المجتمعي الثقافي العقلاني. الحركة الإسلامية الصاعدة في طول وعرض المنطقة العربية «ارتبطت بمصالح قوى اجتماعية استغلالية كملاك الأراضي ورجال دين يعتمدون على عوائد الأرض وتجار تقليديين وأثرياء الطبقة الوسطى المغتربين في السعودية والخليج، والبرجوازية الإسلامية الجديدة. لقد عرف عن الحركات الإسلامية دفاعها عن كبار الملاك في مواجهة الإصلاح الزراعي، ودفاعها أو صمتها عن التحولات الرجعية والقوى المسؤولة عن إفقار وبؤس الشعوب. البرنامج الاجتماعي للحركات الإسلامية لا ينشد التغيير الاجتماعي الاقتصادي الحقيقي الذي ينحاز لمصالح الطبقات الشعبية، بل ينحاز لتغيير أخلاقيات المجتمع أساساً بدلا من تغيير المجتمع. ورغم أن الخطاب الجماهيري يعتمد على السخط الاجتماعي وينطلق من حاجة الناس إلى التغيير الاجتماعي ويوحي بتلبيته، إلا أن السلوك الواقعي للحركة الإسلامية يكتفي بتعزية الفقراء والمقهورين وتقديم بعض الرعاية والإسعاف لهم في الوقت الذي يتهاون فيه مع قوى الاستغلال الفعلية، وهذه المواقف تتفق مع رغبات الطبقات الاجتماعية التقليدية الرجعية. الإسلاميون عملوا على تقليل وفرملة الاحتجاج الاجتماعي الواسع، ويحاولون التوفيق بين الفقراء والأغنياء. لذا فإن حركتهم التي هي نتاج لازمة اجتماعية عميقة لا يمكن لها تحديد مسار التغيير الاجتماعي الحقيقي»^٨. تجارب الحركة الإسلامية في العديد من البلدان كانت جزءاً من الأزمة ولم تجلب الحل عندما تصدرت عملية التغيير ووصلت إلى سدة الحكم.

تحويل الطبقات إلى جماهير عريضة منعزلة لا يجمعها أي رابط ولا تنتمي إلى ثقافة طبقية، وإلغاء كل تضامن ما بين الجماعات، شرطان لازمان لغياب المجتمع المدني وللإستبداد الكلي والديكتاتورية الثيوقراطية، ما هو معروف أن الحركة الإسلامية تتعامل مع (خلطة) جمهور وتقدم له خطاباً شعبوياً تحريضياً متطرفاً. بعد عقدين من الاحتلال دخل الاتجاه الإسلامي (حماس) إلى حلبة النضال الوطني بشكل مواز للنضال الوطني وأطره الرسمية، ولم يكن هذا الاتجاه جزءاً من الحركة الوطنية في الخمسينات والستينات، فلم يطرح برنامجاً متصادماً مع الحكم الأردني خلافاً لكل التنظيمات السياسية كالقوميين والناصرين والبعث والشيوعيين التي حظرت وتعرضت للاعتقال في تلك المرحلة، علماً أن الاتجاه الإسلامي تصادم مع النظام الناصري في قطاع غزة. ولم يستند هذا الاتجاه التاريخي للتراث الوطني بتجلياته الفكرية والسياسية والنضالية بالمفهوم الموضوعي للقوى الصاعدة، وهو النفي الجدلي الذي يتمثل بأخذ كل إنجاز هام وتطويره والبناء فوقه، وبترك كل العناصر السلبية والأخطاء وعدم الوقوع فيها أو تكرارها على الأقل. لم تأخذ «حماس» بهذه النظرية الشائعة المتعارف عليها لان جذرها

^٨ كريس هارمن: النبي والبروليتاريا، نسخة الكترونية، تم استرجاعها بتاريخ ١٢/١٢/٢٠٠٦ من:

<http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?t=4&aid=46928>

المتمثل «بالإخوان المسلمين» لم يكن جزءاً من صيرورة النضال الوطني وبالأخص في مجال تطور الفكر السياسي. تعاملت «حماس» مع النضال وعناصر السياسة الفلسطينية وتفاعلاتها الإقليمية والدولية ببداية صفرية، فأعادت تكرار الأخطاء محملة الشعب أعباء سياستها البدائية التجريبية بعد أن كان قد دفع تلك الأخطاء في المراحل الأولى للنهوض الوطني. لقد دفع الشعب مرة أخرى ثمن استكاف قيادة الإخوان المسلمين عن المقاومة الوطنية منذ احتلال ١٩٦٧ وعلى مدار عقدين.

بدأت «حماس» وكأن همها هو وراثة السلطة والمنظمة وليس انتصار الحق الفلسطيني على الاحتلال والظلم الإسرائيلي، فمنذ تأسيس السلطة وإبرام اتفاق أوسلو استخدمت «حماس» أسلوب المقاومة ضد المدنيين وفي العمق الإسرائيلي، بهدف إسقاط الحل السياسي وليس تطويره. ومن المؤكد أن «حماس» أرادت لفساد السلطة أن يستشري فلم تسع لوقفه وقطع الطريق عليه. وقد كان التجلي الصريح لتلك السياسة بناء سلطة داخل السلطة، فهذه السياسة بمختلف حلقاتها كانت تعني: أن الاتجاه الإسلامي يسعى إلى تبوؤ مكانة البديل للسلطة والمنظمة عوضاً عن منطوق الشراكة والجبهة الوطنية المتحدة وتبادل السيطرة على مركز القرار.

اجتماعياً قدمت «حماس» نموذجها ومفهومها للسلطة قبل فوزها في الانتخابات، فمنعت الاختلاط ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً، وفرضت ارتداء الحجاب في أماكن نفوذها، وعارضت ومنعت الغناء والرقص والدبكة والموسيقى، وأدارت الظهر لكل الرموز الوطنية ومراكز الثقافة كالسينما والمسرح والفنون التشكيلية التي تفتقدها المدن الفلسطينية الآن ما عدا رام الله والقدس. بمعنى آخر طرحت تغيير أخلاقيات المجتمع وفرض أشكال من السلوك عليه بدلاً من تغيير المجتمع لمصلحة الأكثرية الساحقة من طبقاته الشعبية. عارضت مشروع قانون العقوبات الذي حاول المساواة النسبية في العقوبة بين الرجال والنساء، ولم تطرح نضالاً اجتماعياً ضد الاحتكار ولا ضد الوكلاء والمقاولين الذين ساهموا في بناء المستعمرات وجدار الفصل العنصري وشبكة الطرق الالتفافية، وأصحاب العقارات والمضاربيين وكل الذين ينهبون الشعب ويفرطون بأمنه الاقتصادي. بل سعت إلى التوفيق بين الفقراء والأغنياء وطمست الصراع بينهم لمصلحة الأغنياء. وكانت من السباقين إلى تعزيز مكانة العشائر والعائلة الممتدة والدواوين والمختابر، وتبنت بعض الأعراف والتقاليد كبديل للقانون. أما المنهج الذي حكم السياسة العامة فكان منهج «الكليات والثنائيات» البعيد كل البعد عن المنهج الاجتهادي والتفكير العقلاني الإسلامي.

صعدت «حماس» على أزمة «فتح» لا لتحل أزمة المجتمع بل لتزيدها تعقيداً أو هكذا بدا، فمنذ صعودها للسلطة دخل المجتمع في أزمة مركبة. وقد ثبت بالملحوس أن «حماس» لا تستطيع

توحيد الحركة الوطنية والشعب حول برنامج بأهداف وطنية ملموسة قابلة للتحقيق، كما أنها لا تملك برنامجاً للإصلاح والتغيير الديمقراطي ينتصر للطبقات الكادحة وينقل المجتمع خطوات كبيرة إلى الأمام، إن برنامجها الاجتماعي الخاص غير ديمقراطي. والدليل على ذلك أنها أوجدت مجتمعاً بديلاً منفصلاً له اقتصاده ومؤسساته ومليشياته العسكرية المتضخمة وخطابه، وعندما ظفرت بالسلطة حاولت توظيفها لمصلحة المجتمع الخاص ولمن يرغب في الالتحاق بها. والأخطر، أن أولوية «حماس» لا تنطلق من المصلحة الوطنية الفلسطينية، لأن مرجعيتها هي المركز الإسلامي للإخوان بالدرجة الأولى وللمال السياسي الذي يرضخه مركز الأخوان وحلفاء إقليميين.

لم تعد «فتح» اتجاهاً مركزياً يقرر السياسة العامة في إطار ائتلاف وطني عام، ولم تتحول «حماس» إلى اتجاه مركزي يقرر السياسة العامة، ثمة توازن بين القوتين الرئيسيتين قاد إلى نوع من ازدواجية القرار والسلطة وأحدث شللاً في الفعل السياسي الفلسطيني، ولا يتأتى حل هذه الإشكالية بتحول أحدهما إلى اتجاه مركزي مقرر عبر صناديق الاقتراع، فهذا الاحتمال مستبعد في ظل عدم اللجوء للإصلاح الداخلي (بالنسبة لفتح) وفي ظل محاولة الحسم العسكري وقرقرة القوة (بالنسبة لحماس) وتعاملها باعتبارها البديل الناجز والمنتظر وليس الشريك.

اليسار الحاضر.. الغائب:

حصول تنظيمات اليسار الأربعة على خمسة مقاعد في المجلس التشريعي، يلخص مأزق اليسار الذي تعمق بعد الانتخابات. هل يعبر اليسار عن الطبقات الاجتماعية الأكثر فقراً وكدحاً وتضرراً كما تقول برامجه، وهل يعمل من أجل سلطة ديمقراطية علمانية تساوي بين المواطنين؟ (الاتحاد السوفياتي) ولم تدرس مراجعات الآخرين. اليسار يعزل تنظيماته عن الأجيال الجديدة والقوى الاجتماعية التي لها مصلحة في التغيير خاصة العمال والشباب والنساء، ويعاني من استمرار سطوة المركزية التي تسقط الهيئات العليا والمواقف المركزية على قواعد التنظيمات والمجتمع. لقد طغى مفهوم الحزب الغاية وليس الحزب الوسيلة. وتراجع اليسار عن العمل النقابي والنقابات وتقلص وجوده في الاتحادات الشعبية والمنظمات الجماهيرية. إن ضعف وتراجع تنظيمات اليسار دفعها إلى تغييب هويتها الفكرية والطبقية تغييباً مس جوهراً دورها ووظيفتها الاجتماعية والسياسية. لم يخض اليسار معارك ضد الفساد وضد تقييد الحريات العامة والتحولت الرجعية على أيدي الإسلام السياسي والقوى الاجتماعية المحافظة، ولم يحاول تصويب السياسة وأشكال النضال، وكف عن طرح المبادرات السياسية التي تنتصر للعقلانية

الوطنية. الجهاز البيروقراطي المتنفذ والشائخ اكتفى بالبقاء على قيد الحياة والوجود مكتفياً بحصته التاريخية «الكويتا» وقبع في كنفها قانعاً وراضياً بلا حدود. كانت «الكويتا» بديلاً لامتلاك تنظيمات اليسار لمشاريع ومؤسسات إنتاجية خدمية تعزز العلاقة مع قطاعات شعبية، حتى المشاريع والمؤسسات الموجودة تحولت من ملكية بعض التنظيمات إلى ملكية أفراد انشقوا أو عملوا صفقات. وكان من نتيجة ذلك التذيل للسلطة أحياناً وللحركة الإسلامية أحياناً أخرى ولبعض الأنظمة الدائمة.

المشروع الوطني الديمقراطي بحاجة إلى قوى سياسية تحمله وتدافع عنه وتطوره وتضج شروط تحقيقه في مدى زمني محدد. «فتح» كما نرى مأزومة ولا تستطيع، و«حماس» مقيدة بالمفاهيم والهيمنة، واليسار ملتبس الهوية ويعيش حالة من الجمود الفكري والانغلاق عن القوى الاجتماعية الصاعدة. نظرياً ثمة حاجة موضوعية لتدخل طرف ثالث ليس من موقع البديل الذي يشطب الآخرين ويقوم بانقلاب ثوري حاسم، بل طرفاً يلتقي بكل العناصر المتقدمة والحية في اللوحة السياسية ويقوم بدور اللاحم الوطني. قد يتشكل هذا القطب من يسار ومنتقنين متشورين وديمقراطيين ونقابيين ونساء وحركات اجتماعية ومجموعات ضغط وإسلاميين عقلانيين. إن الحاجة لهذا القطب المبادر لا يعتمد على رغبة وحلول على الورق و برامج تقدم في صالات العصف الفكري. المطلوب طرف يملك المقومات الضرورية للانطلاق والفعل والمبادرة وإعادة الاستقطاب، وفي مقدمتها رؤية سياسية واقعية نابعة من المصلحة الحقيقية لأكثرية الشعب. طرف يدعم كل إصلاح وتصويب تقوم به حركة فتح التي تملك تراثاً مهماً وقاعدة حيوية، ويلتقط كل محاولة لإحياء المنهج الاجتهادي والتفكير العقلاني الإسلامي الذي يحمله ما اصطلح على تسميته بالمتقنين الإسلاميين الجدد في أكثر من بلد عربي وإسلامي ويقاوم كل محاولة لتشكيل نظام شمولي ثيوقراطي، نظرياً يستطيع القطب العلماني التنويري النمو والاستقطاب وتأمين القوة النضالية الكافية لحسم التوازن القائم لمصلحة البرنامج الوطني الديمقراطي وقطع الطريق على الشمولية والشعبوية والتسلط.

الحامل الاجتماعي:

شخص خطاب التنوير التقليدي مشاكل المجتمعات العربية منذ قرن في أربع علل هي: الاستبداد والفقر والجهل والمرض، وما عاد هذا التشخيص ملائماً إذا لم يقترن بجسم يحمل الحداثة والتنوير ويعمل على نشرهما وترجمتهما على أرض الواقع، فلا حداثة ولا تحديث دون رافعة اجتماعية ودون قوة حماية.

الأصولية الإسلامية تملك «صناعة متكاملة» لها بنية تحتية ودورة حياة اقتصادية ونظام اجتماعي مواز وآليات ضبط وسيطرة، وتعتمد على المال السياسي المتدفق من دول ومنظمات عابرة للحدود. وبفضل هذه الدورة نشأت مجتمعات واقتصادات وخدمات وأنظمة تعليمية وخدمات صحية موازية هدفها السيطرة على المجتمع الأصلي. الصناعة الأصولية تحول الطبقات إلى جماهير منعزلة لا يجمعها أي رابط أو ثقافة طبقية كأحزمة الفقر والتجمعات العشوائية المحيطة بالمدن، إنها تفكك المجتمع وتعيد السيطرة عليه عبر نظام شمولي. هل تملك الحداثة العربية ومشروعها الديمقراطي قوى اجتماعية واقتصادية وقوة حماية ترفع رايته وتزود عنها؟ يقول المفكر جورج طرابيشي: «الشرط الأكثر غياباً عن الوعي العربي شرط الحامل الاجتماعي للحداثة والديمقراطية، الديمقراطية هي من اختراع الحداثة ومن اختراع الطبقة الصانعة للحداثة (البرجوازية) وتغيب حيثما غابت في بلدان العالم الثالثية والاشتراكية السوفيتية التي حرقت المرحلة البرجوازية الديمقراطية»، ويصل طرابيشي إلى نتيجة مفادها: «بدون هذه البرجوازية الخرعة المغلوطة التابعة ليس لعنقاء الديمقراطية أن تبعث من رمادها في المجتمعات العربية»^٩.

يضيف طرابيشي: «وفي غياب التحديث البرجوازي للمجتمع فإن المعارضة الشعبية للأنظمة القائمة لا بد أن تأخذ شكل صعود المد الأصولي في ظل توظيف أيديولوجي وثقافي للدولارات النفطية لصالح الأصولية الإسلامية»^{١٠}. لقد افتقدت البلدان العربية لمثل هذه البرجوازية، فأصبحت الطبقات الوسطى في المراكز الحضرية العربية هي المرشحة لحمل ذلك المشروع، غير أنها تعرضت لعملية إفقار وتفتيت في العقود الأخيرة وتحولت من رافعة للحداثة والتنوير إلى مفارخ لتوليد الأصولية، ولم تستطع المدن العربية استيعاب دفق القادمين إليها من الريف وتمدينهم، خلافاً لذلك جرى تريبف المدن فأختل دورها التمديني الحضري. التجربة الفلسطينية تشترك مع الوضع العربي في مأزق الحداثة ومشاريع الفكر التحديثي، وتتميز عنها في المراوحة طويلاً ضمن مرحلة التحرر الوطني في ظل احتلال كولونيالي إقصائي. ولكن يبدو أن تجاوز المراوحة بات يرتبط بتدخل القوى العلمانية المتنورة لإعادة توحيد الحركة الوطنية على أساس عقلاني علماني ديمقراطي. وهنا لا يكفي الحديث عن قوى أو اتجاه علماني بمعزل عن حامل اجتماعي اقتصادي، فأين ذلك الحامل؟ لا شك في أن التحديد يتطلب تدقيقاً في التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية الفلسطينية.

^٩ جورج طرابيشي: هرطقات. عن الديمقراطية والعلمانية والحداثة والممانعة العربية، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٦.

^{١٠} المصدر السابق

خضع التكوين الطبقي الفلسطيني لتحوّلات نوعية بعد النكبة، فقد «أدى الاحتلال الاستيطاني الإسرائيلي إلى انتهاء وجود المجتمع كتشكيكة مجتمعية موحدة، وتحوّل إلى تجمعات تتبع تحت سيطرة كيانات متعددة. اختفى صغار الفلاحين وكبار الملاك والوجهاء، وفقد المجتمع مدنه الساحلية، وبقيت المدن الصغيرة الداخلية ذات التكوين الحرفي والسلعي الصغير، التي تسيطر التشكيلات العائلية على بنيتها. ونمت الفئات البرجوازية الكبيرة في المهاجر وكونت رأسمالها لا عبر توليد واستثمار طبقة عاملة فلسطينية وإنما عبر المساهمة في تكوين طبقات أخرى من خارج الوطن. ونمت البرجوازية من خلال نشاطها في الخدمات أو التجارة أو الاستثمارات العقارية والمالية. وتشكلت طبقة وسطى حديثة في المهاجر والتجمعات خارج فلسطين»^{١١}.

التكون الطبقي للشعب الفلسطيني لم يتم في سياق تشكل مجتمعي طبيعي، أي لم تتكون علاقات سياسية وثقافية تفاعلية بين الطبقات الاجتماعية المتعددة، وهي علاقات ينتج منها عادة رؤية كل طبقة للمجتمع الذي تريده واتجاهات التغيير التي تسعى لها، ورؤية كل طبقة لدورها ولعلاقتها بالطبقات الأخرى. البنية الاجتماعية الفلسطينية ككل تعاني من اختلالات عنوانها تشظي المجتمع إلى تجمعات تحت سيطرة كيانات أخرى، فالطبقة الوسطى وفئات البرجوازية والجزء الهام من الطبقة العاملة لم تتشكل عبر مواقعها في علاقات إنتاج محلية وإنما عبر مواقع خارج المجتمع^{١٢}. «لقد حوّل احتلال عام ٦٧ الضفة والقطاع إلى سوق للبضائع ومخزن للأيدي العاملة الرخيصة، وساهم الاحتلال في تهميش الفلاحين ودفعهم إلى سوق العمل الخدمي وحولهم إلى عمالة غير ماهرة، وكانت أغلبية الفئات العمالية المستخدمة في الضفة والقطاع قد عملت في مشاريع عائلية بالغة الصغر ولم تكن مشمولة في علاقات عمل منظمة قانونياً. بشكل عام توسعت الطبقة العاملة والطبقة الوسطى وحافظت البرجوازية الصغيرة على حضورها، وانكسرت شريحة الحرفيين لمصلحة أصحاب الورش الصغيرة جداً»^{١٣}. تحكم الاحتلال الإسرائيلي بالنمو الاقتصادي الفلسطيني وكبح التنمية ومنع تطور الاقتصاد المنتج وفرض علاقات تبعية اقتصادية كاملة. وقد ترافق التحكم الإسرائيلي الشامل بنمو مطرد للطبقات الاجتماعية، وحدث حراك اجتماعي واسع جعل التخوم الفاصلة بين الطبقات ضبابية. فتضاعف عدد السكان وخاصة المخيمات والمناطق الريفية، وتضاعف عدد العمال، الذين يعمل أكثر من نصفهم داخل إسرائيل أو في مشاريع إسرائيلية. هذه الحقائق الديمغرافية والاقتصادية الزاحفة التي أحدثت تعديلاً كبيراً على واقع الطبقات الاجتماعية وطرحت استحقاقات سياسية

^{١١} جميل هلال: مصدر سابق.

^{١٢} المصدر السابق.

^{١٣} المصدر السابق.

لم تؤخذ بالاعتبار من قبل مركز وفصائل المنظمة. وبمعنى آخر تغيرت الخرائط الاجتماعية وبقيت الخرائط التنظيمية على حالها. كان من نتيجة ذلك سيطرة المخيمات والأرياف على المدينة أثناء وبعد الانتفاضة الأولى. وتواصل هذا التحول الاجتماعي دون تدخل المنظمة وفصائل اليسار، لكنه ترافق مع صعود الإسلام السياسي الذي وجدت فيه القوى الاجتماعية الصاعدة مُعبراً إيديولوجياً وعوداً لها في انتزاع مركز القرار. لقد أطاحت قوات الاحتلال إلى حد كبير بمنظمات الشبيبة والنقابات والمنظمات الجماهيرية إضافة للكادر التنظيمي والحزبي الرئيسي للمنظمة واليسار، تلك الأطر التي ازدهرت في السبعينيات والثمانينيات وتعاطت جزئياً مع التحولات الاجتماعية. ولم تتمكن التنظيمات السياسية من إعادة بنائها أثناء وبعد الانتفاضة على أسس جديدة تتناسب مع التحولات الجديدة، وقد ساهم غياب هذه الأطر في تعزيز اللقاء بين القوى الاجتماعية الجديدة والاتجاه الإسلامي.

إن قيام سلطة مركزية عام ١٩٩٤ بسمات دولانية أدى إلى نمو طبقة وسطى حديثة، ارتبطت بولادة مؤسسات السلطة وتنامي وتوسع شركات القطاع الخاص وأصحاب المهن الحرة وإدارات المنظمات غير الحكومية. وتضم أيضاً الانتلجنسيا من تكنولوجيات ومنتقنين وإداريين ومهندسين ومعلمين وأطباء ومحامين ومؤسسات المنظمات الدولية وحركات اجتماعية. كان حجم الطبقة الوسطى في الضفة والقطاع قبل ١٩٦٧ يقدر بـ ١٠٪ من مجمع القوى العاملة، وقفز في عام ٢٠٠٤ إلى ٢٨٪ ليشكل خمس القوى العاملة الفلسطينية^{١٤}. توزعت هذه الطبقة على اتجاهات سياسية متنوعة غير أن القسم الأكبر ارتبط بمؤسسات السلطة، فعندما اشتد الحصار على عنق السلطة بعد فوز «حماس» في الانتخابات أصبح وضع هذه الطبقة في مهبط الريح، فعصفت بها الأزمة المالية وأحدثت اختلالات فادحة في استقرارها. وفي ظل برجوازية غير منتجة لا تطمح بالسيطرة على السوق والسلطة وليس لديها مشروع سياسي ديمقراطي تويري، برجوازية تبحث عن علاقات تعزز الامتيازات والربح وتوجه رأسمالها الضخم للخارج. وفي ظل طبقة عاملة غير صناعية مفتتة وموزعة على أسواق عمل وتفتقد إلى نقابات جديدة، وتفتقد إلى تعبيرات سياسية تطرح قضاياها وتناضل من أجلها بشكل ملموس، وفي ظل حراك اجتماعي لم يرتبط بعملية تحضير وتمديد ورسملة وتحديث للمجتمع. وفي ظل غياب دور سياسي مبادر للطبقتين ولتعبيراتها السياسية، هل تستطيع الطبقة الوسطى الفلسطينية فعل شيء؟ الفئات العلمانية المتنورة في صفوف الطبقة الوسطى أطلقت مبادرات سياسية وطنية ثورية في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، وخرج من بين صفوفها رموز وتنظيمات حولت القضية الفلسطينية من قضية لاجئين إلى ثورة وتقرير مصير وكيانية وهوية وطنية وجعلت الرابطة الوطنية هي

^{١٤} المصدر السابق.

العنصر المقرر واقتربت من الدولة.

عندما تتوجه الأنظار للطبقة الوسطى الموزعة على الاتجاهات الإسلامية واليسارية والوطنية، فهي لا تتوجه إلى الطبقة ككم وحجم كبير، بل تتوجه إلى الديمقراطيين العلمانيين الجدد من داخلها من أجل المشاركة في حمل المشروع الوطني الديمقراطي الأكثر انسجاماً والقادر على توحيد كل العناصر الحية التحررية، وتعزيز الحامل الاجتماعي والثقافي والسياسي لهذا المشروع، هذا لا يعني أن تجاوز المأزق سيتم عبر الفئات المتقدمة من الطبقة الوسطى. ولكن يبقى السؤال كيف يمكن التعبير عن الطبقات الاجتماعية الأكثر فقراً المتمركزة في المخيمات والريف الفلسطيني؟ اليسار اللاتيني انتصر بمشروع سياسي اقتصادي اجتماعي حمله الطبقات الكادحة، وبدأ باحتجاج المتضررين، وبروز وتنامي حركات احتجاج ومعارضة شعبية نشأت على الأرض وفي الميدان بعد ذلك تأطرت بصيغة قوى يسارية تحت أهداف محاربة الفقر والجوع والفساد والاحتكارات والشركات الكبرى¹⁰. كان الالتقاء بين الاحتجاج واليسار يعبر عن الطور المتقدم للنضال، وذلك عندما انتقلت الحركة الجماهيرية من طور الاحتجاج العفوي على الأرض، إلى برامج إصلاح وتنمية اجتماعية واسعة (محو أمية وتأمين العلاج للفقراء وإصلاح زراعي وتوظيف رأس المال في خطط التنمية ومكافحة الفساد). في تجربتنا الفلسطينية حدث قطع ما بين نضال الجماهير التي تبادر للنضال ضد مشاريع التوسع الكولونيالي في الأرض التي تسلب وسيلة الإنتاج الوحيدة لديها (الأرض) وتعمل على إقصائها من المكان، وما بين التنظيمات السياسية. الانتفاضة الشعبية الأولى قدمت فرصة كبيرة للالتقاء بين حركة الاحتجاج العارمة ضد الاحتلال على الأرض التي اكتسبت زخمها بتحالف شبان المخيمات والفئات العمالية الفقيرة مع الانتلجنسيا والطبقة الوسطى، وبين التنظيمات السياسية. وعندما حاولت التنظيمات مأسسة الحركة الشعبية نقلتها من عمل شعبي ضخم إلى أعمال مسلحة تضيق حلقة المشاركين فيها بشكل مستمر، وفي هذا السياق وفي ظل ضعف العلاقة بين النواة الصلبة للمنقذين والقيادة السياسية للانتفاضة داخل وخارج البلد، توجه عنف المجموعات المسلحة إلى الداخل والمجتمع باسم محاربة العملاء أو فرض تصرفات وضوابط أخلاقية على المواطنين، وخاصة بعد انتقال السيطرة من النخب السياسية التقليدية التي تحكمت بالعمل الوطني ولعبت دور الواسطة بين المجتمع والاحتلال وأطراف خارجية¹¹. في الانتفاضة الثانية وبسرعة قياسية أغلقت الأبواب أمام المشاركة الشعبية الواسعة بفعل العسكرة السريعة للانتفاضة استكمالاً للعسكرة الأولى

¹⁰ داود تلحمي: إنتصارات اليسار في أميركا اللاتينية - الخلفيات والآفاق، نسخة الكترونية، تم استرجاعها بتاريخ ٢٠٠٦/١٢/١٩ من: <http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=62372>

¹¹ حسن خضر: الوثيقة الاجتماعية باعتبارها أداة تحليلية، نسخة الكترونية، تم استرجاعها بتاريخ ٢٠٠٧/٤/٣ من: http://www.al-ayyam.ps/znews/site/template/doc_view.aspx?did=53087&Date=4/8/2007

فأصبح جيل الشباب أكثر إحساساً باليأس وأكثر إدراكاً لصعوبة الإفلات من قبضة الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية القاهرة وكان التأثير أشد ضرراً في ظل سلطة نشأت وفق آليات أحدثت خلافاً عميقاً في التوازنات الاجتماعية، حيث تضررت القوى الاجتماعية الصاعدة. السلطة لم تعر الاهتمام لحقيقة الصعود الديموقراطي والسياسي للمخيمات والطبقات الشعبية الفقيرة. وتركت للنخب القديمة والبيروقراطية مطلق الحرية في تسخير السلطة لمصالحها. بل لقد نشأت مصالح جديدة لتلك النخب فلم تتأثر مصالحها المادية بفعل الإقصاء السياسي الذي فعلته الانتفاضة الأولى وعمقته الانتفاضة الثانية، كما كان لديها القدرة على التكيف مع الحصار وعمليات التدمير الإسرائيلي للبنية التحتية وذلك بإخراج رأس المال وتوظيفه في الخارج. وقد غذى هذا الوضع الجنوح الشعبي نحو التطرف والمغامرة بالحد الأدنى من الأمن المعيشي للسواد الأعظم من الطبقات الشعبية، وتعزز التلاقي الشعبي مع الإسلام السياسي الذي وضعت مداميكه الأولى في الانتفاضة الأولى. التقى الهوى على الهوى فالعنصر الأساسي في برنامج الحركة الإسلامية هو «تغيير أخلاقيات المجتمع» بالترغيب والترهيب من أجل توظيف الاحتجاج الاجتماعي الواسع لمصالح الطبقات التقليدية، التي لا تختلف عن النخب التقليدية المستاثرة بالسلطة إلا من زاوية الانغلاق على الثقافة الإنسانية، ومن زاوية توظيف السخط الاجتماعي للجزء الكبير من الشباب عبر خدمات اجتماعية واقتصادية دعوية لتعزيز نفوذها وفرض سيطرتها.

إن استمرار الأزمة وتفاقمها يقدم الدليل على عجز التنظيمين الرئيسيين «فتح» و «حماس» اللذين يتنافسان على عملية الاستحواذ على الجماهير بمعزل عن إشراكها المنظم في النضال الوطني الديموقراطي وبمعزل عن حل مشكلاتها. وتنظيمات اليسار بدورها تقف عاجزة عن طرح برنامج ديموقراطي اجتماعي وحمله كما فعل اليسار في أميركا اللاتينية، فهي ما زالت تطرح التأكيدات العمومية والأهداف المطلقة. من الطبيعي أن تنشأ حركات اجتماعية في إطار الدفاع عن حقوقها ومصالحها، أن ينهض المتضررون وينتجوا طرقهم الخاصة الحرة في حل مشاكلهم عبر الاحتجاج والضغط وخوض المعارك ذات الأهداف المحددة والقابلة للتحقيق، في مجال البطالة وانقطاع الرواتب والتعليم والعلاج والسكن والدفاع عن الأرض. لقد بدأت حركات اجتماعية في التبلور وفي إنتاج خطابها الخاص على الأرض كالمعلمين والمحامين والمثقفين والعمال العاطلين عن العمل والأسرى والنساء وأصحاب الأراضي المهتدة بالجدار والمصادرة. بدأت تنطلق حملات تلتف حولها مجموعات صغيرة وأحياناً كبيرة من المتضررين تخترق جزءاً بسيطاً من الحيز العام. ما لم تنبثق أشكال جديدة للتعامل مع المطالب والاحتياجات فإن الأمور ستراوح مكانها. هذه الصيغ النضالية تستحق الدعم والاحتضان المعنوي من قبل الانتلجنسيا

العلمانية والقوى الحية من اليسار ومنظمات في المجتمع المدني. كما تستدعي النظر في أساليب جديدة للدعم والتمويل من داخل المجتمع وليس لتمويل خارجي بأجندة خارجية كما هو واقع الحال. إن حفر مجرى جديد للنضال والاستقطاب لا يلغي دور الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني والانتلجنسيا بل يشكل تحدياً لها، ويضعها أمام خيار الاستجابة البناءة أو إدارة الظهر والانعزال عن حركة الواقع. إن الواقع بات يتطلب النضال على جبهتين، جبهة العقل (بلورة وعي وطرح أفكار ومفاهيم وروافع للتطور) والقيام بتحليل تفكيكي ونقد ابستمولوجي للعقل الشمولي وإعادة الاعتبار للفكر، وجبهة الحاجات المادية للبشر المتضررين وتفهم المشكلات ووضع طرائق لحلها بمشاركة ومبادرة أصحابها.

إن التغيير الاجتماعي يبدأ:

- بتشكيل مراكز ومنتديات حوار ومجموعات ضغط تضم الكوادر المتقدمة والمبادرة وليس عبر تمثيل القوى.
- بلورة وعي وأفكار ومفاهيم وقيم وخطط تقنع أكثر الفئات تضرراً بإمكانية الحل والخروج من الأزمة، وإعطاء أهمية لتطوير مناهج التعليم، ووضع منظومة من القوانين العصرية، ونقد الفساد والإرهاب الفكري.
- تفهم المشكلات ودراستها كمشكلات العمال والشباب والطلبة والمرأة وطرح حلول عملية وواقعية لها.
- تشكيل مراكز اجتماعية ومراكز عمل تطوعي ومراكز ثقافية وجمعيات تعاونية وخاصة في المخيمات والمناطق الريفية.
- تركيز الاهتمام على نقابات عمالية تدافع بشكل جدي عن مصالح العمال، ومنظمات شباب تطرح مشكلات الشباب وتعمل على معالجتها، ومنظمات نسائية، ومنظمات للطلبة الجامعيين، ومجموعات الأكاديميين المتورين، من خلال إدخال تعديلات على بنية تلك المنظمات.
- دون المشاركة في النضال لإنهاء الاحتلال وربط ذلك بإقامة الدولة الديمقراطية وفتح الانسداد أمام تطور المجتمع بشكل طبيعي وحر لا يمكن استقطاب المواطنين، وبالقدر الذي تبعد فيه القوى والمجموعات والأفراد عن هذه القضية بالقدر الذي تحكم على نفسها بالهامشية.

- ودون تأمين الموارد المالية والاحتياجات الضرورية يتعذر الحديث عن تغيير ذي شأن، غير أن إعادة تكرار الدعم الريعي والتنفيعي القائم ستؤدي إلى نتائج بائسة. التحدي يبدأ بكيفية تطوير الاعتماد على الذات والعمل المنتج والدعم غير المشروط.
- ربط النضال الوطني والديمقراطي الفلسطيني بمراكز نضال أممية وخاصة المركز الناشئ في أميركا اللاتينية، والمنتديات الاجتماعية، وقوى العولمة الإنسانية والقوى المناهضة للحرب والعنصرية.

المصادر المستخدمة:

١. أبو النمل، حسين: جدل الآليات الخارجية والداخلية في إعادة تكوين المجتمع الفلسطيني، بيروت: مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ٦٧، سنة ٢٠٠٦.
٢. الأشقر، جليلير: إخفاق المشروع التنويري في المنطقة العربية، نسخة الكترونية، تم استرجاعها بتاريخ ٢٠/١٢/٢٠٠٦ من:
http://jordanianissues.blogspot.com/2006/05/blog-post_30.html
٣. تلحمي، داود: انتصارات اليسار في أميركا اللاتينية - الخلفيات والآفاق، نسخة الكترونية، تم استرجاعها بتاريخ ١٩/١٢/٢٠٠٦ من:
<http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=62372>
٤. هلال، جميل: الطبقة الوسطى الفلسطينية: بحث في فوضى الهوية والمرجعية الثقافية، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ورام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ٢٠٠٢.
٥. حبيبي، المحجوب: النضال الديمقراطي، وحدة اليسار تنظيمات المجتمع المدني أية آفاق، نسخة الكترونية، تم استرجاعها بتاريخ ١٥/١٢/٢٠٠٦ من:
<http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=38198>
٦. خضر، حسن: الوثيقة الاجتماعية باعتبارها أداة تحليلية، نسخة الكترونية، تم استرجاعها بتاريخ ٣/٤/٢٠٠٧ من:
<http://www.al-ayyam.ps/znews/si>
٧. دراج، فيصل: صور المثقف، مجلة الكرمل، العدد ٧٨ شتاء ٢٠٠٤.
٨. صايغ، يزيد: الكفاح المسلح والبحث عن الدولة - الحركة الوطنية ١٩٤٩-١٩٩٣، ترجمة: باسم سرحان، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٢.
٩. طرابيشي، جورج: هرطقات - عن الديمقراطية والعلمانية والحدثة والممانعة العربية، بيروت: دار الساقى، ٢٠٠٦.
١٠. عبد الحميد، مهند: المثقف والتنمية الهروب إلى الخلف، البيدر (ملحق دوري خاص بقضايا التنمية يصدر عن برنامج دراسات التنمية جامعة بيرزيت)، العدد ٥٧، ٢٧ شباط ٢٠٠٧.
١١. هارمن، كريس: النبي والبروليتاريا، نسخة الكترونية، تم استرجاعها بتاريخ ١٢/١٢/٢٠٠٦ من:
<http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?t=4&aid=46928>

«التيار الثالث» بناء الشرعية الغائبة

إعداد: عمران الرشق *

مقدمة :

ربما من نافلة القول إن الفكر والوجود الواقعي وما يتوسط بينهما من الفاعلية الإنسانية، تشكل مجتمعة أساس بناء لقطب قيادي له ثقله في الشارع، وقادر على التأثير في الحركة السياسية والاجتماعية، بحيث يشكل اختلال أي منها وعدم تفاعله مع العنصرين الآخرين مصدر إرباك وربما فشل في المشروع المزمع إنجازه. إن هذه البديهية تطرح نفسها بقوة بعد الانتخابات التشريعية الأخيرة والأزمة الدموية التي أعقبتها، والتي لم تكشف عن ضالة في التأييد الشعبي لقوى اليسار والمستقلين فحسب^١، وإنما أيضاً ضعف جلي في حل الاختلالات التي قد تصيب الوطن. ولكن دعونا بداية نتفق على تعريف «الشرعية».

في معنى «الشرعية» :

لن نفوس في هذه الورقة في التعريفات والأشكال النظرية للشرعية، التي تعتمد معظمها كتابات عالم الاجتماع الألماني «ماكس فيبر» منطلقاً لها، بقدر ما سنعالجها على أنها نابعة «من وجود حاجة اجتماعية إليها، فضلاً عن الحاجة السياسية»^٢. فالمؤسسة تكون شرعية إلى الحد الذي يشعر معه المواطنون أو الأتباع أنها مفيدة وصالحة وتستحق التأييد. وإذا اعتبر عنصر الاعتقاد مكوناً أساسياً من مكونات الشرعية، فآية سلطة بالتأكيد لا تكتفي بالطاعة التي ليست سوى خضوع خارجي بدافع الحكمة أو الانتهازية أو الاحترام، بل تسعى أيضاً إلى أن تثير في الأعضاء الإيمان بشرعيتها، أي إلى تحويل الانضباط إلى موافقة على الحقيقة التي تمثلها. وعليه «لا

* باحث، يعد حالياً رسالة الماجستير في «الديمقراطية وحقوق الإنسان» من جامعة بيرزيت.

^١ رغم عدم اتفاق الباحث مع الرأي الذي يرى في التيار الثالث تجميعاً للأحزاب والشخصيات والمؤسسات من خارج فتح وحماس، الأمر الذي سيظهر في سياق النص لاحقاً، إلا أنه يورد النتائج التي حصلت عليها في الانتخابات التشريعية الأخيرة في القوائم، علماً بأن أحداً من مرشحيها لم يفز في انتخابات الدوائر، وعليه كانت النتائج من أصل ١٢٢ تشكل مقاعد المجلس التشريعي: قائمة أبو علي مصطفى (الجبهة الشعبية) ثلاثة مقاعد، وقائمة البديل (تحالف الجبهة الديمقراطية وحزب الشعب وفدا) مقعدان، وقائمة فلسطين المستقلة (المبادرة الوطنية الفلسطينية ومستقلون) مقعدان، وقائمة «الطريق الثالث» مقعدان، في حين لم تبلغ خمس قوائم مشاركة أخرى نسبة الحسم.

^٢ عبد الإله بلقزيز: المعارضة والسلطة في الوطن العربي - أزمة المعارضة السياسية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، كانون الأول ٢٠٠١، ص ١٢.

تصب الشرعية في خدمة طرف دون الآخر، فهي أداة بيد السلطة وأنصارها المحتملين في ذات الوقت، فلمن هم في السلطة، تشكل الشرعية السياسية أداة مفيدة في جعل أهدافهم وسيطرتهم مستساغة، أما بالنسبة للأنصار فإن الشرعية تشكل مرجعية أخلاقية يستطيعون من خلالها مقاضاة الحكام وتقرير إمكانية وكيفية التعاون معهم^٣. إن هذه المعادلة ثنائية القطبية، أي السلطة والأنصار، تطرح أسئلة من قبيل ما الذي يجعل السلطة مستساغة ومقبولة في أعين الخاضعين لها؟

نجاح أي جسم سياسي في كسب الشرعية مرتبط بنجاحه بتحقيق الأهداف التي رسمها لنضاله، الأمر الذي يتصل بملاءمة هذه الأهداف للواقع وانطلاقها منه، فكما يقول عبد الإله بلقزيز: «قد يميل الجمهور إلى الانجذاب لخطاب الحزب وأفكاره والاعتصاب لها، وبخاصة حينما تكون أفكاره أفكار خلاص وإنقاذ، أو أفكاراً متشعبة بنظام قيم يخاطب الأخلاقية العميقة للشعب، أو يحمل أهدافاً ومثلاً علياً، غير أن ذلك كله ... لا يكفي لتمتع الحزب بالصدقية اللازمة إن لم يحرز هذا الأخير نجاحات ملموسة في مضمار تحقيق تلك الأهداف -كلاً أو بعضاً- تحقيقاً مادياً. أما حين يخفق في ذلك فتتهار صورته وصدقته، في نظر الشعب، ويفقد دوره الذي لا معنى له دون أولئك الذين يصبغون عليه ذلك المعنى: الجماهير المنظمة^٤. لكن كيف ينطبق هذا الأمر على دراستنا لشرعية «التيار الثالث»؟

اليسار وجذور الأزمة :

لا شك أن اليسار الفلسطيني، بدأ أحياناً كثيرة، في أعين العديدين بمثابة كوة نظرية وسياسية انفتحت في واقع متخلف ورجعي، بما حمله من خطاب ثوري ينحو نحو الطبقات العمالية والفقيرة، يهدم بتحقيق آمالهم وتطلعاتهم بالانعتاق من رتق الاحتلال والاستغلال ببعديه المحلي والعالمية. بيد أن الحصاد كان دون المتوقع، لا بسبب غياب الفعل والتضحيات بقدر تشوهات جسيمة كان سببها الرئيسي الجمود العقائدي المتأني من تقليد الصيغة السوفييتية للماركسية، أو نظم الحكم الشعبوية العربية، بكل ما حمله ذلك من تحريم الاجتهاد خارج النص، بل اتهام من يحاول أعمال العقل خارج النص بالتحريفية والارتداد^٥.

³ Edward W. Lehman: The Viable Polity, , Philadelphia: Temple University Press, 1992, pp. 141-142.

^٤ عبد الإله بلقزيز: مصدر سابق، ص ٣٢.

^٥ مازن سعادة: المعوقات الذاتية والداخلية لتجديد الأحزاب القديمة - استعالة تجديد التاريخ، ما بعد الأزمة: التغيرات البنوية في الحياة السياسية الفلسطينية وأفاق العمل، رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٩، ص ١٩٧

أحزاب اليسار الفلسطيني، شأنها شأن أحزاب اليسار العربية الأخرى، لم تعمل إذاً وفق قناعة بأن التغيير الثوري في مجتمعنا يتم في مجرى الصراع الوطني والطبقي الذي يتتبع ويتسع ويتعمق بأشكال جديدة كان عليها دائماً الكشف عنها وتحديدوها. وبدلاً من ذلك دخلت صراعا ضيق الأفق على من منها هو حزب الطبقة العاملة الفلسطيني الطليعي، وتروي هلفى باومغرتن كيف أن حزبين رئيسيين في اليسار الفلسطيني، هما الجبهتان الشعبية والديمقراطية لم يقدمتا يوماً «تحليلاً طبقياً مقنعاً ينطلق من المجتمع الفلسطيني المحسوس بكل أجزائه وتبعياته. بل شكل الجدول السياسي اليومي، مرتبطاً بتشنج عقائدي حول بعض «البقرات المقدسة»، جل التحليلات التي قدمها اليسار الفلسطيني... وحتى اليوم لا يزال المرء يجد في كتابات هذين التنظيمين شيئاً أقرب إلى الشعار الذي يدعو إلى العلمية منه إلى التحليل العلمي لتشكيلات اجتماعية أو ظروف سياسية عملية وما يترتب عليها من برامج سياسية^١. وإلى جانب اللاتاريخية وتجاوز الزمان والمكان، فقد كان اليسار في ممارساته متسقاً مع البنية الذهنية والثقافية الموروثة التي هي بنية قبل علمية على نقيض ما بشر به المنهج الجدلي. ومن هنا جاء الخطاب اليساري خطاباً أيديولوجياً لا فكرياً علمياً. إن نتاج هذا الوليد الهجين من بنية ذهنية وثقافية موروثة وأخرى مستوردة كما هي دون فحص أو تبيئة، لم يكن أكثر من جملة من العاهات أقت بذيلها السلبيّة والكابحة على مسار مشروع اليسار الوطني التقدمي، بل نالت حتى من صدقية مشروعها السياسي: أمام جمهورها الداخلي قبل جمهورها الاجتماعي! لعل من أكثرها تأثيراً ثلاثاً: «البيروقراطية، والكاريزما السلطوية، والإقصاء السياسي والاجتماعي»^٢.

والنتيجة كانت سقوطاً مدوياً، ذلك أن البنى «الحديثة» التي جهد اليسار في بنائها وانحاز إليها من قبيل الاتحادات والنقابات والمسارح وحلقات النقاش، كانت هشّة ضعيفة، فهي لم تكن في قلب الواقع، بل إلى جانب الثقافة الأصلية، وبما أن الثقافة «الوافدة» وظفت لإزاحة وتصفية الثقافة العضوية فإننا نجد أنفسنا إزاء مجتمع تعوزه الثقافة العضوية، لأن القيم الجديدة لا تعكس هي الأخرى طموحاته ولا تتأثر بتناقضاته، وإنما تحاول أن تغير السلوك والذوق والتعبير حتى يصبح المجتمع مطابقاً للمنطق الجديد الذي هو في الحقيقة منطق نخب وجماعات منفصلة عن قيم الأغلبية ومرتبطة بقيم وأفكار وأنماط حياة خارجة عن مجتمعها، وكان لا بد أن تحدث المقاومة وي طرح مشكل الأصل وإثباته^٣. وبالنتيجة، وإزاء الهزات المتتالية من فشل سقوط

^١ هلفى باومغرتن: من التحرير إلى الدولة - تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٨٤-١٩٨٨، رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ٢٠٠٦، ص ٢٤٨.

^٢ يتحدث عبد الإله بلقزيز عن المعارضة العربية بشكل عام، انظر عبد الإله بلقزيز: مصدر سابق.

^٣ محمد عبد الباقي الهرماسي: المدخل الثقافي والاجتماعي إلى دراسة الدولة، في الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩، ص ٧٧.

النموذج السوفييتي، وفشل الأنظمة الشعبوية في تحقيق وعودها بالتححرر والتنمية، والعولمة بكل ما خلقتة من اغتراب أو نكوص، ارتبكت أركان اليسار وتقوضت لصالح الحركات الدينية الأصولية التي شكلت «ردة فعل للتحديات الخارجية والداخلية أكثر مما تشكل حلا للمشكلات الأساسية المتراكمة» كما يذهب حلیم بركات^٤.

اليسار الفلسطيني والنزول إحدى المنزلتين:

خلق انهيار «الاشتراكية القائمة» في وسط أوروبا وشرق أوروبا، ومن ثم الاتحاد السوفييتي كما أسلفنا، اضطراباً فكرياً داخل المعسكر اليساري نفسه، بما في ذلك الفلسطيني منه، وقد اتخذ هذا الاضطراب شكل ردتني فعل، لم تشيا ابدا عن تهيئة النفس لانقلاب الأوضاع كما كان يجب أن يتبأ بها، بقدر ما أكدنا قصورا ذاتيا وانتفاء القدرة أو الرغبة بالإبداع: ففيما اعتقد البعض انه يجب تقبل حقيقة أن الماركسية مثلت نظرية شمولية، تنتهي لا محالة إلى ممارسة توتاليتارية، وبالتالي يجب أن ننكر مثل هذه الخطط للتطوير الاجتماعي، تبنى آخرون موقف الرد المضاد فكريا، مجادلين انه لم يطرأ شيء على هذا الإطار بما يستدعي السماح بتشويش واتزان الفكر الماركسي. وأشار هؤلاء إلى أن الأسس النظرية للاشتراكية وبرامجها لم تتهدد إطلاقا، بانهايار نظام ابعد ما يكون عن «الاشتراكية الحققة».

إلى جانب ما سبق وجدت المعارضة الفلسطينية - باستثناء حماس- مع انطلاق التسوية عام ١٩٩٣، نفسها في مأزق حقيقي، فهي «مبرمجة» لان تبقى معارضة ولم تفكر أبدا في الانتقال إلى مواقع السلطة منذ أنشئت منظمة التحرير، ومن لا يطمع بالوصول إلى السلطة، أو ليست هناك آفاق لوصولها، وليس له على الأقل مؤسساته المنافسة لمؤسسات السلطة بشكل جدي، لن يصبح جماهيريا، كما يذهب إياد البرغوثي^٥. وفي هذا السياق، ينبغي ألا نهمل تأثير الحصار المالي الذي اتبعته شرائح بيروقراطية فاسدة وكمبرادورية اتجاه فصائل اليسار، ضمن ترتيبات عملية التسوية، التي لم تعمل على محاصرتها فقط، لا بل مضت في عمليات إفساد جماعي وفردى لتيارات انتمت للتيار اليساري. وإذا كان صحيحاً أن المال لا يصنع أحزاباً وتنظيمات وقوى ذات

^٤ حلیم بركات، المجتمع العربي المعاصر - بحث استطلاعي اجتماعي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية نيسان ١٩٨٤، ص ٣٠٤. بيد أنه لا يمكن هنا وبأي حال إغفال التغييرات الفكرية والواقعية العميقة التي انتهجها «الإخوان المسلمون» في الأراضي الفلسطينية، في رحلتهم لاكتساب الشرعية، حيث استخدموا عبر «حماس» العناصر العلمانية ورموز الوطنية الفلسطينية كما عرفتها سابقا منظمة التحرير الفلسطينية، ولكن بعد أسلمتها، بعد أن عمل الوطنيون والقوميون سابقا على دمج القيم والرموز الإسلامية بوجهة نظرها العلمانية، كالية لحشد الجماهير.

^٥ إياد البرغوثي: النظام السياسي الفلسطيني والديمقراطية، في إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي، رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٧، ص ٢٢٩.

طابع جماهيري حقيقي، فإنه في الوضع الفلسطيني تحديداً، خاصة بين اللاجئيين والطبقات الفقيرة والمهمشة، عنصر هام في دعم أوضاع هذا التنظيم أو ذاك¹¹. إن تراكم العوامل السابقة من ذاتية وخارجية، خلق ضعفاً في الحضور السياسي لهذه التنظيمات، بحيث اقتضت فعاليتها على إصدار البيانات والاتصالات السياسية المتوافرة بكثرة، إضافة إلى التناقض بين القول والسلوك العملي.

ويمكن تلمس آثار هذا التوجه في التعامل مع عملية «التسوية»، التي اتخذ الموقف فيها طابعاً سياسياً لا أيديولوجياً أو اجتماعياً: فيما كان نهجاً «فتح» و«حماس» يأخذان بالنمو والهيمنة، بدرجات ولأسباب مختلفة، ويفرضان نفسيهما على الساحة كقوتين رئيسيتين (السلطة الحاكمة والمعارضة)، لم تحاول فصائل اليسار أن تُبدع مسارا حقيقيا منافسا، بل ارتضت، بدرجة أو بأخرى، أن تنزل ومن موقع ضعيف إحدى المنزلتين التابعتين لبرنامجي «فتح» أو «حماس». فحزب الشعب و«فدا» والنضال الشعبي، شاركت بوزير واحد على الأغلب، في الحكومات الفلسطينية المتعاقبة قبيل فوز حماس بانتخابات المجلس التشريعي وتشكيلها للحكومة، وهي المشاركة التي حملت تنازلاً تدريجياً من قبل الأحزاب المشاركة عن موقفها التقليدي كممثلة للطبقات الشعبية ومدافعة عن مصالحها إزاء الحكم، لتصبح جناحاً من الحكم نفسه، تكتفي بالدعوة إلى مزيد من الإنجازات في ذات الاتجاه، كما هو حال الائتلافات غير المجدية لتقويم المسار السياسي الآخذ بالتدهور، وأداء السلطة الفلسطينية الغارق بالفساد. في المقابل، تحالفت فصائل يسارية وقومية أخرى مع «حماس»، وهو ما توج بصيغة الفصائل العشرة أو ما سمي (تحالف القوى الوطنية) عام ١٩٩٣، هذه الصيغة التي وإن بقيت ضعيفة، إلا أنها شهدت فعاليات ميدانية هامة، كالتحالف في انتخابات مجلسي الطلبة في جامعتي بيرزيت والنجاح ضد حركة فتح والفصائل اليسارية المؤيدة «لأوسلو» المؤتلفة معها. بيد أن هذا الموقف المعارض لم يستمر صلداً، حيث شهدت الفصائل المناوئة «لأوسلو» عودة تدريجية إلى منظمة التحرير الفلسطينية، لا سيما المشاركة في اجتماعات لجنتها التنفيذية، والاستفادة مما توفره السلطة الفلسطينية من ميزات نتيجة لهذه المشاركة، مع الآخذ بعين الاعتبار، ما قد يعنيه هذا الارتباط السياسي والاقتصادي من هشاشة بالموقف وسهولة في الاستدراج. ولا شك أن هذا اللاموقف زاد الحالة سوءاً، إذ بات كثيرون يعتبرون المعارضة العلمانية شريكة أو متواطئة فيما وصلت إليه السلطة، وإن معارضتها ليست حقيقية، وأنها ستعود إلى شراكة السلطة في الوقت الذي تشعر فيه بأنها ستكون مجدية.

¹¹ داوود تلحمي: القطب الثالث- التجربة والافاق، في ما بعد الأزمة البنيوية- التغيرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية، وآفاق العمل، رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٩، ص٢٥٧.

إضاعة الفرص:

إن حالة اللافعل، أو الفعل الضئيل مقارنة بـ «فتح» و«حماس»، مقرونة بغياب فكر يلي متطلبات الواقع، فوتت على اليسار والمستقلين بيئةً وجماهير واسعة، بدت منفتحة لاستقبال بديل ما في أكثر من حقل.

لقد رأى الفلسطينيون الذين عانوا لعقود ثلاثة خلت من بطش الاحتلال الإسرائيلي كيف يموت «العلم الفلسطيني»، ليس فقط لأسباب إسرائيلية وخارجية، وإنما أيضاً لأسباب فلسطينية. وأصيب قسم كبير منهم جراء ذلك بحالة إحباط شديدة. وأدى الإحباط إلى عزوف عن الاهتمام بمجرى الحياة العامة والانطواء باتجاه التركيز على سياق الحياة الخاصة، وولد العزوف حالة عامة من العبثية السياسية في الشارع الفلسطيني. وبالتأكيد، أدى هذا الوضع إلى إضافة تآكل على تآكل في مكانة السلطة الفلسطينية بين الفلسطينيين. فلا هي جلبت سلاماً، ولا وقت بوعود قطعها على نفسها بتحقيق الرخاء، ولا حتى استطاعت أن تقدم من خلال أدائها نموذجاً إيجابياً يفرض على الآخرين قبل الفلسطينيين ضرورة احترام وتأييد إيصال المشروع الوطني الفلسطيني إلى هدفه النهائي في تحقيق العودة وإقامة الدولة الفلسطينية. وعلى العكس، جاء الأداء الذاتي قاصراً على مختلف الصعد والمجالات، وخاصة في مجال التحول الديمقراطي الذي كان متوقعا ومنشودا، فترك ذلك أثراً سلبياً ذا تأثيرات مهمة على نوعية العلاقة التي تربط المواطن والسلطة^{١١}.

وبالتوازي، زاد الإسلام السياسي واليمين المحافظ من استخدام أقسى أشكال القمع بمعناه الشامل، بحيث باتت العادات والتقاليد «المتخلفة» المدعمة هذه المرة بالنصوص الدينية تحتل حتى الحيز الخاص للفرد، الذي لا يملك إلا الطاعة التامة والواقع في دائرة «الحرام»، وبالتالي تحول التمرد على العادات والتقاليد إلى عصيان للدين أيضاً يجلب على مقترفه نقمة الإله. إن الأمر، ما كان ليبلغ ذات الحدة، لولا استفحال التوجهات المحافظة داخل المجتمع، مستغلة غياب سلطة معرفية علمانية تزاوحها عقول الناس وقلوبهم، اثر الهزيمة التي لحقت بالاتجاهات العقلانية، وهو ما أفسح المجال واسعاً أمام التيارات الإسلامية بتلاوينها المختلفة لتتولى مهمة ترسيم حدود المقبول والمرفوض اجتماعياً، بل وحتى لي عنق العادات والتقاليد لتتواءم والدين،

^{١١} علي الجرباوي: البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين، رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، كانون الثاني ١٩٩٩، ص ٥٤.

يذكر هنا، تزايد حجم الذين لا يؤيدون أيًا من الأحزاب والقوى السياسية الموجودة على الساحة بصورة سريعة نسبياً، من ٨، ١٤٪ في حزيران ١٩٩٤ إلى ٣٥، ٣٪ في أيلول ١٩٩٧، ثم انخفضت إلى ٢٩، ٤٪ في آذار ١٩٩٨، انظر جميل هلال: النظام السياسي الفلسطيني - دراسة تحليلية نقدية، رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، الطبعة الثانية، مزودة ٢٠٠٦، ص ٢٤٤-٢٤٥.

بإبدال الزي التقليدي للمرأة الفلسطينية مثلاً بالرداء الإسلامي^{١٢}.

إن تفويت اليسار والمستقلين فرص النهوض والتجديد هذه، واستمرارهم بالابتعاد عن الواقع بملاساته المستجدة، رغم ما يعترى خطابهم من لغف تنموي ينحو نحو الفقراء والديمقراطية وسيادة القانون... الخ، وهي الفرص التي لم يتركها التيار الإسلامي وشأنها إذ «أخذ يركز، أسوة بغيره من أحزاب المعارضة العلمانية، على انتقاد الفساد والمحسوبية والتجاوزات الأمنية»^{١٣}، يفسر كيف انحسر حجم تأييد من غير «فتح» و«حماس»، سواء المعارضة منها أو المؤيدة لاتفاقية «أوسلو»: ففي الجانب المعارض انخفض حجم تأييد الجبهتين الشعبية والديمقراطية خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٧، لدرجة أن يصل سنة ١٩٩٦ (بعد الانتخابات الرئاسية) إلى ربع ما كان عليه في بداية سنة ١٩٩٤ (من ٤، ١٠٪-٢٪) بحسب احد الاستطلاعات. أما في الجانب المؤيد فقد تدهورت نسبة تأييد (فدا وحزب الشعب بالتحديد) من ٢، ٧٪ في كانون الثاني ١٩٩٤ لتصل إلى ٢، ١٪ في أيلول ١٩٩٧، ولم تتجاوز ٤، ١٪ في آذار ١٩٩٨^{١٤}. وبالنتيجة، باتت «فتح» تنظيماً حاكماً، وباتت الحركة الإسلامية تياراً أخذاً بالاتساع، في حين كان الغياب الصفة الملازمة لليسار والمستقلين، الأمر الذي أثار مزيداً من التساؤلات حول ما إذا عاد اليسار يتمتع بأكثر من وجوده الاسمي.

الانتفاضة الثانية واستمرار الغياب:

خلال استمرار الأزمة المديدة لتنظيمات اليسار، ومراوحتها في خانة متدنية من حيث النسب، جاء فشل قمة «كامب ديفيد» حول الحل النهائي ليعلم عن انتهاء المراهنة على المفاوضات كإستراتيجية للوصول إلى اتفاق ينهي الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، و«كان هذا إيذاناً عملياً بولوج مرحلة جديدة من الصراع»^{١٥}، كشفت بحدة عدم جاهزية اليسار وافتقاده إلى أدوات العمل ومحدودية الدور، فهو لم يستطع ترسيخ ممارسة تعبر عن تيار ثالث، وبالطبع، استمر عاجزاً عن أن يجاري الطرفين الآخرين في نهجيهما، فبدأ دوره محدوداً جداً: فهو لم يستطع تصحيح مسار سياسي، ولم ينجح في إظهار قوة عسكرية، وبدأ وكأنه يفتقد لدور يشرع وجوده^{١٦}. بل لقد أضع اليسار والمستقلون فرصة أخرى، تجلت في وقف الخواء الفكري الذي عانته الانتفاضة، وهو

^{١٢} انظر عمران الرشق: عادات وتقاليد مقدسة، نسخة الكترونية، تم استرجاعها بتاريخ ١٧/١١/٢٠٠٧ من:

<http://www.amin.org/look/amin/article.tpl?IdLanguage=17&IdPublication=7&NrArticle=37453&NrIssue=1&NrSection=2>

^{١٣} جميل هلال: مصدر السابق، ص ١٠٥

^{١٤} المصدر السابق: ص ٢٣٤.

^{١٥} تقرير بعنوان: «أخرجت النظامين العربي والإسرائيلي - عام ونصف على انتفاضة الأقصى»، نسخة الكترونية، استرجعت بتاريخ

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/CA1A18CB-D5CB-405D-B585-E0826EDB3C4E.htm> من ٢٠٠٦/١٢/٢٠

^{١٦} أكرم عطالله: أزمة اليسار الفلسطيني محطة عابرة... أم بداية النهاية؟، مجلة تسامح، العدد العاشر، السنة الثالثة - أيلول

٢٠٠٥، ص ١٨-١٩.

ما يشخصه الياس خوري بقوله: «المأزق الثقافي هو مأزق الثقافة الحديثة الوطنية واليسارية والعلمانية، التي عكست نفسها في شكل كبير على الحركة الوطنية، بحيث خاض الفلسطينيون انتفاضتهم الثانية من دون مشاركة حقيقية من المثقفين الفلسطينيين والعرب. من اللافت أن الثورة الفلسطينية التي تحلق من حولها في بيروت كبار المثقفين والفنانين العرب، وورثت الاتجاهات الأدبية والفكرية الفلسطينية المختلفة، واستندت إلى مركزين للأبحاث ومركز للتخطيط، إضافة إلى مجموعة من الصحف والمجلات ودور النشر، وجدت نفسها في الانتفاضة الثانية معزولة عن الثقافة والمثقفين، وعاجزة عن تقديم أي إبداع ثقافي يواكب نهر الدم الفلسطيني الذي لم يتوقف منذ أيلول ٢٠٠٠»^{١٨}.

الديمقراطية المنقذ الواهي:

والمفارقة، بعد كل هذا، أن تبدأ هذه القوى، المؤتلفة منها والمنفردة، بالرد على القائلين بغياب فكر وفعل مؤثر لديها، بأنها الحامل المؤهل والشرعي للمشروع الديمقراطي، مغفلة «أن فاقد الشيء لا يعطيه، وأن أحزاباً مطعوناً بديمقراطيتها الداخلية لا تملك أن تقدم للمجتمع بديلاً -ولا مشروعاً- ديمقراطياً»^{١٩}، إضافة إلى أن مصطلح «الديمقراطية» قد بلغ من «الابتذال السياسي» حداً أصبحت معه سائر الأحزاب -بما في ذلك الإسلامية- تدعي تبنيه وتطبيقه بل والسعي إلى نشره.

استمرار «النسخ»:

ما سبق لم يعن انتفاء محاولات التجديد، بيد أن هذه المحاولات استمرت رهينة للإدمان على التقليد، وهذه المرة تبني المسار الجديد للاشتراكية الأوروبية وما يعترى مشاريعها من تغير، يرى كثيرون فيه تكيفا مع النيوليبرالية، تحت ستار ما يسمى «التيار الثالث» الذي يمثل انطوني جيدنز أحد أهم منظريه^{٢٠}، في حين إن الواقع -كما بينا- يحمل في طياته تحدياً جوهره: كيفية الجمع بين الليبرالية السياسية والمقصود بها هنا الديمقراطية والحريات العامة والراديكالية الاجتماعية والمقصود بها الاشتراكية. ويمكن بسهولة ملاحظة التشابه بين «مشروع الوثائق البرنامجية» الذي أعلن عنها كل من حزب الشعب و«فدا» والنضال الشعبي ومستقلون عن توصلهم إليه، وأنصار «التيار الثالث» الغربيين: ففي كلتا الحالتين يتم إغفال الصراع الطبقي

^{١٨} الياس خوري: الطريق إلى المجهول من «فتح» إلى «حماس»، نسخة الكترونية، تم استرجاعها بتاريخ ٢٠/١/٢٠٠٧ من: <http://www.beirutletter.com/arabworld/a0140.html>

^{١٩} عبد الإله بلقزيز: مصدر سابق، ص ٣٠.

^{٢٠} محمد جمال باروت: الأطر المؤسسية للمشاركة الاجتماعية في التنمية في إطار العولمة، مجلة النهج، صيف ٢٠٠١، السنة ١٧، العدد ٦٣.

يبعديه الوطني والقومي، لصالح عبارات الديمقراطية والقضايا النسوية والبيئية، ناهيك عن الإقرار باستمرار عمل «قوانين السوق» بمعنى الامتناع عن محاولة إلغائها. كما استمر التباين بين الشعار والفعل: فرغم اللغظ الوجداني مثلا، عجزت الأطراف السابقة التي تجمعت في إطار «التجمع الوطني الفلسطيني» حتى على الاتفاق على مرشحين مشتركين لخوض الانتخابات البلدية والنقابية، ولاحقا الرئاسية (خاض احد مؤسسي التجمع بسام الصالحي الانتخابات الرئاسية باسم حزب الشعب)، وجاءت الانتخابات التشريعية، لتعلن فشلها، نتيجة التناقص على ترتيب المقاعد في القائمة.

ورغم عبارات التمسك «بإقرار حق عودة اللاجئين إلى ديارهم تطبيقا للقرار الدولي ١٩٤»، بارك حزب الشعب احد أعمدة «التجمع» و«وثيقة جنيف»، معتبرا أنها «اختراق» في مفاوضات السلام، في حين أكد كثيرون أنها تقويض فظ غير شرعي للحقوق الأساسية الفردية والجماعية للفلسطينيين، وعلى رأسها حق العودة وإنهاء الاستيطان.

«المنظمات غير الحكومية» واستمرار القطيعة:

بيد أن الصورة لا تكتمل دون النظر إلى «المجتمع المدني» وهو المكان الذي بدأ متقفو اليسار والحركات القومية، يفكرون في حسم المعركة فيه، بعد إدارة الظهر للعمل السياسي أو للمجتمع السياسي، بدل الاعتراف بفشلهم هناك^{٢٠}، ولكن ثانية دون أن ينطلقوا من الواقع ومتطلباته. فبدل أن تعمل مؤسسات «المجتمع المدني» الفلسطينية، وفق رؤية صمودية كفاحية متمحورة على الذات، ربطت الكثير منها نفسها بالعولمة، بكل ما تعنيه من تعميق علاقات التبعية وعدم التكافؤ، خالقة مزيداً من الإلحاق بال رأسمالية وأيديولوجيتها، التي ترى بمؤسسات المجتمع المدني إحدى وسائل نشر أفكارها وتعزيز تفوقها^{٢١}، الأمر الذي أدى إلى مزيد من الانسلاخ عبر عنه غازي الصوراني بقوله: «بدت «الورش والندوات» التي «نجحت» في القفز بمفاهيم المجتمع المدني والديمقراطية الليبرالية، والوصول بها إلى أعلى سلم الأولويات في الإطار الضيق «للنخبة السياسية» التي تخلى معظم رموزها عن مواقفهم اليسارية السابقة، لم تتجح -بالمقابل- في الوصول أو التغلغل بأي شكل من الأشكال إلى الأوساط الجماهيرية الشعبية، وإن دل ذلك على شيء، فإنما يدل على غربة هذه المفاهيم بطابعها وجوهرها الليبرالي عن الواقع

^{٢٠} عزمي بشارة: «أي مجتمع مدني؟»، في زياد أبو عمرو: المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين، رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، الطبعة الأولى أيلول ١٩٩٥، ص ١٥٢.

^{٢١} غازي الصوراني: التطور التاريخي لمفهوم المجتمع المدني والأزمة الاجتماعية في بلدان الوطن العربي وآفاق المستقبل - الجزء الثاني، نسخة الكترونية، تم استرجاعها بتاريخ ٢٧/١٢/٢٠٠٦ من:

من جهة، وغرابة صيغها وعناوينها الفرعية المتعددة، وشكل عباراتها المركب بصورة لا يمكن للجماهير أن تستوعبها، نورد بعضاً منها على سبيل المثال: «التمكين في المشاركة» «الشراكة الجديدة بين الدولة والأسواق»، «تنمية قدرات الإنسان»، «تقدير الفقر بمشاركة الفقراء في وضع استراتيجيات تخفيف فقرهم»، «تنمية المبادرات المحلية»، «المنظمات الأهلية والديمقراطية والتنمية المستدامة»، «دور المنظمات الأهلية مع القطاع الخاص»، «التمنية البشرية من منطلق الأطفال»، «الجندر»، «عمليات التشبيك»، «الليبرالية والخصخصة واقتصاد السوق»... الخ^{٢٢}.

والمفارقة أنه في حين ادعى اليسار في غالبته، معارضته لاتفاقيات أوسلو، استفادت المنظمات غير الحكومية المرتبطة به من الدعم المالي الضخم، الذي واكب هذه الاتفاقيات، والذي لم يأت لأهداف تنمية وإنما كأداة لتمرير عملية التسوية غير المتكافئة، وإنشاء البنى التحتية اللازمة لنجاحها، هذا النجاح الذي لا يعني تحقيق الحقوق الوطنية. وبالتالي، وكون الفلسطيني يحتاج لمن يعمل معه ويوفر له الحماية والكرامة، لا لنخب منفصلة عن مجتمعاتها، تعيش على فتات امتيازات الاقتصاد المعولم، بينما تعيش الأكثرية الساحقة من أبناء الشعب تحت خط الفقر، تعظه في الديمقراطية والتنمية الغربية، التي لا يرى أثراً ملموساً لها في حياته، فقد تم سحب البساط من تحت قدمي المنظمات غير الحكومية الممولة غربياً ومن تحت الأجهزة الرسمية لصالح نشاط الجمعيات الإسلامية، الأمر الذي عزز تصاعد قوة حماس. إن هذا الاختلاف، يوضح تماماً سبب فشل «المجتمع المدني» الفلسطيني، ونجاحه في أنحاء أخرى، في توسيع آفاق الديمقراطية وإيصال الطبقات الشعبية والمهمشة للمواقع القيادية العليا، وكسر احتكار الطبقات البرجوازية الموالية للغرب لها، كما حصل مع الزعيم البوليفي موراليس الذي يتحدر من السكان الأصليين للبلد. يصف جيمس بتراس الحركات الاجتماعية في أمريكا اللاتينية بقوله: «ليس هناك بين القادة اليوم من يتبع نموذج الاستقراء من أقطار أخرى سواء من الماضي أو الحاضر. لا شك أن معظم القادة يحاولون الابتعاد اليوم عن نموذج عبادة الفرد وذلك بأن يكونوا منفتحين على العناصر بمختلف مراتبهم. إن القادة الجدد متفوقون في التنظيم وذوو فعالية عالية، وهم ليسوا شخصيات (كارزمية) ... ولا يفرضون الآراء على المقاتلين من خلال الخطوة العاطفية بل يقومون بالإقناع عبر النقاش»^{٢٣}. ويضيف جيمس بتراس: «ساعد القادة الجدد على خلق حركات جديدة، لكنهم هم أيضاً نتاج لها سواء في الجانب الأخلاقي أو المصالح الاقتصادية/ الاجتماعية ... ليست هذه الجماعات مجرد حركات اجتماعية جديدة. فقد احتفظوا وطوروا الماركسية في ظروف جديدة وكيفوها مع أطراف طبقية جديدة»^{٢٤}.

^{٢٢} المصدر السابق.

^{٢٣} جيمس بتراس: انبعاث اليسار في أمريكا اللاتينية- الفلاحون يصدون الضربة، مجلة كنعان، العدد ٨٧، تشرين الأول ١٩٩٧، ص ٤٦.

^{٢٤} جيمس بتراس: مصدر سابق، ص ٤٦.

والآن، ما الذي يحدث؟

تعيش الساحة الفلسطينية أزمة حقيقية مع فشل حركتي «فتح» و«حماس» في تحقيق برنامجهما الدولاني لأسباب داخلية وخارجية، وبعد أن أخذت مؤشرات توضح أنهما بدأ يفقدان حتى التمايز في الحقوق السياسية والإدارية والأمنية، التي كانت تصب في مصلحة «حماس» منذ انتفاضة الأقصى^{٢٥}، ويزيد الأزمة عمقاً، أن الصراع بشكله المحتمل حالياً ليس صراعاً على طبيعة السلطة - وبالتالي يستتبع استيلاء أحد الطرفين عليها تحولات كبيرة في الخيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية- بقدر ما هو على صراع على السلطة، بحيث لم تعد الطرفان المتصارعان عليها يريان غير القمع بأشكاله المختلفة وسيلة لانتزاع حقهم، فيما يخسر الشعب حقوقه الديمقراطية والاجتماعية والفكرية^{٢٦}.

والسؤال المتصل ببحثنا: هل تمنح هذه المثالب شرعية تلقائية للقوى العلمانية من غير «فتح» و«حماس» بالطبع؟

يحتمل السؤال نوعين من الإجابة، فإن كانت المسألة مجرد بروز طرف ثالث يخلق توازناً بين الكتلتين الكبيرتين، كما يروج الكثيرون، فليس المطلوب هنا أكثر من تعديل قانون الانتخابات نحو النسبية الكاملة ورفع نسبة الحسم، في أي انتخابات تشريعية قادمة، الأمر الذي قد يجسر الهوة بين عدد مقاعد الخصمين الرئيسيين المتناحرين، ويعطى القوى خلافهما مقاعد أكثر، قد تقود إلى إقامة ائتلافات مع أحد التنظيمين الكبيرين، من أجل كسب أكثرية في البرلمان وإقامة حكومة. أما إن كان المطلوب تياراً يشكل نداً قوياً منافساً للفكرة الدينية السلفية من ناحية والليبرالية الجديدة، وصورتها العربية المشوهة في إطار مقتضيات العولمة الرأسمالية

^{٢٥} نشرت صحف إسرائيلية ومن ثم وكالة الأنباء الفلسطينية في أوائل شهر كانون الأول ٢٠٠٦، ما قالت انه اقتراح من قبل حركة حماس لهدنة من خمس سنوات مقابل انسحاب إسرائيل من الضفة الغربية. هذه الوثيقة التي حملت عنوان «اقتراح لخلق ظروف مناسبة لإنهاء الصراع»، والتي أكد كثيرون أنها على الأقل تداولت في أوساط من حماس رغم نفيها أي علم لها بها، شملت عدة نقاط تتضمن انسحاب إسرائيل من الضفة الغربية إلى خط مؤقت متفق عليه وهدنة لمدة خمس سنوات لن يتم شن أية هجمات فلسطينية داخل إسرائيل، ولا على الإسرائيليين أينما وجدوا، ولن يتم شن هجمات إسرائيلية على الأراضي الفلسطينية ولا على الفلسطينيين أينما وجدوا. كما تنص الوثيقة على أن إسرائيل لن تتخذ أية خطوات من شأنها تغيير الأمر الواقع السائد في المناطق التي لم تكن خاضعة للسيطرة الإسرائيلية بتاريخ ٤ يونيو/حزيران ١٩٦٧، ولن يتم بناء أية مساكن جديدة في المستوطنات، ولن يتم شق طرق جديدة أو تغيير على المناطق الخضراء. وتنص على دخول الفلسطينيين بحرية إلى القدس الشرقية وكذلك تنقلهم في بقية أراضي الضفة الغربية المحتلة، وكذلك حرية السفر من غزة إلى الضفة الغربية وبالعكس وكذلك إلى الأردن ومصر.

^{٢٦} إن حركات الإسلام السياسي بتعدد تنظيماتها، هي اتجاه رفض بحث لا يقدم بديلاً إيجابياً على سبيل على مستوى تحديات العالمية، فالمشروع الذي تتبناه هذه الحركة يقوم على ثلاثة أعمدة هي أولاً: إلغاء الديمقراطية التي لم تتجاوز إلى الآن حدود الديمقراطية المزعومة المقصرة والمرتبطة بالكمبرادورية الفاسدة، وثانياً: إحلال خطاب أيديولوجي شمولي محلها من صنف يفرض خضوع شكلي لطقوس (دينية) لا غير وثالثاً: قبول الانفتاح الكمبرادوري الشامل على الصعيد الاقتصادي.

من ناحية أخرى، إضافة طبعا لإنجاز الاستقلال الوطني، فإن الأمر لن يستقيم، ما دامت القوى المرشحة لتكوين هذا التيار عاجزة عن تشكيل هذا البديل التاريخي، من خلال عجزها في الممارسة عن تقديم ما يؤكد أهليتها السياسية والفكرية والأخلاقية للاضطلاع بهذه المهمة الجسيمة.

وفي ظل غياب هذا البديل، فالمتوقع أن يبقى التنافس محتدما ما بين حركتي «حماس» و«فتح»، فيما يبقى اليسار والمستقلون عنصرا ثانويا، ولنأخذ الاستطلاع التالي: رغم تصريح ٧٧٪ من المستطلعين بأنهم لا يشعرون بأن المجتمع الفلسطيني يسير بالاتجاه الصحيح، وتحميل نسبة كبيرة منهم فشل تشكيل حكومة وحدة وطنية ومسؤولية القتل والصدامات والتصفية لكل من «حماس» و«فتح»، ورغم حصول تراجع مستمر في شعبية «حماس» وثبات في شعبية «فتح»، فإن اليسار والمستقلين في أحسن حالاتهم (خوضهم الانتخابات في قائمة موحدة) لن يحصلوا على أكثر من ١٥٪ في أية انتخابات تشريعية قادمة^{٢٧}. وحتى «الأغلبية الصامتة» التي طالما راهن اليسار عليها، قد لا تصب في صالحه، بقدر ما قد تختار الانطواء جانبا، فالسبب الرئيسي وراء عدم إيمان الجمهور بهذه القوى ليس بالأساس تشنتها، وإنما «عدم اختلافها عن الآخرين»، فالوجودون كلهم ينتمون ويكل خصائصهم لذات الواقع الحزبي الموجود، حتى أولئك «الذين شكلوا أحزاباً جديدة»، ف«أين هم وماذا يفعلون؟ الشعب لا يثق بهم... ما يهمنا هو ماذا يقدم الحزب على الأرض للناس»، فالمطلوب ليس مجرد شعارات فقط «وإنما فعل سياسي واجتماعي وتنظيمي مختلف»^{٢٨}. ولا أظن أننا نبالغ حاليا، إن قلنا إن التفسخ التدريجي في صدقية الحركة الوطنية ومشروعها الدولاني، قد يدفع إلى اشتداد عود الحركات الدينية الدوغمائية لتشغل الفراغ الآخذ بالاتساع، وهو ما قد يكون في المهرجانات الحاشدة لحزب التحرير الإسلامي، في العديد من مدن الضفة وقطاع غزة، إثبات عليه.

ما العمل؟

تبدو الإجابة على هذا السؤال أكبر من طاقة هذه الورقة، كون هذه الورقة لا تجزم بقدرتها على إعطاء أجوبة جامعة مانعة من ناحية، ولأن الأمر يتجاوز الوعظ والتنظير من ناحية أخرى، فاكتساب الشرعية يتجاوز -كما رأينا- مجرد التجميع الشكلي لتنظيمات وقوى ما، فقط لوقوعها خارج «حماس» أو «فتح»، إلى إعادة اكتساب الاعتراف بها والنظر إليها من قبل الجمهور، على

^{٢٧} برنامج دراسات التنمية - جامعة بيرزيت: استطلاع الرأي رقم ٢٩ حول الأحوال المعيشية، أزمة تشكيل الحكومة والفلتان الأمني، الانتخابات الرئاسية والتشريعية، تاريخ النشر: ٢٦/١٢/٢٠٠٦.

^{٢٨} نتائج لقاء مجموعتين مركبتين في غزة ورام الله، يعرفون أنفسهم بأنهم لا ينتمون إلى أي من التنظيمات القائمة،

أنها تعبر عن مصالحه الفورية والمباشرة، وكذلك عن مصالحه الإستراتيجية المتعلقة ببقائه وهويته ونوع النظام والقيم التي يتبناها، وهو ما يتطلب جهداً يتجاوز القول وحتى النية الصادقة إلى فعل قد يكون ثمنه فادحاً. ويميل الباحث إلى الاعتقاد أن الفلسطينيين لن يخرجوا من هذا المأزق المقبض على المدى الاستراتيجي، إلا إذا تكون قطب ثالث، قوة شعبية، مستقل تماماً عن قطب اليمين العلماني والإسلام السياسي، وبالتالي فإن إعادة تكوين اليسار بهذا الشكل بالترافق مع إحياء مجتمع مدني صحيح على هذا الأساس يمثل ركناً أساسياً في هذه الصيرورة التاريخية.

ولا شك، أن وقوع الصراع حالياً داخل معسكر «اليمين» بشقيه الديني والعلماني، يطرح وبشكل ملح ضرورة وجود «اليسار»، ليحمل مشروعاً استراتيجياً مغايراً، لا رد فعل فقط على انحراف أو وهن يصيب الآخرين، إن اقتصر التركيز على السياسات المطبقة وإغفال القيم الناظمة لها، يفقد «التيار الثالث» زخمه وتميز طرحه بنوع المجتمع والدولة والنظام والتنمية المرغوب بها والأطراف الفاعلة فيها، وكذلك حول المصالح وأنماط التحالفات... الخ، الأمر الذي قد يدفع أنصاره المحتملين بعيداً عنه، لا لشيء إلا لمجرد التشابه الظاهري بين طرحه و«عروض» الفصائل الأخرى، كما هو الحال في تجربة «الطريق الثالث» الليبرالي التوجه، الذي يقر أحد مؤسسيه بصعوبة التمييز بينه وبين حركة «فتح»، والسبب «أننا نتفق معها في فصل الدين عن الدولة، وفي البرنامج السياسي، لكننا نختلف عنها في مفاهيم الحكم والإدارة»، وبالتالي فإن استقام حالها - أي فتح - لا يعود هناك داع لوجودنا»^{٢٩}.

رسالتان عاجلة وبعيدة:

إن أمام اليسار الفلسطيني رسالتين: الرسالة الأولى عاجلة، والثانية بعيدة المدى، ومعرفتنا بالرسالة الثانية تكشف الأمور، وتبين حدود الرسالة الأولى.

فالتابع اليساري الاستراتيجي للقطب الثالث، يفرض عليه فك الارتباط مع التيار النيوليبرالي الذي نجح في تجاوز الحقل الاقتصادي إلى بلورة رؤية ليس فقط للمجتمع والدولة على مستواهما القطري، بل رؤية للعالم بكل تنوعه وتعقيداته، تعيد رسم اقتصاديات الدول الفقيرة بالضغط على حكوماتها لتبني اختيارات تعمق الفقر واللامساواة وتستأصل جيوب المقاومة في العالم. وداخلياً ثمة حاجة ملحة لتصليب القاعدة الاجتماعية (عمال، نساء، طلاب، معلمون) للنضال الوطني. تلك القاعدة التي حاول الاحتلال تفتيتها وبترها. وحاولت القوى السياسية

^{٢٩} مقابلة مع سلام فياض (عضو المجلس التشريعي عن قائمة «الطريق الثالث»): رام الله، ٤/١١/٢٠٠٦.

والقوى الدينية على نحو خاص إدخالها في حالة من الاغتراب والتحييد والشلل. فالمطلوب نضال اجتماعي ديمقراطي ثقافي ضد الاغتراب والاستلاب، نضال يناهز للحزب السياسي العلماني والمجتمع المدني كبديل للعشائر والقبائل والجهويات والعائلات. ونضال يناهز لحق نصف المجتمع بالمساواة في الحقوق والواجبات مع نصفه الآخر. من يستطيع الخوض في نضال اجتماعي صريح دون لعثمة ونفاق وجبن. النساء، العمال، الطلبة، والمقتلعون من الأرض بحاجة ماسة لمن يتقدم الصفوف. وكفاحياً، ثمة ضرورة لخروج قوة سياسية تعيد ربط النضال الفلسطيني بالنضال العالمي المناهض للعسكرة والحرب والهيمنة الاستعمارية والاقتصادية الجديدة، وعدم حشره بين زاويتي الخضوع الأعمى للولايات المتحدة وإسرائيل أو «الإرهاب» الأعمى الدموي. وبناء على الرؤية السابقة يمكن الاجتهاد بنوع القوانين والسياسيات وأساليب العمل والكفاح الموصلة إلى الهدف، ولا شك أن هذا الأمر يجب أن يترافق مع شكل تنظيمي يتيح درجة عالية من الديمقراطية الداخلية، يشترك فيه الأعضاء والمؤيدون في صوغ واغناء سياسة هذا التشكيل وتوجهاته، ويؤمن قدرة عالية من التواصل في العلاقة بالمجتمع.

خاتمة :

وأخيراً، يقول غرامشي: «القديم يحتضر والجديد لا يستطيع أن يولد بعد، في هذا الفاصل تظهر أعراض مرضية كثيرة وعظيمة في تنوعها»، عبارة كهذه إن انطبقت على واقعنا، قد تقودنا إلى البحث في «التيار الثالث» المستقبلي لا في مستقبل «التيار الثالث»، انه طريق طويل وشاق، لكنه الطريق.

المصادر المستخدمة:

المصادر المكتوبة:

١. باومغرتن، هلفي: من التحرير إلى الدولة- تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٨٤-١٩٨٨، رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ٢٠٠٦.
٢. بلقزيز، عبد الإله: المعارضة والسلطة في الوطن العربي- أزمة المعارضة السياسية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، كانون الأول ٢٠٠١.
٣. بركات، حلیم: المجتمع العربي المعاصر- بحث استطلاعي اجتماعي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
٤. البرغوثي، إياد: النظام السياسي الفلسطيني والديمقراطية، في إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي، رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٧.
٥. الجرباوي، علي: البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين، رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، كانون الثاني ١٩٩٩.
٦. باروت، محمد جمال: الأطر المؤسسية للمشاركة الاجتماعية في التنمية في إطار العولمة، مجلة النهج، صيف ٢٠٠١، السنة ١٧، العدد ٦٣.
٧. بشارة، عزمي: «أي مجتمع مدني؟» في زياد أبو عمرو: المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين، رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، الطبعة الأولى أيلول ١٩٩٥، ص ١٥٢.
٨. بتراس، جيمس: انبعاث اليسار في أمريكا اللاتينية- الفلاحون يصدون الضربة، مجلة كنعان، العدد ٨٧، تشرين الأول ١٩٩٧.
٩. خوري، الياس: الطريق إلى المجهول من «فتح» إلى «حماس»، نسخة الكترونية، تم استرجاعها بتاريخ ٢٠/١/٢٠٠٧ من: <http://www.beirutletter.com/arabworld/a0140.html>
١٠. داوود تلحمي: القطب الثالث- التجربة والآفاق، في «ما بعد الأزمة البنيوية- التغيرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية، وأفاق العمل»، رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٩.
١١. الرشق، عمران: عادات وتقاليد مقدسة، نسخة الكترونية، تم استرجاعها بتاريخ ١٧/١/٢٠٠٧ من:

<http://www.amin.org/look/amin/article.tpl?IdLanguage=17&IdPublication=7&NrArticle=37453&NrIssue=1&NrSection=2>

١٢. سعادة، مازن: المعوقات الذاتية والداخلية لتجديد الأحزاب القديمة- استحالة تجديد التاريخ، ما بعد الأزمة: التغيرات البنوية في الحياة السياسية الفلسطينية وأفاق العمل، رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٩.

١٣. الصوراني، غازي: التطور التاريخي لمفهوم المجتمع المدني والأزمة الاجتماعية في بلدان الوطن العربي وأفاق المستقبل - الجزء الثاني، نسخة الكترونية، تم استرجاعها بتاريخ <http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=9488> من: ٢٠٠٦/١٢/٢٧

١٤. عطالله، أكرم: أزمة اليسار الفلسطيني محطة عابرة... ام بداية النهاية؟، مجلة تسامح، العدد العاشر، السنة الثالثة- أيلول ٢٠٠٥.

١٥. الهرماسي، محمد عبد الباقي: المدخل الثقافي والاجتماعي إلى دراسة الدولة، في الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

١٦. هلال، جميل: النظام السياسي الفلسطيني- دراسة تحليلية نقدية، رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، الطبعة الثانية مزيدة ٢٠٠٦.

١٧. تقرير بعنوان: «أحرجت النظامين العربي والإسرائيلي- عام ونصف على انتفاضة الأقصى»، نسخة الكترونية، استرجعت بتاريخ ٢٠٠٦/١٢/٢٠ من:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/CA1A18CB-D5CB-405D-B585-E0826EDB3C4E.htm>

١٨. برنامج دراسات التنمية- جامعة بيرزيت: استطلاع الرأي رقم ٢٩ حول الأحوال المعيشية، أزمة تشكيل الحكومة والفلتان الأمني، الانتخابات الرئاسية والتشريعية، تاريخ النشر: ٢٠٠٦/١٢/٢٦.

١٩. نتائج لقاء مجموعتين مركزيتين في غزة ورام الله، يعرفون أنفسهم بأنهم لا ينتمون الى أي من التنظيمات القائمة في شهر كانون أول ٢٠٠٦.

المقابلات:

مقابلة مع سلام فياض (عضو المجلس التشريعي عن قائمة «الطريق الثالث»): رام الله، ٢٠٠٦/١١/٤.

«الحركات الاجتماعية» و«المنظمات الأهلية» اللسطينية : دور ضروري ولكن ليس كافياً لبناء «التيار الثالث»

إعداد: محسن أبو رمضان*

مقدمة :

تهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على حالة «المنظمات الأهلية» و«الحركات الاجتماعية» في المجتمع الفلسطيني كجزء من نسيج وبنية المجتمع المدني، وفضص مدى تأثيرها كأداة استنهاضية ورافعة للتيار الديمقراطي (الثالث) أو نواة استقطابية له، أو اعتبارها رافداً هاماً رئيسياً من روافد هذا التيار الذي من المفترض أن يكسر حدة الاستقطاب الثنائي ما بين حركتي فتح وحماس ضمن منهج متميز مبني على المواطنة والحقوق الفردية والجماعية وعلى قاعدة من الديمقراطية والمشاركة بالبعدين الاجتماعي والوطني. استندت هذه الورقة إلى مجموعة من المراجع والأدبيات الفكرية والنظرية، وكذلك على بعض المقابلات مع الشخصيات الفاعلة وذات الصلة بحالة المجتمع المدني والمنظمات الأهلية في فلسطين.

تنظر هذه الورقة البحثية إلى «الحركات الاجتماعية» كتوجه جديد قائم على الحقوق الاجتماعية كأولوية ومبني على أسس من المشاركة والديمقراطية وقادر على التأثير في الحيز العام عبر آليات الضغط والتأثير السلمي والمتراكم والهادف إلى ضمان الحقوق الاجتماعية بصورة جماعية وقانونية بديلاً لمنهج الفردية والذباتية الذي ساد بالحالة الفلسطينية، وذلك بالترابط مع حالة سياسية ناهضة، يتعزز شرطها عبر تقارب وتسيق وتحالف قوى اليسار بهويته الفكرية والاجتماعية والديمقراطية الواضحة، كل ذلك في إطار ترابط «الحركات الاجتماعية» المحلية بالأبعاد القومية والعالمية في مواجهة ظاهرة العولمة المتوحشة والتي تعززت مؤخراً، أي ظاهرة «الحركات الاجتماعية» العالمية من خلال المنتديات الاجتماعية والحركات المناهضة للحرب والنهب والاستغلال وتدمير البيئة واستلاب الفئات الاجتماعية المهمشة، في سياق تحالف عالمي لمواجهة عولمة رأسمال ومفاهيم الليبرالية الجديدة، ومن أجل عالم أفضل.

* باحث في المجتمع المدني، مدير المركز العربي للتطوير الزراعي- غزة.

يعرض الجزء الأول من الورقة الموجات التي انبثقت من خلالها «الحركات الاجتماعية» كمفهوم وظاهرة جديدة من حيث أنواعها ومراحلها وخصوصية تركيبها، ويلقي الجزء الثاني نظرة على الحركات الاجتماعية ومنظمات «المجتمع المدني» بالحالة العربية، ويركز الجزء الثالث على الحركات الاجتماعية وفلسطينيين على ضوء نقد الهيئات والأطر الاجتماعية السائدة، من حيث تشكلها وتركيبها وترابطاتها السياسية مع الإشارة إلى آفاق تشكل بعض الأطر الاجتماعية بالتحالف مع بعض «المنظمات الأهلية» وخاصة فيما يتعلق بالبحث عن البدائل عبر تشكيل أطر اجتماعية جديدة مع التعرض إلى أبرز النماذج بهذا الصدد. كما تطرق هذا الجزء إلى حالة «المنظمات الأهلية» ما بين المهنية والنخبوية من جهة والرسالة الاجتماعية لها من جهة أخرى وقد خلص الجزء الأخير من الورقة إلى استخلاصات وتوجهات رئيسية بصدد الحركات الاجتماعية واشترطات نجاح تشكلها وذلك بالترابط مع «التيار الثالث» المنشود. وتؤكد الخاتمة على صعوبة اعتبار «المنظمات الأهلية» والحركات الاجتماعية نواة للتيار الديمقراطي في المجتمع الفلسطيني، بيد أنها قد تشكل رافداً هاماً من روافده وفق شروط منها: تجاوز النخبوية والاستناد إلى الأجندة المحلية والقطع مع توجهات ومفاهيم العولمة الجديدة، وإعادة تثبيت وتقوية العلاقة مع الفئات الاجتماعية المستهدفة والمهمشة والضعيفة، وحثها - أي هذه الفئات- على تشكيل حركاتها الاجتماعية المبنية على الحقوق الجماعية والمطلبية وتعزيز معايير الإدارة الرشيدة والديمقراطية في تجاوز ضروري لمؤسسة الفرد أو الشخص الواحد، كل ذلك في إطار يفعل آليات المشاركة والمراقبة والتفاعل مع الوضع السياسي بالمعنى الواسع عبر التأثير بالحيز العام، والتلاقي أو التحالف مع بعض الأحزاب السياسية «يسارية» التوجه التي تلتقي مع العمل الأهلي في نفس الرؤية والرسالة الهادفة لتحقيق مجتمع ديمقراطي حداثي وممتور مؤسس على قاعدة المواطنة وقيم العدالة الاجتماعية .

أشكال ومفهوم «الحركات الاجتماعية» :

على ضوء قدرة النظام الرأسمالي العالمي بالمركز على التكيف مع المتغيرات الجديدة، من خلال زيادة دور الدولة في تقديم شبكة أمان اجتماعي للفئات الاجتماعية الضعيفة والمهمشة وخاصة العمال، عبر التشريعات والقوانين والأدوات التي سنها مستفيداً من الثروات التي يجنيها من الأسواق والقوى العاملة للبلدان الجنوبية، فقد ضعف دور النقابات العمالية وتراخت إمكانية التصادم ما بين من يدافع عن حقوق العمال من جهة ومن يملك وسائل الإنتاج من جهة ثانية، كما تراجعت أدوار الأحزاب اليسارية من خلال انخراطها في بنية النظام وما يترتب على ذلك من مساومات سياسية واجتماعية تستبعد استمرارية الدفاع الجذري عن حقوق الفئات الاجتماعية

المهمشة والضعيفة. وعليه فقد كان من الطبيعي قيام بعض الحركات ما فوق الطبقية التي تدافع عن مصلحة اجتماعية معينة أو قيمة مفاهيمية محددة، في إطار من الضغط الشعبي والتأثير بالحيز العام، بهدف تحقيق المكتسبات لصالح تلك الفئة الاجتماعية وإزالة الغبن والاضطهاد الممارس عليها. ولقد برز ذلك، أي تشكيل الحركات الاجتماعية والمطلبية والتخصّصية واضحة الهدف الرامية إلى تحقيق المصلحة الاجتماعية المعينة أو تحقيق تحديثات على الأنظمة والتشريعات في بنية النظام، برز بوضوح من خلال ثورة الطلاب في فرنسا عام ١٩٦٨، التي حققت إنجازات على المستوى الديمقراطي والاجتماعي، حيث سحب هذا النموذج نفسه على تشكيل العديد من الحركات الشبابية والبيئية والنسوية في أوروبا، كما برز من خلال الحركات الرفضية للتمييز الأثني والعنصري في الولايات المتحدة والهند وجنوب إفريقيا، والهادفة إلى التأثير بالسلطة الاجتماعية (الحيز العام) ليس عبر التفاعل مع السياسة بالمفهوم المباشر (السلطة)، ولكن عن طريق تحقيق المكتسبات والانجازات وإزالة أسباب الظلم والاضطهاد ودفع الدولة لتبني تشريعات وسياسات وإجراءات تعزز من مكانتها وتزيل الغبن الممارس عليها^١.

ولقد كانت النقابات العمالية بالبرازيل بزعامة لولا الحركة الاجتماعية الأبرز التي تحولت من التأثير بالسلطة الاجتماعية إلى العمل السياسي المباشر، حيث تحالفت مع حزب العمال البرازيلي مستفيدة من حالة الفقر والاستغلال والاستلاب والمديونية والوعوز التي كانت تعيشه البرازيل في أوج أزمته في الثمانينات والتسعينات، وقاد لولا التحركات الشعبية والاحتجاجات الاجتماعية ووصل إلى السلطة بواسطة صندوق الاقتراع عبر الانتخابات التي تمت عام ٢٠٠٢^٢. لقد فتحت هذه التجربة آفاقاً واسعة لتعزيز ظهور حركات اجتماعية قادرة على الربط ما بين الاجتماعي الحقوق والمطلبي والديمقراطي من ناحية، والبعد السياسي الرامي إلى تغيير السلطة باليات الفعل الديمقراطي من ناحية أخرى، بما يضمن مصالح الفقراء والمهمشين بدلاً من استمرارية سيطرة التحالفات البيروقراطية و الكمبرادورية على المستوى القطري والتي تدور في فلك نظام العولمة الرأسمالي.

وعليه فقد انتشرت العديد من الحركات الاجتماعية في العالم، وأصبحت لها قوة تأثير ونفوذ جماهيري واسع لا يستطيع صناع القرار السياسي في البلدان الرأسمالية العالمية الكبرى تجاهله. وقد تعزز هذا الدور على ضوء انهيار «المنظومة الاشتراكية» وتفكك الاتحاد السوفيتي، وزيادة استفراد وهيمنة الولايات المتحدة على مقدرات البشرية، في إطار سيادة القطبية الأحادية

^١ روبرتس تيمونز: من الحداثة إلى العولمة، ج٢، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الطبعة الثانية ٢٠٠٤، ص ٢٣٤.
^٢ مؤلف جماعي: المجتمع المدني والصراع الاجتماعي، القاهرة: مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان، ١٩٩٧، ص ١٧٦-١٩٧.

وتعزيز المفاهيم القائمة على السوق والمنافسة والربحية على حساب الحقوق والعدالة.

وفي هذا الإطار كانت المظاهرات المعادية للحرب على العراق وأفغانستان والتحركات الشعبية ضد مؤتمر دافوس الاقتصادي، والمؤتمرات الاجتماعية العالمية التي تعقد سنوياً في العديد من بلدان الجنوب كبورتلوجيري وكاراكارس وبومباي ونيروبي، وأعمال الاحتجاج الشعبي أمام مقر اجتماعات منظمة التجارة العالمية، ومجموعة الدول الصناعية الثمانية، والتي أشرت على تصاعد ظاهرة عالمية المجتمع المدني في مواجهة عالمية رأس المال تحت شعار (عالم أفضل ممكن)^٢. ولقد شكلت هذه التحركات حافزاً لدى القوى المتضررة من حالة الاضطهاد والاستغلال والمطالبة بعالم أفضل، وذلك بتشكيل العديد من المنظمات الأهلية والحركات الاجتماعية والنقابية، في إطار يرمي إلى الضغط باتجاه سن تشريعات وإجراءات وسياسات من قبل الدولة لصالح الفقراء والمهمشين، وتوسيع الحياة الديمقراطية القائمة على حرية النقد والتعبير والتجمع والاحتجاج والصحافة ... الخ .

من هنا فيمكن التوصل إلى تعريف للحركات الاجتماعية بوصفها جهد منظم يقوم به عدد من الناس المؤثرين، ويهدف إلى تغيير (أو مقاومة تغيير) جانب أساسي أو أكثر من المجتمع، وهي -أي هذه الحركات- هادفة ومنظمة، وتكون أهدافها محددة أو واسعة وقد تكون ثورية أو إصلاحية^٣.

ولعل السؤال الذي يُثار: هل من الممكن أن تكون هذه المنظمات والحركات في إطار المجتمع المدني أداة تحول باتجاه بناء تيار ديمقراطي اجتماعي قادر على التأثير والتغيير في المجتمعات ومنها المجتمع الفلسطيني، خاصة إذا أدركنا أن الحالات الواردة أعلاه تؤكد تركيزها على الطابع الاجتماعي المطالب بالحقوق أساساً، أم من الممكن أن تكون أحد روافد التيار الرامي إلى التأثير في الحياة السياسية والاجتماعية والتغيير لصالح قضايا الديمقراطية والعدالة والتنمية المستدامة، وهل هناك شروط يجب توفرها في بنية ورؤية وتركيبه وأداء المنظمات الأهلية، والحركات الاجتماعية لتصبح إحدى الأدوات الاستهضائية لبناء التيار الديمقراطي المنشود ورافداً من روافده الهامة؟ أعتقد ومن أجل الإجابة على هذا التساؤل إننا بحاجة لإلقاء نظرة سريعة على حالة المجتمع المدني في البلدان العربية، ثم الانتقال لخصوصية الحالة الفلسطينية.

^٢ سمير أمين وفرانسوا أوتار: مناهضة العولمة - حركة المنظمات الشعبية في العالم، القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٤، ص ٢٨٥.

^٣ عزة خليل: الحركات الاجتماعية في العالم العربي، القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٦، ص ٢٧.

نظرة على «الحركات الاجتماعية» في الحالة العربية :

سادت في بعض البلدان العربية حالة ليبرالية وخاصة في مرحلة ما قبل منتصف القرن العشرين، من حيث وجود التعددية السياسية والبرلمان ومن حيث الصحافة والنقابات والكتاب والمثقفين... الخ، إلا أن تلك الحالة لم تستمر بسبب الحركات الاستقلالية التحررية الوطنية التي اجتهدت بضرورة تأخير الديمقراطية السياسية لصالح القضية الثورية الوطنية وخاصة تحرير فلسطين على ضوء نكبة عام ١٩٤٨. وبالتالي فقد تم إلغاء التعددية الحزبية وإحراق النقابات والأطر الاجتماعية في هيكلية الدولة، كما تم ضبط حرية الصحافة، رغم الأبعاد الاجتماعية والإيجابية التي قامت بها حركات التحرر اتجاه مسألة الإصلاح الزراعي والتأمينات وثورة التصنيع إضافة إلى مجانية التعليم والصحة ومقاومة الاستعمار. وبالمقابل، حالت البنى العائلية الحاكمة في بلدان عربية أخرى دون توافر أجواء تسمح بالتعددية الحزبية وبالتشكيل النقابي وبناء الأطر الاجتماعية أو الأهلية أو المدنية المستقلة. لقد أدت تلك الحالة إلى غياب مبدأ استقلالية قوى «المجتمع المدني» والتي تعتبر «الحركات الاجتماعية» جزءاً منها، إذ تم إحراق البعض منها كالنقابات بالأطر الهيكلية والإدارية للدولة، وعليه فقد أضحي مبدأ استقلالية قوى «المجتمع المدني» شرطاً أساسياً في سبيل تحقيق الحراك والتحول الديمقراطي المطلوب، فإذا كانت منظمات المجتمع المدني في أوروبا نتاجاً للديمقراطية، فإنها أحدى الأدوات الهامة إلى جانب الأحزاب السياسية في البلدان العربية لتحقيق التحول الديمقراطي، الرامي إلى تعزيز مبدأ المواطنة المتساوية والمتكافئة وخلق آليات من التداول السلمي للسلطة عبر الانتخابات الدورية في أجواء تسمح بحرية الرأي والنقد والتجمع السلمي والصحافة^٥.

جرت بعض الانفراجات في العديد من البلدان العربية، وذلك على ضوء التحولات الكونية وسيادة مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان كقيم إنسانية عالمية، إلا أن تلك الانفراجات عبر السماح بالتعددية والانتخابات وإجراء الإصلاحات بقيت مضبوطة، في إطار لا يسمح بالخروج عن دائرة الضبط بما يعطى انطباعات عالمية بإجراء تحولات داخلية، بحيث لا تتجاوز تلك التحولات شروط وقواعد الحالة القائمة، كما بقيت بعض الحركات من قبل المثقفين والعاملين في مجال حقوق الإنسان نخبوية وبعيدة عن التأثير الشعبي الواسع إلا باستثناءات قليلة، وهو ما قد يعود إلى عدم قطع تلك الفئة من المثقفين علاقاتها عن مفاهيم الليبرالية الجديدة، خاصة أن مصادر التمويل تأتي من بعض المصادر المرتبطة مع قوى العولمة، الأمر الذي أبقى حرية التحرك ضيقة في ظل أجندة ليست محددة بالضرورة داخلياً، ولكنها على الأكثر

^٥ عزمي بشارة: إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي، رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لأبحاث الديمقراطية، ١٩٩٨، ص ٤١٠.

حصيلة توازنات وسطية ما بين الاجتهادات المحلية والتأثيرات العالمية، لذا فإن ضمان استقلالية «الحركات الاجتماعية» عن أجندة التمويل الخارجي من جهة وعن البنية الهيكلية الإدارية للسلطة الحاكمة من جهة أخرى، بات يشكل ضرورة لتمكين تلك الحركات بالمجتمعات العربية بالقيام بدورها سواءً بالأبعاد الاجتماعية-الحقوقية أو الديمقراطية-السياسية^٦. ومن الضرورة أن يرتبط ذلك بتنشيط ظاهرة التعددية الحزبية والسياسية، الأمر الذي يساعد على ضمان حياة سياسية ديمقراطية في إطار يساهم في خلق الحيوية بالمجتمع، كما أن آليات العمل الديمقراطي والاجتماعي والحقوقية والسياسية تجنب أية احتقانات أو تشنجات أو موجات عنيفة، وبالتالي فإن الآلية الديمقراطية تحافظ على وحدة نسيج المجتمع بالاتجاه السلمي الهادئ ضمن حراك حضاري يرمي إلى صيانة وتطوير حقوق المواطن والنهوض بالوطن في إطار من الأجندة والأولوية الوطنية الداخلية أساساً.

«الحركات الاجتماعية» الفلسطينية:

تشكلت بعض الهيئات الاجتماعية المتخصصة في إطار منظمة التحرير الفلسطينية كعنوان لحركة التحرر الوطني الفلسطيني على ضوء الثورة الفلسطينية المعاصرة، وقد كانت تلك الأطر والهيئات (العمال، الفلاحين، المعلمين، المرأة، الكتاب والصحافيين، والطلاب .. الخ)^٧ جزءاً من تكوينة مؤسسات المنظمة، بيد أنها لم تتعد كونها وسيلة للمشاركة في المؤتمرات الدولية التي كانت تنظم تحت عناوين اجتماعية محددة بهدف نشر القضية الوطنية في الأوساط العالمية، وجلب التعاطف الدولي والشعبي مع القضية الفلسطينية، وبالتالي فم يكن البعد الاجتماعي الخاص بمصالح الفئة الاجتماعية المحددة هو الأولوية بقدر ما كان البعد التحرري والسياسي والوطني عبر الانتشار بالعالم والمشاركة في الندوات واللقاءات والمؤتمرات العالمية. من ناحيتها، كانت الأطر الاجتماعية المتخصصة التي تشكلت في الأراضي المحتلة في نهاية عقد السبعينيات وبداية عقد الثمانينيات من القرن الماضي، امتداداً للقوى السياسية ذات التأثير الجماهيري. وقد تعززت تلك الأطر وأخذت بعداً واسعاً على ضوء نتائج العدوان الإسرائيلي على حركة المقاومة الفلسطينية في بيروت عام ١٩٨٢، وإيمان قيادة المنظمة والقوى السياسية المنضوية في إطارها وكذلك القوى السياسية ذات التواجد الأساسي في الأراضي المحتلة، بضرورة تركيز تواجدها الجماهيري داخل الوطن المحتل، لتعديل نتائج الخسائر العسكرية في بيروت عبر الفعل الشعبي الكفاحي، بوصف الأراضي المحتلة الساحة المركزية والمقررة

^٦ عزمي بشارة: مصدر سابق، ص ٣٩٥

^٧ جميل هلال: النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، الطبعة الثانية، ١٩٩٧، ص ٢١٦.

للصراع مع الاحتلال^٨.

ولقد تعاملت القوى السياسية مع الأطر الاجتماعية كروافد عنلية وجماهيرية لها في إطار الصراع الوطني ضد الاحتلال وكأداة للتعبئة والتنظيم الجماهيري، كما كانت وسيلة للمنافسة بين القوى المختلفة بالمعنيين الحزبي والبرامجي، الذي كان يعكس نفسه بالحضور والفعاليات، وفي نتائج الانتخابات لمجالس الطلبة وللحركة النقابية العمالية والمهنية المختلفة في الوطن. وفي الواقع فقد لعبت تلك الأطر والهيئات الاجتماعية دوراً بارزاً بالتعبئة والتنظيم وبلورة الوعي الوطني لدى قطاعات اجتماعية واسعة وخاصة لدى قطاع الطلبة والشباب، والذي انعكس ذلك في نفوذ جامعات الوطن وبأعمال التصادم الشعبي (المظاهرات) مع الاحتلال خاصة في المناسبات الوطنية، وتعزيز الثقافة الوطنية عبر نشر أدبيات الحركة الوطنية الفلسطينية بين قطاعات المجتمع المختلفة. كما لعبت تلك الأطر دوراً هاماً في التحضير للانتفاضة الشعبية الكبرى والتي بدأت مع نهاية عام ١٩٨٧، من خلال المشاركة الشعبية الواسعة وانخراط فئات عمرية مختلفة فيها، إضافة إلى المضمون التحرري الوطني الذي حملته الانتفاضة الأولى ووضوح أهدافها بالتخلص من الاحتلال وإقرار حق شعبنا بالحرية والاستقلال^٩.

وقد كان عام ١٩٩٤ علامة فارقة في التاريخ الفلسطيني من حيث نشأة أول سلطة وطنية فلسطينية، تم اعتبارها نواة للدولة المستقلة القادمة، بما يترتب على ذلك من تداخل بين مهمات البناء الاجتماعي الديمقراطي وبين مهمات التحرر الوطني، ولكن في المقابل أدت تلك المرحلة إلى انحسار دور الأطر والهيئات الاجتماعية، حيث انخرط العديد من رموز تلك الأطر في هياكل ومؤسسات السلطة، إضافة إلى ترسخ درجة من التبعية والاندماج بين تلك الهياكل والمؤسسة سواءً السياسية أو الوزارية^{١٠}.

وقد حدث ذلك في ظل تراجع الأحزاب اليسارية على المستويات الاجتماعية والحقوقية، حيث كان السائد تأخير المهمات الاجتماعية والحقوقية لصالح الاستمرارية بالعلاقة السياسية مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، إضافة إلى احتلال العديد من قيادات الأطر النقابية مواقع وظيفية في هياكل ووزارات وأجهزة السلطة الأمر الذي يتناقض مع مبدأ استقلالية منظمات المجتمع المدني. فضلاً عن ذلك، لم تقم الأحزاب اليسارية واذرعها ذات الرسالة الاجتماعية بالدفاع عن مصالح المقهورين والمهمشين وذلك عبر التأكيد على ضرورة تجديد بنية الأطر الاجتماعية سواءً المنضوية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية أو ذات النفوذ والتواجد في

^٨ جميل هلال: مصدر سابق، ص ٣٦٠.

^٩ بسام الصالحي: حول واقع تطور الزعامة الفلسطينية، القدس: مركز القدس للإعلام والاتصال، ١٩٩١، ص ٦٠.

^{١٠} جميل هلال: مصدر سابق، ص ٣١٠.

الوطن، فمثلا، لم يجر الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية انتخابات داخلية إلا في عام ١٩٨٥، وكذلك كانت آخر انتخابات للنقابات العمالية في قطاع غزة عام ١٩٩٢، أما اتحاد المعلمين فلم يجر انتخابات منذ تأسيسه، الأمر الذي ينطبق على اتحاد الفلاحين^{١١}. وبالمثل، أدى اندماج حركة فتح في مكونات السلطة الإدارية والأمنية إلى غياب استقلالية الأطر الاجتماعية المرتبطة بها، كما عزز انتشار مفاهيم الاستثمار لمرحلة ما بعد أوسلو من عقلية الزبائنية والنفعية والبحث عن الحلول الفردية، ففي فتح مثلا أصبح القيادي بالإطار الطلابي يحصل على درجة وظيفية عالية بمؤسسات وأجهزة السلطة قبل أن يتخرج، الأمر الذي أضعف ما يحمله من بعد اجتماعي للدفاع عن حقوق الطلاب.

حالة الأطر الاجتماعية في فلسطين والبحث عن البدائل:

أدت حالة الأطر الاجتماعية التي راوحت ما بين تبهيت الدور (خاصة فيما يتعلق بالأطر الاجتماعية ذات الترابط مع منظمة التحرير الفلسطينية) والاندماج بمكونات السلطة (خاصة الأطر الاجتماعية المتكونة في المناطق المحتلة مثل الاتحادات النقابية والمهنية والأطر الشبابية والنسوية)، كذلك عدم الاهتمام بالحقوق الاجتماعية بسبب أولوية السياسي على الاجتماعي البنائي والديمقراطي لدى العديد من القوى السياسية اليسارية، لقد أدى كل ذلك إلى انفضاض أوساط ليست قليلة من عناصر ورموز تلك الأطر عن الحزب السياسي بل وعن نفس الأطر. في بداية البحث الجاد عن تشكيل أطر اجتماعية مطلبية تخصصية مستقلة، تهتم بالمصالح المباشرة لفئات محددة وتعمل على سن تشريعات مناصرة لها عبر الضغط والتأثير على صناعات القرار، وقد أدت الحالة الموصوفة أعلاه إلى السعي باتجاه تشكيل بعض المنظمات غير الحكومية على قاعدة من المهنية والتخصص، بعيدا عن التسييس. بيد أن ذلك لم يعن بالضرورة المساهمة في إعادة صياغة المعادلة على أساس ضمان الحقوق وألوياتها، إذ شهدت المنظمات غير الحكومية ما بات يعرف بظاهرة الدكاكين، حيث المحرك الرئيسي هو المصلحة المباشرة والخاصة، إضافة إلى رهن العديد من هذه المنظمات لأنشطتها وبرامجها بأجندة الممولين، كما أن قسما آخر عاد واندمج من جديد في بنية النظام السياسي من خلال الحصول على تمويل من المؤسسات الرسمية للسلطة الفلسطينية.

لقد جرى كل ذلك في ظل استمرار نشاط حركة «حماس» سواء في تشكيل أطر وهيئات اجتماعية جديدة أو تقوية المؤسسات القائمة بها، من حيث التمويل وزيادة النفوذ وتقديم الخدمات لقطاعات شعبية واسعة متضررة، في إطار يربط ما بين الخدمة والمهمة الاجتماعية من جهة،

^{١١} بسام الصالحي: مصدر سابق، ص ٨٢.

والبعد السياسي الرامي إلى زيادة النفوذ الجماهيري للحركة بأبعادها السياسية والتنظيمية من جهة أخرى. وتبنيها فكرة (المجتمع المضاد) أو (الموازي) أي بتقديم نفسها بديلاً لما هو قائم، فقد كانت «حماس» جاهزة للمشاركة بانتخابات النقابات المهنية ومجالس الطلبة مستفيدة من تراجع منظمة التحرير الفلسطينية لأسباب تتعلق بسوء الأداء وفشلها في إدارة العملية السياسية، إضافة إلى إخفاقها في عملية البناء الوطني والاجتماعي والمؤسسي بالأبعاد القانونية والحقوقية المختلفة¹¹.

«المنظمات غير الحكومية» بين المهنية والنخبوية من جهة والرسالة الاجتماعية من جهة أخرى:

برزت المنظمات غير الحكومية والتي كانت تعرف قبل عام ١٩٩٤ باسم المؤسسات الوطنية¹²، في دورها ليس الخدماتي والإغاثي والتموي فحسب، بل كذلك في نشاطها وقدرتها على التشبيك العربي والدولي، وزاد من نفوذها تبوؤ العديد من رموز الحركة اليسارية لمواقع قيادية وريادية في تلك المنظمات غير الحكومية، كما زاد من نفوذها تراجع دور الأحزاب السياسية كما ذكرنا، لدرجة أن بعض تلك المنظمات أصبحت تفكر بأن يكون لها دور في التأثير بالسياسة بالمعنى المباشر.

وقد اختارت هذه المنظمات آلية الضغط والتشبيك والمناصرة للعمل على تعديل سياسات قائمة تراها غير مناسبة، وتبني سياسات وتشريعات وقوانين جديدة تناصر مصالح الفئات الاجتماعية المهمشة والضعيفة، في إطار يدمج الكفاح الديمقراطي السياسي بالاجتماعي الحقوقي. وقد تمكنت المنظمات غير الحكومية عبر هذه الآلية من تعديل قانون انتخابات المنظمات الأهلية، على قاعدة تعزز من استقلالية العمل الأهلي وتعطي الحق للسلطة بالرقابة والمسائلة ترسيخاً للشفافية والمصادقية، كما استطاعت أن تجري انتخابات ديمقراطية داخلية، وتعزز العضوية في تركيبة هيئاتها وخاصة في إطار «شبكة المنظمات الأهلية»، كما استطاعت أن تبني شبكة علاقات واسعة مع الأوساط الدولية المتضامنة مع القضية الفلسطينية.

إلا أن العديد من الثغرات استمرت بالتأثير على عمل المنظمات غير الحكومية، منها تقديم الأولوية المهنية أو الحرفية، وانشداد بعضها في هذا السياق إلى الحيادية بالمعنى السياسي والفكري، كتدريجها حول الانتخابات والديمقراطية دون ربط هذا الأمر بضرورة الانحياز لتيار يتبنى تلك المفاهيم. يضاف إلى ذلك، ابتعاد المنظمات الأهلية عن العمل الطوعي وآليات

¹¹ تيسير محيسن: قطاع غزة بعد الانسحاب - دراسة تقييمية للواقع ورؤية مستقبلية، رام الله: برنامج دراسات التنمية جامعة

بيرزيت، ٢٠٠٦، ص ١٢٧.

¹² جميل هلال: مصدر سابق، ص ٣٠٧.

المشاركة التي انطلقت على أساسها، كل ذلك في ظل الانشداد إلى حضور المؤتمرات الدولية وتوفير شروط حياتية مريحة للقائمين عليها، ناهيك عن الرواتب المرتفعة والتسهيلات العديدة، ويشير استطلاع صادر عن «أمان- ائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة» بتاريخ ٢٠٠٧/٣/١٠، بأن مظاهر الفساد الأساسية لدى القائمين على المؤسسات الأهلية تتمثل بارتفاع معدلات الرواتب من ناحية، وباستخدام المواد والأدوات الخاصة بالمؤسسة لصالح تلك الشخصيات النافذة من ناحية ثانية، إضافة إلى المحاباة تجاه الأقارب من ناحية ثالثة. وفي نفس الوقت، لم تستطع المنظمات غير الحكومية توفير صندوق تضامني يحدد الأولويات والاحتياجات في مواجهة التمويل الميسيس الذي رفضته الشبكة وغيرها من المنظمات غير الحكومية، وفي نفس الوقت فقد استمرت حالة المنافسة الريعية للمنظمات ذات نفس الاختصاص، كما استمرت سيطرة بعض المؤسسات التي لا تتجاوز ١٠٪ على أكثر من ٦٠٪ من التمويل^{١٤}، كما استمر التواجد الجغرافي للمنظمات غير الحكومية (٦٠ مدينة، ٣٠ قرية، ١٠ مخيم) متعارضاً مع شعاراتها وبرامجها الداعية إلى مساندة المناطق المهمشة والفئات الاجتماعية الضعيفة، إضافة إلى ارتباط بعض المنظمات الأهلية بشخصية المؤسس لها بما يعكس سيطرة الثقافة الأبوية والابتعاد عن معايير الإدارة الرشيدة والمشاركة والمسائلة، إضافة إلى أن انشداد القائمين على بعض المؤسسات الأهلية البارزة والنشطة إلى النخبوية والمهنية والتأفف من التفاعل مع العمل السياسي أو الشعبي بأبعاده الاجتماعية والحقوقية. ويدفع تنفيذ بعض المنظمات غير الحكومية مشاريع ذات علاقة بأجندة العولمة، خاصة في ما يتعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية والمرأة، العديد من المراقبين والناقدين إلى عدم الرهان على العناصر المتنفذة فيها، خاصة مع افتضاح طبيعة الأجندة الدولية ذات المرامي السياسية سواءً بالحالة العراقية أو الفلسطينية، حيث يتم الإهمال الشديد لحق الشعوب في تقرير المصير ورفض الاستعمار لصالح قضايا الديمقراطية والمرأة والتنمية، دون الربط الموضوعي بين هذين المستويين.

وبتقدير الباحث، فإنه رغم هذه الملاحظات، إلا أنه يمكن للمنظمات غير الحكومية المؤمنة بالعمل الجماهيري وآليات المشاركة للفئات الاجتماعية المهمشة، والمقتنعة بقيم الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان والتنمية الشاملة، استعادة دورها بالاستفادة من تجربتها الأولى ذات البعد الطوعي من جهة، ومن تجربتها الثانية ذات البعد الحرفي والمهني والمتخصص من جهة أخرى، عبر حث الفئات الاجتماعية على تنظيم نفسها وتوعيتها بآليات الضغط والتأثير الشعبي المنظم والهادف والقادر على تحقيق الأهداف المطلوبة^{١٥} يؤكد ذلك أيضاً الاستطلاع الأخير

^{١٤} تقرير التنمية البشرية ١٩٩٨-١٩٩٩، رام الله: برنامج دراسات التنمية- جامعة بيرزيت، ص ٧٨.

^{١٥} محسن أبو رمضان: قطاع غزة بعد الانسحاب - دراسة تقييمية للواقع ورؤية مستقبلية، رام الله: برنامج دراسات التنمية- جامعة بيرزيت، ٢٠٠٦، ص

الصادر عن «أمان» والذي يبرز أن هناك ٩٤٪ من المستطلعين يعتبرون أن هناك دوراً إيجابياً للعمل الأهلي في تحقيق التنمية وتقديم الخدمات، وفي نفس الوقت يرون حاجة ماسة للتصدي لمظاهر الفساد السائدة في بعض هذه المنظمات^{١٦}.

«اللجان العمالية المستقلة» تحالف مطلبي مصالحي:

استطاع مركز «الديمقراطية وحقوق العاملين» في قطاع غزة احتضان مجموعة واسعة من العمال الذين أغلق أمامهم سوق العمل في إسرائيل، ولم يجدوا في الاتحاد العام للنقابات العمالية طريقهم من حيث تسييس الأخير وتداخل علاقاته بتركيبة السلطة، الأمر الذي يضعف من الترابط مع مصالح العمال وحقوقهم. وقد انتظم العمال العاطلون عن العمل في لجان عمالية مستقلة بدأت في تكوين خيم اعتصام في بداية عام ٢٠٠٢، مطالبين السلطة ببعض المطالب منها صندوق للحماية من البطالة أو ضمان الحق بالعمل تحت شعار «نريد عمل لا نريد تسول»، في رد على منهجية تقديم المساعدات الغذائية بواسطة السلّة الغذائية أو ما أصبح يعرف باسم «نظام الكوبونة» التي اعتبرها العمال غير كافية عدا أنها تهدر الكرامة وتعمق الاتكالية وتقوض إرادة العمل وتغيب الحقوق المطلوبة.

وتمكنت «اللجان العمالية المستقلة» من لفت نظر صناع القرار السياسي والتنموي إلى القضايا العمالية، عبر تنظيم سلسلة من الفعاليات والمظاهرات والاعتصامات أمام المجلس التشريعي والوزارات المتخصصة. وقد حقق العمال عبر ذلك تحقيق بعض مطالبهم مثل إعفاء أبنائهم من رسوم التعليم والصحة، وذلك بقرار رئاسي على اثر تحركاتهم التي تمت في نهاية عام ٢٠٠٢. وقد قامت «اللجان العمالية المستقلة» بمأسسة نفسها بعقد مؤتمراً عاماً في نهاية سنة ٢٠٠٢، تبعه سلسلة من المؤتمرات الإقليمية والمركزية، تم بموجبها اختيار هيئة قيادية موحدة، إضافة إلى تشكيل هيئات لقيادة اللجان بالمواقع المختلفة، وقد استطاع العمال عبر هذه النشاطات لفت أنظار العديد من الحركات السياسية، حيث تحالفوا مع د. مصطفى البرغوثي في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٥، كما أفرزوا عضواً منهم في قائمة «فلسطين المستقلة» والتي ترأسها د. البرغوثي أيضاً في الانتخابات التشريعية التي تمت في ٢٦/١/٢٠٠٦، الأمر الذي يعكس طموح تلك الحركة الجديدة وتوجهاتها بالربط ما بين الحقوق الاجتماعية والرسالة السياسية. وتعكف «اللجان العمالية المستقلة» رهناء على صياغة خطة استراتيجية تشكل مرشداً للعمل بالمرحلة القادمة، كما استطاعت توفير مقر دائم لها، وتعمل حالياً على التشبيك مع بعض الأطر التضامنية العمالية الدولية لتوفير تمويل لهم لتنفيذ أنشطتهم وبرامجهم وتنفيذ الخطة الاستراتيجية.

^{١٦} راجع استطلاع صادر عن «أمان» ائتلاف للنزاهة والمساءلة، بتاريخ ١٠/٣/٢٠٠٧.

وهنا تجدر الإشارة إلى الملاحظات التالية:

- إن إحدى «المنظمات الأهلية» وهي بهذه الحالة «مركز الديمقراطية وحقوق العاملين» احتضن تلك الحركة ودفع باتجاه تأسيسها وتنظيمها بفترة زمنية محددة، كما استطاع فتح آفاق لها بالعلاقات سواء بالمجتمع المحلي أو بين الأوساط التضامنية الدولية .
- إن العلاقة السياسية والتي ترسخت بالمحطات الانتخابية عبر التحالف مع بعض الكتل والشخصيات السياسية تعكس طموحاً بالدمج بين الرسالتين الاجتماعية والسياسية، إلا أن عدم الالتفاف حول المرشح الذي تم اختياره في قائمة «فلسطين المستقلة» من قبل اللجان العمالية نفسها، بسبب اختلاف الولاءات السياسية بين أعضائها، يشير بأن الحركة لم تبلور وحدة في الإرادة السياسية، وأن القاعدة التي تجمع أعضائها هي الحقوق الاجتماعية والمصلحة المطلوبة المشتركة أساساً، مما يدل أن المسألة بحاجة لوقت ما حتى يتم ترسيخ الوعي الرامي إلى الربط بين الإرادتين الاجتماعية والسياسية، خاصة إذا أدركنا أن «اللجان العمالية المستقلة» فتحت حوارات مع كتل انتخابية أخرى منها «الطريق الثالث» برئاسة د. سلام فياض وقائمة «وعد» برئاسة د. إياد السراج^{١٧}.
- إن المؤسسة والمشاركة والعضوية والانتخابات إنجازات هامة قامت بها «اللجان العمالية المستقلة»، ولكن ينبغي الحذر من إعادة استنساخ تجربة العديد من المنظمات الأهلية، التي بدأت كلجان طوعية وتخصوية وقطاعية محددة ثم تحولت إلى مؤسسات، الأمر الذي يعني ضرورة الإبقاء على طابع «اللجان العمالية المستقلة» المميز كحركة واسعة العضوية، قائمة على المرونة والدينامية، وقادرة على تحريك المتضررين للحصول على حقوقهم من قبل المؤسسة الرسمية الإدارية والوزارية، وكذلك عبر ضمان قوانين وتشريعات وسياسات مناصرة لهم، أما التحول إلى مؤسسة أهلية فقد لا يضيف بالضرورة إضافة نوعية، رغم حاجة قطاع العمال للمساعدات الخدمية والإغاثية المختلفة.

محاولات لتشكيل أنوية لحركات اجتماعية مطلبية متخصصة:

ساهمت بعض «المنظمات الأهلية» العاملة بالمجال الزراعي في تأسيس لجان المزارعين في المواقع المختلفة، وقامت بتقديم برامج لزيادة قدراتهم وتطويرهم وتمييزهم، كما افتتحت لهم بعض المقار لممارسة دورهم بالحياة الاجتماعية وبالمجال الريفي والزراعي والحقوقى المتخصص، كما تم افتتاح مراكز نسوية وريفية وأندية تهتم بالمرأة المزارعة عبر التثقيف والتوعية ورفع قدراتها، وكذلك تسهيل تقديم الخدمات سواء التمويلية والإنتاجية، أو مدها

^{١٧} محسن أبو رمضان: مصدر سابق، ص ١٩٥.

بالتقنيات المعرفية المنزلية الصغيرة لبعض المحاصيل الزراعية، كما استطاعت تلك المنظمات المساهمة في تشكيل لجنة مكافحة جدار الفصل العنصري بالضفة الغربية بسبب انعكاساته السلبية والسيئة على المزارعين واستيلائه على مراكز المياه العذبة بالضفة الغربية، واستثمرت علاقاتها الدولية عبر لجان التضامن الشعبي الدولي من أجل تعزيز الحملة الوطنية لإسقاط الجدار بالاستناد إلى قرار محكمة لاهاي الاستشاري الذي اعتبر الجدار والمستوطنات غير شرعيين، كما طالبت بهدمه وتعويض المزارعين عن الأضرار التي لحقت بهم.

بيد أن قاعدة تشكيل لجان مناهضة الجدار كانت وفق أسس حيادية، من حيث ضرورة تجنب الاستقطاب الفصائلي، والصراع المحتدم بين القوى والأشخاص المحسوبين على التيار اليساري أو الديمقراطي، مما حال دون إحداث أية محاولة للربط بين هذه اللجان من جهة، وبين العناصر المفترضة لتكوين التيار الثالث من جهة أخرى^{١٨}. ومن غير الواضح إذا كان هناك أهداف أخرى للجان مكافحة الجدار والتي ساهمت في تكوينها العديد من الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، ومنها بعض المنظمات الأهلية المتخصصة بالمجال الزراعي عدا هدف النضال الاجتماعي والسياسي ضد الجدار وضمان حقوق المزارعين بالمعنى الاجتماعي والقانوني. ومن غير الواضح كذلك أن كان وراء تكوين لجان المزارعين في المواقع المختلفة رغبة في تكوين حركة اجتماعية واضحة المعالم والأهداف^{١٩}، علماً بأن بعض اللجان الزراعية المرتبطة ببعض «المنظمات الأهلية» ذات الوجهة الحزبية لا تهدف إلا لأن تكون أدوات فاعلة ومتغلغلة جماهيرياً لصالح المنظمة الأهلية، وبالتالي الحزب السياسي الذي يقف ورائها، ضمن المفهوم السائد، والذي يربط اللجنة بالمنظمة الأهلية، بالحزب السياسي بصورة مباشرة، وليس وفق رؤية تحاول إعادة صياغة المعادلة على قاعدة أولوية الحقوق الاجتماعية في إطار واسع ومرن، يساهم في الدفع باتجاه بلورة تيار ديمقراطي تكون هذه الأطر جزءاً منه.

كما قامت بعض «المنظمات الأهلية» العاملة في قطاعي الشباب والمرأة، وذات الخبرة المهنية والمعرفية الراسخة بتشكيل بعض اللجان ذات الطابع الاجتماعي والمطلبي والمتخصص بعيداً عن التحزب والتسييس، وقد حققت تلك اللجان مجموعة من مفاهيم التعبئة والضغط والتأثير والمجتمع المدني وإدارة الحقوق الجماعية والمواطنة والديمقراطية، إلا أن هذه اللجان سرعان ما تحللت مع انتهاء المشروع^{٢٠}. هناك بعض التجارب التي قامت بتكوين لجان شبابية في المواقع، وقامت بتدريب أعضاء تلك اللجان وإكسابهم الخبرات والمعارف المختلفة، وقامت

^{١٨} مقابلة مع جمال جمعة (منسق الحملة الشعبية الفلسطينية لمقاومة جدار الفصل العنصري): رام الله، ١٧/١٢/٢٠٠٦.

^{١٩} مقابلة مع تيسير محيسن (مدير دائرة بناء القدرات والمناصرة بالإغاثة الزراعية في محافظة غزة): غزة، ٢١/١٢/٢٠٠٦.

^{٢٠} مقابلة مع إيمان أبو رمضان (مديرة مؤسسة بانوراما في قطاع غزة): غزة، ٢١/١٢/٢٠٠٦.

كذلك بتشجيع بعض المبادرات الشبابية الجادة التي قاموا بها اتجاه السلم الأهلي وسيادة القانون وقيم المواطنة الصالحة... الخ، ولعل التجربة الأكثر بروزاً في ذلك تتجسد في تجربة مؤسسة «شارك» الشبابية^{٢١}.

يستنتج مما تقدم الأمور التالية:

١. انفضاض جزء من القطاعات الاجتماعية عن الأحزاب السياسية وخاصة اليسارية والديمقراطية، وسعيها أي تلك القطاعات لتشكيل أطر اجتماعية بعيداً عن التحزب والتسييس الشديد، وذلك من خلال جهد أو دور بعض المنظمات الأهلية ذات الوجة الاجتماعية والمؤمنة بمفاهيم الديمقراطية والمشاركة والتنمية الإنسانية الشاملة.
٢. نجحت بعض «المنظمات الأهلية» بتشكيل أنوية لبعض الحركات الاجتماعية مثل (تجربة اللجان العمالية المستقلة في قطاع غزة)، إلا أن هذه التجربة ستكون في معرض التقييم بالاستناد إلى مسيرة تطورها، خاصة أن قيام قادتها بالتسجيل والعمل باتجاه شبيه لعمل المنظمات الأهلية يثير بعض المخاوف من ابتعادها عن أهدافها الرئيسية كحركة مطلبية احتجاجية واجتماعية واسعة مبنية على العضوية والمشاركة وقادرة على الحشد والتأثير والضغط على صناعات القرار والتأثير بالرأي العام (بالحيز السياسي والاجتماعي).
٣. أما بصدد عدم نجاح التجارب الأخرى في بعض القطاعات مثل (الشباب والمرأة)، فإنه يعكس عدم نضج الظروف في هذا الإطار استناداً لاستمرارية الانشداد للبعد التحرري الوطني، وعدم الجاهزية للخوض في قضايا الاحتكاك الاجتماعي مع السلطة، وعدم وجود قوة جذب سياسية تستطيع توظيف تلك الروافد والأنوية من «الحركات الاجتماعية» في سياق «نهر» سياسي يلعب دوراً شاملاً في عملية التعبئة والتأثير والتغيير بالمجتمع.
٤. كما يعكس استمرارية الانشداد لمفاهيم وآليات تستطيع أن تحقق المكانة وتؤمن مستقبلاً وظيفياً ومعيشياً، وذلك بسبب تردي الظروف المعيشية، وعدم توفر فرص عمل، والحاجة إلى تأمين المعيشة ولتوفير بعض المصادر التمويلية من بعض الجهات المهمة بقضايا الفئات الاجتماعية، وموضوعات الديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان.

استخلاصات وتوصيات:

من هنا يمكن الاستنتاج بأن هناك عدة شروط لبناء الحركات الاجتماعية بصورة فعلية وناجحة

^{٢١} مقابلة مع محمد العروقي (عضو مجلس إدارة ملتقى شارك الشبابي وأحد مؤسسي المؤسسة): غزة، ١٩/١٢/٢٠٠٦.

وقادرة على التأثير في منهج المجتمع:

١. قدرة القوى التي تقع ما بين حركتي فتح وحماس، خاصة القوى اليسارية على التلاقي في إطار يؤكد على وضوح الهوية، عبر تشكيل نواة محددة بأسس سياسية واجتماعية وحقوقية مستقلة عن رؤية الحزبين الرئيسيين، لكي تستطيع أن تبرز بصورة متميزة وغير تابعة. كما تستطيع والحالة هذه جذب باقي مكونات التيار الثالث على قاعدة سياسية واجتماعية وديمقراطية واضحة مبلورة ومتميزة، حيث إن استمرارية فشل القوى اليسارية بالوصول إلى أرضية مشتركة عبر إطار جامع (جبهة، إطار، هيئة تنسيقية... الخ) لن يساعد على بلورة هذا التيار الثالث كما لن يساعد في جذب العديد من المنظمات الأهلية والأطر الاجتماعية والمبادرات العمالية والشبابية والفلاحية والنسوية، بوصفها روافد تصب في نهر تيار سياسي ديمقراطي واجتماعي واضح ومتميز وذات رسالة تربط بإحكام بين الأبعاد الوطنية والاجتماعية والديمقراطية كما دلت التجربة على أن حركة واحدة من مكونات التيار الثالث لا تستطيع أن تشكل وحدها بوصلة جذب للحركات الاجتماعية ولباقي مكونات المجتمع المدني ذات الوجهة الديمقراطية، بدليل تعددية خيارات التحالفات حول قوائم متنافسة محسوبة جمعياً على «التيار الثالث»، وأيضاً عودة العديد من الأعضاء إلى مصادره التنظيمية الأساسية التي انطلقوا منها والتي غالباً ما كانت من القوى اليسارية.

٢. قدرة المنظمات الأهلية، راسخة الخبرة والتجربة والتي تجمع بين الأبعاد الطوعية والمهنية، على حسم خياراتها السياسية والاجتماعية، عبر العمل على تحفيز بعض الفئات الاجتماعية ومساعدتها بالمأسسة والتبلور باتجاه تشكيل حركات اجتماعية ديمقراطية ذات طبيعة متخصصة، تدافع عن المصالح المطلوبة ورسالة ذات أفق سياسي يرتبط مع نواة «التيار الثالث» التي من المفترض أن تتشكل من الأحزاب ذات الرؤية المشتركة (اليسارية) بالأبعاد الديمقراطية القائمة على مفاهيم العدالة الاجتماعية، وأن تتوسع لتضم كافة القوى والبنى المتضررة من حالة الاستقطاب الثنائي الحاد بين كل من حركتي «حماس» و«فتح».

٣. حسم خيار الحركات الاجتماعية الجديدة المتشكلة بمساعدة بعض المنظمات الأهلية بضرورة الترابط مع تيار نهضوي تجديدي، يرمي إلى التغيير الشامل برؤية متميزة عن منهجية الحزبين الرئيسيين وفق الأبعاد الفكرية والسياسية والاجتماعية، أي حسم الخيار على أرضية الانخراط في منهج متميز برؤية وطريقة أدائه، ولقد دلت تجربة التحالفات الانتخابية للحركة الاجتماعية الأكثر تبلوراً أي «اللجان العمالية المستقلة» بقطاع غزة على أن العلاقة الانتخابية ربما تكون موسمية ومؤقتة، وهذا ما عكس نفسه إلى عدم الالتفاف

حول مرشح اللجان في الانتخابات التشريعية، الأمر الذي يعكس ضرورة إنضاج التوجهات السياسية للحركة ضمن مبادئ ومفاهيم تمكن من التحالف مع القوى ذات الترابط مع مبادئها ومفاهيمها بصورة جذرية واستراتيجية وليست موسمية ومؤقتة.

٤. ضرورة تعزيز آليات التشبيك المحلي للحركات الاجتماعية، وكذلك على المستويين العربي والدولي في إطار الحركات الشعبية المناهضة للعولمة المتوحشة وآليات الليبرالية الجديدة التي تقدر السوق والربح على حساب المواطنين والديمقراطية والحقوق الاجتماعية للفقراء والمهمشين، وذلك من أجل تعزيز وضوح الرؤية الفكرية وبالتالي العملية الكفاحية، في إطار يرسخ الاصطفاف العالمي لجميع الأطر والهيئات والحركات والمنظمات في مواجهة الظلم والقهر والاستبعاد والإقصاء والتهميش التي تعززها الاحتكارات الرأسمالية الكبرى من أجل عالم أفضل.

خاتمة :

قد لا يكون بإمكان المنظمات الأهلية أن تشكل «التيار الثالث» أو تكون نواة استقطابية له، ولكنها ستكون رافداً من روافده الهامة، إذا ما قامت بإعادة النظر في بنيتها وتركيبها وأدائها في إطار يتجاوز الحيادية والمهنية ويرتبط مع الفئات الاجتماعية المهمشة، ويرفع الصوت في اتجاه إعلاء قيمة الديمقراطية والحرية والمواطنة في تجاوز واضح لكل المفاهيم الإقصائية والتي تعمل على احتكار الحقيقة من جهة، وفي مواجهة المفاهيم الاستهلاكية والمنفعية التي تعززت مؤخراً من جهة ثانية. ويمكن القول أن الشرط الحاسم لذلك أي لقيام المنظمات الأهلية بلعب دور ايجابي في اتجاه المساهمة باستنهاض «التيار الثالث»، يتجسد بالابتعاد عن أجندة العولمة والانتباه إلى الأولويات والتحديات الداخلية، وخلق علاقة تسييقية وتحالفية مع القوى السياسية التي تلتقي مع تلك المنظمات في التأسيس لمجتمع عصري وديمقراطي وتعددي. وربما تستطيع بعض المنظمات الأهلية والحركات الاجتماعية تكوين إطار يساعد على بناء أرضية اجتماعية وديمقراطية وحقوقية، تلتقي عليها القوى السياسية اليسارية أو المؤمنة بالخيار الديمقراطي والاجتماعي المدافع عن مصالح الفقراء والمهمشين، ولكن هذا الملتقى أو الإطار، لا يمكن اعتباره نواة استقطابية بقدر ما يشكل محاولة لخلق الحراك المطلوب ووسيلة ضاغطة ومؤثرة على صناع القرار لدى الأحزاب اليسارية، والعمل على تجاوز الذاتية والفتوية والانتباه إلى مستقبلهم ومستقبل المجتمع، في ظل ازدياد انحسار وتراجع نفوذ ومفاهيم كل قوى اليسار بالمجتمع وفي إطار اشتداد الاستقطاب بين الحركتين الرئيسيتين «فتح» و «حماس».

المصادر المستخدمة:

المصادر المكتوبة:

١. أبو رمضان، محسن: قطاع غزة بعد الانسحاب- دراسة تقييمية للواقع ورؤية مستقبلية، رام الله: برنامج دراسات التنمية- جامعة بيرزيت، ٢٠٠٦.
٢. أمين، سمير وفرانسوا أوتار: مناهضة العولمة- حركة المنظمات الشعبية في العالم، القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٤.
٣. تيمونز، روبيرتس: من الحداثة إلى العولمة، ج٢، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الطبعة الثانية ٢٠٠٤.
٤. خليل، عزة: الحركات الاجتماعية في العالم العربي، القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٦.
٥. الصالحي، بسام: حول واقع تطور الزعامة الفلسطينية، القدس: مركز القدس للإعلام والاتصال، ١٩٩١.
٦. بشارة، عزمي: إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي، رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٨.
٧. محيسن، تيسير: قطاع غزة بعد الانسحاب- دراسة تقييمية للواقع ورؤية مستقبلية، رام الله: برنامج دراسات التنمية- جامعة بيرزيت، ٢٠٠٦.
٨. مؤلف جماعي: المجتمع المدني والصراع الاجتماعي، القاهرة: مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان، ١٩٩٧.
٩. هلال، جميل: النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، الطبعة الثانية ١٩٩٧.
١٠. تقرير التنمية البشرية ١٩٩٨-١٩٩٩، رام الله: برنامج دراسات التنمية- جامعة بيرزيت، ص ٧٨.
١١. استطلاع صادر عن مؤسسة «أمان- ائتلاف للنزاهة والمسألة»، بتاريخ ١٠/٣/٢٠٠٧.

المقابلات:

١. مقابلة مع جمال جمعة (منسق الحملة الشعبية الفلسطينية لمقاومة جدار الفصل العنصري): رام الله، ١٧/١٢/٢٠٠٦.
٢. مقابلة مع تيسير محيسن (مدير دائرة بناء القدرات والمناصرة بالإغاثة الزراعية في محافظة غزة): غزة، ٢١/١٢/٢٠٠٦.
٣. مقابلة مع إيمان أبو رمضان (مديرة مؤسسة «بانوراما» في قطاع غزة): غزة، ٢١/١٢/٢٠٠٦.
٤. مقابلة مع محمد العروقي (عضو مجلس إدارة ملتقى شارك الشبابي وأحد مؤسسي المؤسسة): غزة، ١٩/١٢/٢٠٠٦.

«التيار الثالث» الفلسطيني:

مكونات وتحالفات محتملة

إعداد: اشرف العجرمي*

مقدمة:

عند البحث في المكونات المحتملة «للتيار الثالث» واجهتنا أسئلة جوهرية ضاغطة تتعلق بالنظام السياسي الفلسطيني عامة والنظام الحزبي على وجه الخصوص، ارتباطاً بطبيعة وخصوصية الوضع الفلسطيني الذي يتشتت ما بين مواصلة العملية الكفاحية من أجل التحرر من الاحتلال من جهة، وما بين بناء متعثر لسلطة (شبه دولانية) واجهت الكثير من المشكلات التي ساهمت في إضعافها وتآكلها بصورة كبيرة من جهة ثانية، وبين مجتمع تحكمه بنية عشائرية متخلفة أصبح نهياً للغيبيات من جهة ثالثة، وهو ما يثير علامات استفهام كبيرة حول إمكانية النجاح في تشكيل تيار ثالث يستطيع أن ينهي حالة الاستقطاب الثنائي السلبية التي تشهدها الساحة الفلسطينية، وإن يقدم نفسه كقوة قادرة على خلق توازن في المجتمع والتعبير عن مصالح فئات كثيرة تضررت من سياسات وسلوك القطبين الأول والثاني إذا سلمنا بأن حركة «فتح» تشكل القطب الأول، والإسلام السياسي ممثلاً بحركة «حماس» بدرجة رئيسية القطب الثاني. وأكثر ما يتقل على من حاورناهم في هذا الموضوع، ويقود إلى إشاعة حالة من الإحباط تقلل التفاؤل بمستقبل هذا التيار هوفشل جميع المحاولات التي جرت في الماضي لتجميع بعض القوى والفئات والشخصيات التي يمكن أن تكون جزءاً من «التيار الثالث».

ومن ذلك تجربة توحيد الجبهتين الشعبية والديمقراطية التي عبرت عن نفسها بتشكيل قيادة مشتركة في العام ١٩٨٣. ولكن سرعان ما جرى حلها لأنها تشكلت بالأساس كرد فعل على انقسام حركة «فتح» وليس باعتبارها تطوراً موضوعياً أنضجته ظروف وتجربة الجبهتين. وهناك من يعزو الفشل بالأساس إلى العصبوية التنظيمية والفوارق المهمة في المواقف السياسية وعقدة الانشقاق والحساسيات التاريخية والامتيازات والمكانة الشخصية^١. وبعد إنشاء السلطة الوطنية، حصلت بعض المحاولات لتحقيق ائتلاف بين قوى وشخصيات فلسطينية أبرزها تجربة «التجمع الديمقراطي» الذي اتفق على تشكيله بين خمس قوى هي الجبهة الشعبية والجبهة

* محلل سياسي، مدير في وزارة الإعلام.

^١ مقابلة مع جمال زقوت (شخصية وطنية مستقلة): غزة، ١٥/١٢/٢٠٠٦.

الديمقراطية وحزب الشعب والاتحاد الوطني الفلسطيني «فدا» وجبهة النضال الشعبي وعدد كبير من الشخصيات المستقلة، حيث تم الاتفاق على برنامج كامل سياسي واجتماعي. ولكن بعد استشهاد الأمين العام للجبهة الشعبية أبو علي مصطفى انسحبت الجبهة الشعبية ولحقتها الجبهة الديمقراطية على الأغلب لأسباب سياسية، حيث اشترطت الشعبية عدم مشاركة أي حزب في التجمع كان مشاركاً في السلطة، وضرورة أن يعلن التجمع أنه ضد اقتصاد السوق^٢. وقد بقيت القوى الأخرى الثلاث بالإضافة إلى الشخصيات المستقلة، وقد أخفقت التجربة عندما لم تتجح مركبات هذا التجمع في الاتفاق حول الانتخابات سواء البلدية أو الرئاسية حيث خاض الأمين العام لحزب الشعب بسام الصالحي الانتخابات الرئاسية مرشحاً عن حزب الشعب وليس عن التجمع. ولم تتجح القوى والفصائل في تشكيل أي ائتلاف بعد ذلك لأسباب عديدة تعود لمصالح فتوية وشخصية وخلافات سياسية ومشكلات بنيوية وغيرها. وقد جرت محاولة بين جبهة النضال وفدا وجبهة التحرير الفلسطينية وحزب الشعب والجبهة الديمقراطية حيث عقدت عدة اجتماعات بين قياداتها، وبعد ذلك تمت دعوة الجبهة الشعبية والمبادرة الوطنية، وكان يدور الحديث عن تشكيل نواة للتيار الثالث على قاعدة وثيقة الوفاق الوطني. وانسحبت الشعبية لرغبتها في قيادة هذا التيار^٣، وبقيت المحاولة تراوح مكانها. وعليه، يطرح البعض أن تشكيل «التيار الثالث» لا بد أن ينطلق من إجراء مراجعة شاملة ودراسة معمقة للأسباب والعوامل التي أدت إلى بقاء مكونات هذا التيار في موقع هامشي في الحياة السياسية الفلسطينية^٤، واستخلاص عبر ودروس التجارب السابقة حتى لا يتم الوقوع في نفس الأخطاء السابقة وتلقى التجارب القادمة نفس مصير سابقتها.

بعيداً عن التفاؤل أو التشاؤم، هناك شبه إجماع في ضوء مجموع المقابلات والحوارات التي أجريت حول «التيار الثالث» على ضرورة وجود مثل هذا التيار خاصة في ضوء الشكوى من عملية الاستقطاب الثنائي التي أدت إلى ازدواجية السلطة وقادت في النهاية إلى احتراب داخلي وتعميق حالة الانفلات والفوضى وتهديد المشروع الوطني برمته. ولكن الإقرار بضرورة وأهمية تشكيل وبلورة هذا التيار اصطدمت بالاختلاف حول طبيعته والعناصر المركبة له ومهامه ودوره. وفي هذه الورقة البحثية عمدنا إلى تفكيك البرنامج الذي يمكن أن يحمله هذا التيار إلى ثلاثة موضوعات رئيسية: سياسية واقتصادية واجتماعية لإيجاد أوجه الالتقاء والاختلاف، والأشكال التنظيمية المناسبة لهذا الالتقاء.

^٢ مقابلة مع تيسير عاروري (شخصية وطنية مستقلة): رام الله، ٢٠٠٦/١١/٢.

^٣ مقابلة مع أحمد الشبلي (الأمين العام لجبهة التحرير الفلسطينية): غزة، ٢٠٠٦/١١/٢.

^٤ جمال زقوت: مصدر سابق.

تباينات حول حدود «التيار الثالث» :

يرتبط تحديد أين يبدأ «التيار الثالث» وأين ينتهي بمفهوم كل شخص أو فئة أو حزب لهذا التيار، فهناك من يرى فيه تعبيراً عن اليسار الفلسطيني المتمثل في «الجهتين الشعبية والديمقراطية وحزب الشعب وفدا ومجموعة من الشخصيات اليسارية»^٥، أي الانطلاق من طابع أيديولوجي بشكل رئيسي مستند إلى الماركسية. والبعض الآخر يرى أنه يشمل الاتجاه اليساري بالمعنى العريض للكلمة بما في ذلك «فدا» و«المبادرة»، والاتجاه القومي بمختلف تياراته من البعث وجبهة التحرير العربية، إضافة إلى الاتجاه «الليبرالي الواسطي» الذي يتميز عن فتح بنظرته إلى القضايا الاقتصادية والديمقراطية ويرمز له «الطريق الثالث»^٦، إضافة إلى كتل اجتماعية واتحادات ونقابات ومنظمات أهلية وشخصيات وفصائل من خارج إطار «حماس» و«فتح»^٧. في حين يوجد من يستثني الفصائل من تشكيل هذا التيار ويصر على التعامل مع انضمام فردي له^٨. وآخرون لا يستبعدون انضمام حركة «فتح» ضمن شروط معينة، بحيث يصبح الحديث عندما يزول «الخطر الإسلامي» عن ائتلاف يساري (لا ينطلق بالضرورة من الماركسية)^٩.

البرنامج السياسي :

تلقتي فصائل منظمة التحرير وعدد كبير من الشخصيات الوطنية والاجتماعية بما يشمل منظمات المجتمع المدني حول برنامج المنظمة المتمثل بإقامة دولة فلسطينية مستقلة في حدود العام ١٩٦٧ وإيجاد حل عادل لقضية اللاجئين على أساس القرار الدولي ١٩٤. ولكن هناك خلافات حول العملية السياسية وحول اتفاقية «أوسلو» وأخيراً حول «المبادرة العربية للسلام» التي قبلت بها منظمة التحرير.

من جهتها تختلف الجبهة الشعبية مع كل التطورات السياسية التي طرأت في برنامج المنظمة من قبول «أوسلو» وحتى المبادرة العربية للسلام، وهي ترى نفسها أقرب إلى مواقف حركة «حماس» من الناحية السياسية^{١٠}. وحالياً يمكن أن يكون اللقاء أوسع على تفاصيل البرنامج السياسي بين كل من الجبهة الديمقراطية وحزب الشعب وحزب فدا وجبهة النضال والفصائل الصغيرة

^٥ مقابلة مع جميل المجدلاوي (عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية): غزة، ٢/١١/٢٠٠٦.

^٦ مقابلة مع قيس عبد الكريم (عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية): رام الله، ٧/١١/٢٠٠٦.

^٧ رجب أبو سرية (أديب وكاتب صحفي): غزة، ١٥/١٢/٢٠٠٦.

^٨ مقابلة مع علي أبو شهلا (رجل أعمال): غزة، ١٥/١٢/٢٠٠٦.

^٩ مقابلة مع صالح رأفت (الأمين العام لـ «فدا»): رام الله، ٧/١١/٢٠٠٦.

^{١٠} مقابلة مع رباح مهنا (عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية): غزة، ١٨/١٢/٢٠٠٦.

الأخرى في المنظمة وكتلة «الطريق الثالث» والمبادرة الوطنية وغالبية منظمات المجتمع المدني وقسم كبير من الشخصيات الاجتماعية والسياسية (وكلها تلتقي مع «فتح» سياسياً)، وتبقى خارج الاتفاق «حماس» والجهاد الإسلامي وبعض المجموعات الصغيرة الراديكالية.

وترى الجبهة الشعبية نفسها في تحالف يساري مع القوى اليسارية الأخرى في المنظمة مثل «الجبهة الديمقراطية وحزب الشعب وفدا وشخصيات يسارية»، وهي مستعدة للتوافق معها سياسياً في ظروف تتيح للجبهة قيادة هذا التحالف. وتشكل وثيقة الوفاق الوطني أساساً صالحاً للاتفاق السياسي، ولكن اصطفاً على قاعدة مبادئ عامة مثل وثيقة الوفاق قد لا يستمر طويلاً عند مواجهة الكثير من التفاصيل السياسية التي لا بد من الاصطدام بها في أية عملية سياسية مستقبلية خصوصاً وأن العملية السياسية التي يجري الحديث عنها بين الفينة والأخرى تقوم على أساس خارطة الطريق والمبادرة العربية للسلام.

إذا السيناريو المحتمل للقاء السياسي في إطار «التيار الثالث» خارج «فتح» والحركات الإسلامية لا يستثني على الأغلب الجبهة الشعبية التي ترى أنها يجب أن تكون الحامل الرئيسي لأي تيار^{١١}. مع أن مستوى الاتفاق بين حزب الشعب وفدا وجبهة النضال أعلى على اعتبار إنها شاركت في السلطة ولها مواقف سياسية قريبة جداً من فتح وهذا ينطبق على كتلة «الطريق الثالث» والمبادرة الوطنية، وقطاع رجال الأعمال (البرجوازية الوطنية) وشخصيات اجتماعية وسياسية كثيرة ومن ضمنها بعض الشخصيات الإسلامية المستقلة التي تؤيد البرغماتية السياسية لمنظمة التحرير^{١٢}. وتقع الجبهة الديمقراطية سياسياً بين الجبهة الشعبية والمجموعة الأخرى ولكنها تتمتع بمرونة تمكنها من أن تكون جزءاً من أي ائتلاف سياسي يشمل غالبية فصائل المنظمة والمجموعات المذكورة أعلاه، حيث تقول الجبهة الديمقراطية إنها توافق على برنامج سياسي يستند إلى وثيقة الاستقلال والمبادرة العربية للسلام وقرارات الشرعية الدولية^{١٣}.

البرنامج الاقتصادي:

لا وجود -على الأغلب- لرؤية اقتصادية واضحة ومتبلورة بشكل كامل لدى غالبية المكونات المحتملة «للتيار الثالث» باستثناء البرجوازية الوطنية أو فئة رجال الأعمال الذين يؤيدون رؤية اقتصادية ليبرالية تقوم بالأساس على اقتصاد السوق الحرة ويصرون على الانفتاح الاقتصادي

١١ مقابلة مع خالدة جرار (عضو المكتب السياسي في الجبهة الشعبية): رام الله، ٧/١١/٢٠٠٦.

١٢ مقابلة مع عماد الفالوجي (شخصية إسلامية مستقلة): غزة، ١٥/١٢/٢٠٠٦.

١٣ مقابلة مع صالح زيدان (عضو مكتب سياسي في الجبهة الديمقراطية): غزة، ١٥/١٢/٢٠٠٦.

والاستفادة من فرص العولمة وعدم تدخل الدولة في إدارة الاقتصاد القائم على الحرية والمبادرة ، ويقبلون في نفس الوقت توفير ضمانات اجتماعية معقولة ولا يؤمنون بأي حال بقيام اقتصاد اشتراكي مدار ومقيد¹⁴. ويلتقي الإسلاميون بصورة أو بأخرى مع هذه الرؤية، ويذهب بعضهم إلى دعم الحرية المطلقة لرأس المال¹⁵. هذه الرؤية الاقتصادية الليبرالية تتناقض مع رؤية الجبهة الشعبية التي تريد نظاماً اقتصادياً اشتراكياً¹⁶. والتناقض أن برنامج الجبهة الشعبية الانتخابي يتحدث عن توفير حرية الاستثمار الاقتصادي والتجاري، أما حزب الشعب فهو مع تعددية الأشكال الاقتصادية ودعم المشروعات الصغيرة وتقليص التبعية ودعم شبكة الضمان الاجتماعي ومنع الاحتكارات الكبرى ودعم التجارة العادلة. ومن وجهة نظر الحزب فهذا طرح «ليس ماركسياً وليس ليبرالياً تماماً» بمعنى أن هناك دور للدولة في توفير شبكة ضمان اجتماعي¹⁷. ويرى «فدا» ضرورة بناء اقتصاد وطني يحافظ على حرية الاقتصاد والمبادرة الفردية وعلى احترام آليات السوق في نطاق التخطيط العام للدولة وبما يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية ومعالجة المشكلات والأعباء الاقتصادية والمعيشية للعمال والفئات الفقيرة وذوي الدخل المحدود. وخلق قطاع مشترك بين القطاعين العام والخاص¹⁸.

أما منظمات المجتمع المدني وخاصة المنظمات الأهلية (ونحن هنا عندما نستخدم تعبير منظمات المجتمع المدني نقصد الكادر الذي يعمل في هذه المنظمات تحديداً وقسم كبير منه من أصول يسارية، لأنها أي هذه المنظمات لا تملك برامج ورؤى متكاملة حول الموضوعات المطروحة كما أنها ليست أحزاباً)، فتلتقي في معظمها حول رؤية قريبة إلى حد بعيد مع مفهوم دولة الرفاه أو دولة الرعاية التي تقوم على اقتصاد السوق المحكوم بتدخلات تضعها الدولة. وفي هذا الإطار تقوم الدولة بتوفير ضمانات اجتماعية للعمال والطبقات الفقيرة تساهم في التخفيف من وطأة هذا الاقتصاد. وهناك بعض الكادر في هذه المنظمات لا يزال مقتنعاً بفكرة تطبيق الاشتراكية ومعارضة اقتصاد السوق على أساس احتكار القطاع العام لكل وسائل الإنتاج والموارد الاقتصادية. بدورها، تعتقد الجبهة الديمقراطية أنه من غير المنطقي والصحيح أن يجري اختيار نموذج محدد للاقتصاد في هذه المرحلة تحت الاحتلال وترى أن الانحياز إلى اقتصاد السوق الآن غير ملائم ولا يتيح للفلسطينيين الاستقلال عن التبعية للاقتصاد الإسرائيلي¹⁹. أما المبادرة الوطنية فقد طرحت إتاحة الاستثمار الاقتصادي والتجاري ومنع التدخل الأمني

¹⁴ مقابلة مع سلام فياض: مصدر سابق.

¹⁵ مقابلة مع عماد الفالوجي: مصدر سابق.

¹⁶ مقابلة مع رباح مهنا: مصدر سابق.

¹⁷ مقابلة مع بسام الصالحي (عضو المجلس التشريعي/ الأمين العام لحزب الشعب): رام الله 14/12/2006.

¹⁸ البرنامج السياسي للاتحاد الديمقراطي الفلسطيني «فدا».

¹⁹ مقابلة مع صالح زيدان: مصدر سابق.

والسياسي في النشاط الاقتصادي^{٢٠}. وتؤيد كتلة «الطريق الثالث» ترسيخ قواعد اقتصاد السوق في إطار شبكة أمان اجتماعي^{٢١}.

وبناء على ما تقدم يمكن تصور ائتلاف على أساس اقتصادي يضم قطاعات واسعة من الشخصيات والقوى والتنظيمات تتفق على مبدأ دولة الرفاه أو الرعاية التي تعتمد اقتصاد السوق مع تدخل من قبل الدولة في توفير حدود من الدعم للقطاعات الفقيرة والضعيفة (شبكة أمان أو نظام اجتماعي متكامل). وهذا يشمل حزب الشعب و«فدا» وجبهة النضال وكتلة الطريق وفضائل أخرى صغيرة وشخصيات اجتماعية وسياسية مستقلة وجزءاً كبيراً من ممثلي منظمات المجتمع المدني، وقد يشمل كذلك المبادرة الوطنية التي لم تبلور رؤية اقتصادية واضحة بعد.

البرنامج الاجتماعي:

يشكل الموضوع الاجتماعي قاعدة اللقاء الأوسع بين مختلف المكونات المحتملة للتيار الثالث على الأقل من الناحية النظرية، فكلها تتحدث بصورة أو بأخرى حول ضرورة اعتماد مبادئ العلمانية والديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات العامة والمساواة وخاصة المساواة بين المرأة والرجل، وربما تكون المرأة أكثر قدرة لأن تشكل رقماً حقيقياً في «التيار الثالث»^{٢٢}.

وقد تعزز هذا الاتجاه بفعل هيمنة الحزبين الكبيرين (فتح وحماس) وصراعهما على السلطة وحالة الفوضى والانفلات الأمني الواسعة النطاق وشعور هذه المكونات بضعف تأثيرها في ظل الاعتماد على الميليشيات المسلحة والتحكم بمصادر التمويل وإضعاف المؤسسات العامة وتجاهل القوانين المعمول بها في السلطة.. الخ. ويلتقي حول هذه المبادئ العامة تيار واسع من القوى والشخصيات والفئات من اليسار الماركسي وحتى الاتجاه الليبرالي، ولكن هناك تناقض بين معظم هذه المكونات بين الديمقراطية السياسية والعامة وبين الديمقراطية الداخلية في الأحزاب والمنظمات والهيئات المختلفة، وهذا يبرز بصورة خاصة في الأحجام عن تطبيق قواعد الديمقراطية داخل الأحزاب والقوى والمنظمات التي لا تعقد مؤتمراتها بصورة منتظمة ولا تجدد هيئاتها القيادية ولا تسمح بتعددية في صفوفها أو التعامل معها بصورة شكلية. وربما تكون الشخصيات المستقلة وخاصة تلك التي تنتمي للاتجاه الليبرالي الوطني أكثر حرصاً على تطبيق مبادئ الديمقراطية كونها الأقرب أيديولوجياً لمبادئ الحرية. ولكن يمكن للجميع أن

^{٢٠} البرنامج الانتخابي لقائمة «فلسطين المستقلة» لانتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني لسنة ٢٠٠٦.

^{٢١} البرنامج الانتخابي لقائمة «الطريق الثالث» لانتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني لسنة ٢٠٠٦.

^{٢٢} مقابلة مع نائلة عايش (مديرة مركز شؤون المرأة): غزة، ٤/١٢/٢٠٠٦.

يوافقوا على تطبيق الديمقراطية الداخلية أو جعلها شرطاً في قانون الأحزاب، إذا ما تشكلت دولة مستقلة.

إن نظرة متفحصة على البرامج المختلفة للأحزاب والكتل الانتخابية توضح بلا شك التقارب والتشابه الكبير بين البرامج الاجتماعية^{٢٢}، وهذا ينسجم مع موقف القسم الأكبر من منظمات المجتمع المدني والشخصيات المستقلة. وهناك إمكانية كبيرة للاتفاق العام بين الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية وحزب الشعب و«فدا» وجبهة النضال والمبادرة الوطنية وكتلة «الطريق الثالث» والليبراليين عموماً وكذلك كادر منظمات المجتمع المدني والشخصيات الاجتماعية والسياسية المستقلة، على برنامج اجتماعي واسع حتى مع وجود بعض التحفظات لدى أشخاص معينين على استخدام مصطلح العلمانية خوفاً من أن يتهموا بالكفر مع أنهم يؤيدون مضمون العلمانية المتمثل في فصل الدين عن الدولة واحترام حرية المعتقد الديني والشعائر الدينية. ويمكن القول إن التجربة تؤكد هذه الإمكانية فقد جرت لقاءات في إطار النقاشات في المجلس التشريعي والورش المختلفة لقوانين متعلقة بالجوانب الاجتماعية، وكان هناك اتفاق واسع بين مختلف القوى والشخصيات، مع الإقرار بوجود شخصيات إسلامية مستقلة تجد صعوبة في قبول برنامج يفصل الدين عن الدولة^{٢٤}.

البعد الأيديولوجي:

عدا عن بعض التحليلات التي تقول إن الاصطفا في الفضاء السياسي الواقع بين «فتح» وحركات الإسلام السياسي يجب أن يكون تعبيراً عن «تيار ديمقراطي واسع تشكل الوحدة اليسارية عموده الفقري، بحيث تتميز بالهوية الفكرية المستندة إلى الماركسية»^{٢٥}، أو أنه لا يمكن أن يكون هناك تيار ثالث لأنه سيعرض أيديولوجيات مختلفة وأحزاباً وقوى ومؤسسات وشخصيات ذات برامج وتوجهات متباينة^{٢٦}، هناك رؤى تمثل غالبية الذين جرت محاورتهم حول هذا الموضوع تستبعد الأيديولوجيا عن هذا التيار الذي يجب أن يكون تياراً واسعاً ليس أيديولوجياً وذا طابع علماني^{٢٧}.

^{٢٢} يمكن العودة في هذا الشأن إلى البرامج الانتخابية لقوائم: «البديل» و«أبو علي مصطفى» و«فلسطين المستقلة» و«الطريق الثالث».

^{٢٣} مقابلة مع عماد الفالوجي: مصدر سابق.

^{٢٤} مقابلة مع خالدة جرار: مصدر سابق.

^{٢٥} مقابلة مع جميل المجدلوي: مصدر سابق.

^{٢٦} محضر ورشة عصف ذهني عقدها برنامج دراسات التنمية - جامعة بيرزيت، غزة ١٥/١٠/٢٠٠٦.

إن أي تيار ثالث ينشأ في الساحة الفلسطينية سيكون مختلفاً من الناحية الأيديولوجية عن القطبين القائمين الآن من حيث انحيازه للأفكار التقدمية على غرار اليسار الجديد في أميركا اللاتينية، حيث أنه لا يمكنه استقطاب قاعدة شعبية واسعة دون انفتاح على أوسع الفئات الجماهيرية والنخب الفلسطينية المتنوعة من حيث الرؤى الفكرية، ودون قراءة صحيحة للتطورات الكونية الهائلة الحاصلة في مختلف مجالات الحياة وخاصة على المستويين الاقتصادي والثقافي.

الائتلاف على أساس برنامج سياسي واقتصادي واجتماعي:

يتضح من التفكير الذي أجريناه لعناصر البرنامج الذي يمكن أن يجمع المكونات المحتملة «للتيار الثالث» أن إمكانية الائتلاف بين مختلف هذه المكونات على مجمل موضوعات البرنامج السياسية والاقتصادية والاجتماعية كما يلي:

- ائتلاف يضم حزب الشعب «وفدا» وجبهة النضال وباقي فصائل منظمة التحرير الصغيرة التي لها حضور في الأراضي المحتلة، إضافة إلى كتلة «الطريق الثالث» و «المبادرة الوطنية» وشخصيات اجتماعية وسياسية وكادرات في منظمات المجتمع المدني فهؤلاء جميعاً يلتقون حول برنامج اقتصادي يتمثل في دولة الرفاه أو الرعاية، وبرنامج اجتماعي يعتمد على مبادئ العلمانية والديمقراطية والحرية والمساواة وخاصة مساواة المرأة بالرجل، والتعددية السياسية.
- الجبهة الديمقراطية تتفق مع مكونات هذا الائتلاف في كل شيء ما عدا البرنامج الاقتصادي حيث ترى من الخطأ اعتماد اقتصاد السوق في هذه المرحلة.
- الجبهة الشعبية تعتقد أنها يمكن أن تكون جزءاً من ائتلاف يساري يضم «الجبهة الديمقراطية وحزب الشعب وفدا وشخصيات يسارية» ولكن على قاعدة أيديولوجية صارمة وبحيث تكون الجبهة قائدة هذا الائتلاف ومقررة فيه ومع ذلك ترى الجبهة الشعبية أنه يمكن أن يتشكل اصطفاً مؤقت يضم أيديولوجيات مختلفة وأحزاباً وقوى ومؤسسات وشخصيات ذات برامج وتوجهات متباينة لكنها تتفق جميعها على تشكيل تجمع كبير ما بين قطبي «حماس» و «فتح»، ويرون أن هذا الاصطفاً يجب أن يأخذ الطابع المؤقت لأن له مهمة وينتهي بانتهاء هذه المهمة التي يجب أن تكون كسر هذا الاستقطاب وإعادة الاعتبار للديمقراطية وترتيب البيت الفلسطيني الداخلي على أسس متينة^{٢٨}.

^{٢٨} مقابلة مع جميل المجدلوي: مصدر سابق.

- بعض شخصيات التيار الليبرالي وخاصة قطاع رجال الأعمال يمكنهم أن يكونوا في إطار الائتلاف الواسع لأنهم يتفقون مع كل ما ورد أعلاه في البرنامج العام له، وبعضهم يعتقد انه لكي تتجح فكرة التيار الثالث لا ينبغي أن تنضم إليه أحزاب سياسية وإنما شخصيات وأفراد خوفاً من التأثير السلبي للأحزاب على سير العمل، وينظرون إلى تجربة نداء من أجل فلسطين كنموذج لما يمكن أن يقود إليه التدخل الحزبي السلبي.^{٢٩}
- «المبادرة الوطنية الفلسطينية» يمكن أن تكون أيضاً جزءاً من الائتلاف الواسع ولكن هذا يتطلب أن تحدد برنامجها بوضوح.

شكل الائتلاف الممكن لعناصر ومكونات «التيار الثالث» المحتملة :

قبل الحديث عن الشكل المحتمل للائتلاف لا بد من توضيح بعض الفروق في الأشكال والخيارات الممكنة لمثل هذا الائتلاف وهي: الحزب أو الجبهة الوطنية أو الحركة السياسية أو الحركة الاجتماعية.

- الأحزاب السياسية: «هي أدوات للتنظيم والتعبئة والتمثيل وبالتالي مطالبة بطرح الحلول لمشكلات مجتمعاتها». وهذا ما يميزها عن غيرها من الأشكال التنظيمية الأخرى. فالأحزاب في العادة تحمل آراء ومقترحات حول القضايا الرئيسية التي يواجهها المجتمع أو فئات أو طبقات اجتماعية منه وهي في العادة تطرح آراء حول هذه القضايا وتعمل من أجل أن تستقطب التأييد لمواقفها وخطها وللتأثير على الرأي العام وعلى القرار السياسي والموقف والتوجهات والرؤى التي تحملها الأحزاب هي مبرر مساعيها للوصول إلى مواقع متنفذة في السلطة وفي الهيئات التشريعية.^{٢٠}
- والحركات السياسية: هي أشكال تنظيمية أقل تحديداً ووضوحاً من الحزب السياسي وبعضها يأخذ سمات الأحزاب السياسية، وهذا تشخيص يسري على التنظيمات السياسية الفلسطينية^{٢١}.
- أما الجبهة الوطنية: فهي شكل ائتلافي بين أحزاب وربما مجموعات وشخصيات مستقلة لكل حزب فيها هيكله التنظيمية وبرامجه المستقلة، ولكنها تلتقي حول برنامج محدد

^{٢٩} مقابلة مع علي أبو شهلا: مصدر سابق.

^{٢٠} جميل هلال: التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية بين مهام الديمقراطية الداخلية والديمقراطية السياسية والتحرر الوطني، رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لأبحاث الديمقراطية، ٢٠٠٦.

^{٢١} المصدر السابق.

تعمل معاً من أجل تحقيقه، وعلى الأغلب تنشأ في الجبهة الوطنية هيئة قيادية تجمع ما بين قيادات الأحزاب والمجموعات المختلفة لكي تقود عمل الجبهة وقد عمل بهذا الشكل في العديد من البلدان التي كانت ترزح تحت الاستعمار.

- وبخصوص الحركات الاجتماعية: فهي بالعادة اقل تنظيماً من الأحزاب السياسية ولا تتم عضويتها بالوضوح كما هو الحال في معظم الأحزاب السياسية وقد يغلب على نشاطاتها الموسمية أو الظرفية (كالاعتصامات والمظاهرات والإضرابات) لأنها تتبنى في العادة قضية معينة واحدة وتعمل من أجلها. لكن بعض الحركات الاجتماعية تسعى لأن تصبح أكثر تنظيماً وذات عضوية رسمية وكادر تنظيمي أو إداري متفرغ كما هو الحال في الكثير من الاتحادات والنقابات لكنها لا تسعى كالأحزاب السياسية إلى استلام السلطة^{٣٣}.

وعلى ضوء التعريفات الواردة أعلاه ومجمل المقابلات والحوارات التي أجريت مع العديد من الشخصيات، يمكن تحديد الأشكال الائتلافية كما يلي:

- تستبعد الفصائل والقوى والمنظمات وعدد كبير من الشخصيات إنشاء حزب أو حركة سياسية موحدة في هذه المرحلة، وذلك على ضوء فشل المحاولات العديدة لتكوين أحزاب جديدة. وحيث يحمل هذا الخيار بالضرورة تفكيك الأحزاب والمنظمات القائمة ودمجها في إطار تنظيمي واحد، خاصة لان قيادات التنظيمات نمت لنفسها أهدافاً وحياتاً خاصة لا تستطيع التخلي عنها، وهناك عصبوية وفتوية وأمراض تنظيمية عالقة بالكثير من هذه القيادات.

- في ظل إصرار القوى والأحزاب والمنظمات على إبقائها على استقلاليتها التنظيمية والبرنامجية فالشكل الأنسب هو تشكيل جبهة وطنية (أو كتل وطني ديمقراطي) تضم أوسع ائتلاف للقوى والشخصيات والمنظمات المتفقة على البرنامج الموحد فهذا يمنحها الحق في العمل المستقل والعمل الجبهوي في نفس الوقت. وبعض الشخصيات تعتقد أن من الخطأ الآن أن يجري حل الأحزاب والمنظمات لصالح إطار تنظيمي واحد بسبب الحاجة إلى قدرة هذه الأحزاب على حشد المؤيدين وتنظيم النشاطات والفعاليات.

- الذين يرون صعوبة الاتفاق حول مكونات البرنامج أو أي جزء منها يرغبون في تجميع أكبر عدد ممكن من التنظيمات والشخصيات حول قضايا معينة يجري العمل من أجلها، مما يحقق تمريناً جيداً للعمل المشترك ويساهم في تعزيز التقارب بين المجموعات المختلفة،

^{٣٣} المصدر السابق.

وهكذا يجري التوحد تدريجياً نحو تشكيل جبهة وطنية وربما في مراحل لاحقة أحزاب أو حركات سياسية. والشكل الائتلافي المناسب الذي ينصب حول قضية واحدة هو الحركات الاجتماعية .

- تريد بعض الشخصيات ائتلاًفاً يستثني الأحزاب السياسية ويتعامل مع أعضائها كأفراد.
- ربما يكون الشكل الأفضل في هذه المرحلة للائتلاف بين مختلف القوى والفئات والشخصيات المكونة «للتيار الثالث» هو ابتداء شكل غير منظم يعتمد على النضال من أجل قضايا محددة، بحيث يتغير هذا الشكل بصورة مرنة وفقاً لطبيعة التحالفات التي تفرضها القضية المحددة، وأشكال العمل المناسبة.

استخلاصات وتوصيات :

- لم يثبت أن فشل المحاولات الائتلافية السابقة كان فقط لوجود خلافات سياسية أو غيرها، وعلى الأغلب كانت الخلافات مفتعلة ونابعة بالأساس من التعصب التنظيمي والفئوي ومن حرص على مصالح وامتيازات مكتسبة ذاتية وفئوية ، وجزء منها مرده إلى التمسك والجمود التنظيمي والنخبوية العالية. وجزء منها عائد للتمترس خلف مواقف سياسية وأيديولوجية لم تجر مراجعتها وفق التجربة وعلى ضوء الواقع الملموس.
- المكونات المفترضة «للتيار الثالث» يمكن أن تضم: الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية وحزب الشعب وفدا والمبادرة الوطنية وكتلة الطريق الثالث وفصائل منظمة التحرير الصغيرة التي لها حضور معين في الأراضي الفلسطينية، وشخصيات من المنظمات غير الحكومية وشخصيات اجتماعية ووطنية وملتزمين وأكاديميين وإعلاميين ورجال أعمال، ويمكن أن تضم إسلاميين متورين لا مشكلة لديهم مع العلمانية، وكذلك شخصيات من «فتح».
- وفي هذا السياق هناك تقديرات بأن هذا التيار سيكون أقدر على الاستمرار إذا كان ذا نواة يسارية تستطيع أن تستقطب اتجاهات ليبرالية حسب القضايا المطروحة، خاصة إذا ما قدر لهذه الفكرة أن تنطلق وترى النور وتقدم شيئاً جديداً مختلفاً عما هو موجود.
- مساحة اللقاء بين المكونات المذكورة أعلاه كبيرة والقضايا الخلافية يمكن تجاوزها في إطار البحث عن قواسم مشتركة، وبالذات فيما يخص القضية الوطنية.
- هناك حاجة ماسة لتجاوز المعضلات التي أفشلت المحاولات السابقة بمعنى أن هناك ضرورة لاستيعاب التعددية ضمن هوية فكرية وسياسية متبلورة إلى حد ما، داخل أي إطار

يجري تشكيله والاحتكام إلى قواعد الديمقراطية أي اتخاذ القرارات بالأغلبية وعدم حصول أي طرف أو شخص على حق الفيتو.

• المستقلون في هذا التيار يشكلون القاعدة الأبرز والأهم، لأن قواعد التنظيمات الموجودة بين حركة «فتح» والحركات الإسلامية تشكل نسبة ضئيلة من المجتمع إذا أخذنا بالاعتبار نتائج الانتخابات التشريعية السابقة. وبالتالي إذا لم يعتمد هذا التيار بشكل رئيسي على المستقلين سوف يبقى هامشياً. هذا بالإضافة إلى أن هناك شخصيات مستقلة لها وزن سياسي واجتماعي كبير وتلعب دوراً مؤثراً في المجتمع من خلال مواقعها المختلفة. وهناك بطبيعة الحال شخصيات كانت سابقاً في الأحزاب وخرجت منها بسبب ضيق الصيغ التنظيمية لهذه الأحزاب بتنوع وتباين واختلاف الرؤى والمواقف في الموضوعات المختلفة خاصة وأن معظم التنظيمات تعتمد فعليا على المركزية وتتوارث أشكالاً أبوية من التنظيم. كما أن هناك نشطاء المنظمات الأهلية الذين تربوا على أنماط من العمل أكثر انفتاحا وديمقراطية لأسباب مختلفة. وجزء كبير من هؤلاء يحملون أفكاراً علمانية وديمقراطية متنورة.

• «التيار الثالث» لا بد أن يكون جزءاً من منظمة التحرير يتبنى برنامجها السياسي ومبادئ وثيقة الاستقلال التي تنص على المساواة بين الجنسين والديمقراطية والعلمانية. وبما أن معظم مكونات هذا التيار نشأت في الحاضنة التي خلقتها المنظمة من المنطقي أن المكان الطبيعي لهذا التيار هو البيت الذي تمثله المنظمة.

• مع أن الغالبية يتفقون على شكل الجبهة الوطنية أو التكتل الديمقراطي إلا أنه قد يكون من المناسب كخطوة أولى أن يتم تشكيل إطارات تسيقية فضفاضة ومتحركة تضم أوسع كادر من الأطراف المعنية بحيث يجري العمل على قضايا محددة بشكل جماعي كقضية ازدواجية السلطة والصراعات الداخلية والفلتان الأمني والفساد والتشريعات الاجتماعية وحقوق المرأة ورعاية الشباب وغيرها، وهنا من الضروري أن يتميز هذا الإطار بموقف واضح ومتميز عن القطبين الآخرين وخاصة في القضايا المعيشية وقضايا الممارسة الديمقراطية وتطبيق العدالة الاجتماعية، وذلك لتعزيز آليات العمل المشترك والثقة بين مختلف الأطراف. ثم الانتقال إلى شكل أرقى تنظيمياً وصولاً إلى الائتلاف الجبهوي ولاحقاً إلى الحركة السياسية التي تعتبر أفضل وأكثر تطوراً وتتسجم مع روح العصر.

المصادر المستخدمة:

المصادر المكتوبة:

١. جميل هلال: التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية بين مهام الديمقراطية الداخلية والديمقراطية السياسية والتحرر الوطني، رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لبحاث الديمقراطية، ٢٠٠٦.
٢. البرنامج الانتخابي لقائمة «فلسطين المستقلة» لانتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني لسنة ٢٠٠٦.
٣. البرنامج الانتخابي لقائمة «الطريق الثالث» لانتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني لسنة ٢٠٠٦.
٤. البرنامج السياسي للاتحاد الديمقراطي الفلسطيني «فدا».

المقابلات:

١. مقابلة مع جمال زقوت (شخصية وطنية مستقلة): غزة، ١٥/١٢/٢٠٠٦.
٢. مقابلة مع تيسير عاروري (شخصية وطنية مستقلة): رام الله، ٢/١١/٢٠٠٦.
٣. مقابلة مع أحمد الشبلي (الأمين العام لجبهة التحرير الفلسطينية): غزة، ٢/١١/٢٠٠٦.
٤. مقابلة مع جميل المجدلاوي (عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية): غزة، ٣/١١/٢٠٠٦.
٥. مقابلة مع قيس عبد الكريم (عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية): رام الله، ٧/١١/٢٠٠٦.
٦. مقابلة مع رجب أبو سريّة (أديب وكاتب صحفي): غزة، ١٥/١٢/٢٠٠٦.
٧. مقابلة مع علي أبو شهلا (رجل أعمال): غزة، ١٥/١٢/٢٠٠٦.
٨. مقابلة مع صالح رأفت (الأمين العام لـ «فدا»): رام الله، ٧/١١/٢٠٠٦.
٩. مقابلة مع رباح مهنا (عضو مكتب سياسي في الجبهة الشعبية): غزة، ١٨/١٢/٢٠٠٦.
١٠. مقابلة مع خالدة جرار (عضو المكتب السياسي في الجبهة الشعبية): مقابلة، رام الله، ٧/١١/٢٠٠٦.



- ١١ . مقابلة مع عماد الفالوجي (شخصية إسلامية مستقلة): غزة، ١٥/١٢/٢٠٠٦.
- ١٢ . مقابلة مع صالح زيدان (عضو مكتب سياسي في الجبهة الديمقراطية): غزة، ١٥/١٢/٢٠٠٦.
- ١٣ . مقابلة مع بسام الصالحي (عضو المجلس التشريعي/الأمين العام لحزب الشعب): رام الله، ١٤/١٢/٢٠٠٦.
- ١٤ . مقابلة مع نائلة عايش (مديرة مركز شؤون المرأة): غزة، ٤/١٢/٢٠٠٦.
- ١٥ . محضر ورشة عصف ذهني عقدها برنامج دراسات التنمية- جامعة بيرزيت، غزة، ١٥/١٠/٢٠٠٦.



المشارك في أجندة القوى الديمقراطية : البرامج الانتخابية نموذجاً

إعداد: وليد موسى*

مقدمة :

لعل من أبرز الملاحظات التي تفرض نفسها على المتخصص لبرامج القوى المرشحة لتكوين «التيار الثالث»-والتي تعرف هنا على أنها القوى والفصائل والأحزاب من خارج «فتح» و«حماس» على اعتبار أنهما التياران الرئيسيان المسيطران على الساحة الفلسطينية- هي أن نقاط الالتقاء أكثر بكثير من نقاط الخلاف، فالديباجة لكل برنامج على حدا تدل وبوضوح كبير على التقارب في الثوابت خاصة السياسية، رغم الاختلاف في المنطلقات النظرية لكل طرف، والتي تتراوح أيدولوجياً بين محورين رئيسيين متناقضين: منطلقات اشتراكية ينادي بها بالشكل الأوضح «الجبهة الشعبية» من جهة، ومنطلقات ليبرالية يعبر عنها بشكلها الأوضح كذلك «الطريق الثالث» من جهة ثانية، وقوى ديمقراطية وطنية تقترب من هذا حيناً ومن ذاك حيناً آخر.

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الورقة البحثية إلى الإجابة عن تساؤلات محددة، ترتبط بمضمون البرامج الانتخابية لهذه القوى التي تشكل افتراضاً «التيار الثالث» في الساحة الفلسطينية، ولهذا الغرض، سوف تحلل الورقة «البرامج الانتخابية» لانتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني لعام ٢٠٠٦، لكل من قائمة «أبو علي مصطفى» التابعة للجبهة الشعبية وقائمة «البديل» المكونة من تحالف الجبهة الديمقراطية وحزب الشعب والاتحاد الديمقراطي الفلسطيني «فدا» ومستقلين، إضافة إلى برنامج قائمة «الطريق الثالث»، و«فلسطين المستقلة» (تحالف ما بين المبادرة الوطنية الفلسطينية ومستقلين)، علماً أن المنهج المتوخى يعتمد بشكل أساسي على منهجية تحليل المضمون التي تساعد على دراسة الموضوع بحيادية وموضوعية. ويمكن تلخيص أهم التساؤلات المبسوثة في هذا السياق على الشكل التالي:

* باحث، حاصل على شهادة الماجستير في علم الاجتماع من جامعة تونس.

١. هل نحن أمام رؤية واحدة لهذه الأطراف أم رؤى مختلفة ؟
٢. ما هو المشترك وما هو المختلف في هذه البرامج ؟
٣. هل ثمة إمكانية لاتفاق حد أدنى لهذه البرامج ؟

أوجه الاتفاق^١ :

إن نقاط الاتفاق ما بين القوى المرشحة لتكوين «التيار الثالث» أكثر من الاختلافات، ويمكن في هذا المجال الحديث عن الاتفاق في المجالات التالية:

المجال الأول: التمسك بالثوابت الوطنية للشعب الفلسطيني كالدولة المستقلة في حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس، ولو مرحلياً كما ترى الجبهة الشعبية، وحق اللاجئين في العودة إلى ديارهم.

المجال الثاني: التمسك بالشرعية الدولية كحل سياسي للقضية الوطنية، واعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

المجال الثالث: الاتفاق على أن مقاومة الاحتلال حق وواجب وطني، رغم الخلاف على الشكل المُتبع، ففيما تؤيد الجبهة الشعبية الكفاح المسلح، تدعو الفصائل الأخرى إلى اعتماد العمل الجماهيري السلمي في مواجهة الاحتلال.

المجال الرابع: معارضة الفساد والإجماع على ضرورة محاربتة، وطرح رؤى متقاربة حول آليات التحول الديمقراطي داخل المجتمع والسلطة، مثل الفصل بين السلطات الثلاث (القضائية والتشريعية والتنفيذية) والتداول السلمي للسلطة، ووضع حد للفلتان الأمني، والمساءلة والشفافية، وطرح شبكة نظام ضمان اجتماعي تغطي الفئات الأكثر فقراً وحرماناً، بما في ذلك التأكيد على مساواة المرأة بالرجل وخلق نظام للفرص والمساواة للمواطنين.

بيد أن هذا الالتقاء لم يحل دون وجود خلافات حول التفاصيل، تتعلق بالمنطلقات النظرية والتطبيق لكل طرف على حدا، كما يبقى التساؤل عن ضمانات تطبيق هذه البرامج على أرض

^١ كما بينا فقد تم الاعتماد في هذه الورقة على البرامج الانتخابية لكل من:

١. قائمة البديل (ائتلاف الجبهة الديمقراطية وحزب الشعب وفدا ومستقلين).
٢. قائمة فلسطين المستقلة (مصطفى البرغوثي والمستقلون).
٣. قائمة الشهيد أبو علي مصطفى (الجبهة الشعبية).
٤. قائمة الطريق الثالث.

الواقع مطروحا في ظل الظروف المعقدة والمتشابكة التي تمر بها القضية الفلسطينية. والآن، سنحاول التطرق بمزيد من التفصيل إلى نواحي الاتفاق في ثلاثة مجالات هي: السياسة والاقتصاد والمرأة:

أولاً: في الموضوع السياسي

يبدو من نافذة القول الإشارة إلى امتداد مكونات القوى الديمقراطية على الساحة الفلسطينية بين فصائل تكتسب مكانتها من شرعية تاريخية ونضالية، وأطر حديثة العهد تعتمد على المنظمات غير الحكومية ونقد الواقع الراهن ومحاولة تقديم بديل له في سعيها لإيجاد مكانة لها على الخارطة السياسية الفلسطينية. بيد أن هذه القوى ورغم تاريخية وجودها أو استنادها إلى جانب مؤسساتي، أو الاثنيين معا، لم تستطع تشكيل مخرج من حالة الاستقطاب الثنائي بين حركتي «فتح» و«حماس»، وقد اثبتت الانتفاضة الثانية بشكل جلي عدم قدرة هذه الأحزاب والقوى على صياغة منظور جديد يحدد الأهداف المرحلية والاستراتيجية للنضال، ويأخذ بعين الاعتبار التغيرات الإقليمية والدولية ويوظفها في صالح القضية الوطنية، فما حدث كان أشبه بصراع على احتكار شرعية المقاومة بين الفصيلين الأكبرين «فتح» و«حماس»، في حين حاولت فصائل أخرى إما مجاراتهما لكن دون أن تصل لمستواهما، أو ابتداء أشكال مقاومة أخرى - كالنضال السلمي- لكن دون أن تحقق إنجازات أو شعبية عالية.

على كل حال، تلتقي القوى المذكورة أعلاه وعدد كبير من الشخصيات الوطنية والاجتماعية بما في ذلك منظمات «المجتمع المدني» على اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، خلافا لحركة «حماس» التي سعت دوماً إلى تغيير الخريطة السياسية الفلسطينية، عبر رفض الاعتراف بمنظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وهي بذلك لم تقدم حلاً بل زادت من حدة الاستقطاب المجتمعي والسياسي.

كما بينا، تتفق هذه الأطراف، بتنوع، على برنامج منظمة التحرير المتمثل بإقامة دولة فلسطينية مستقلة في حدود عام ١٩٦٧، وإيجاد حل عادل لقضية اللاجئين على أساس القرار الدولي ١٩٤، يضاف إلى ذلك أنها تلتقي على ضرورة تعزيز المقاومة الشعبية ضد مخططات الاحتلال، وتفعيل التضامن الدولي مع قوى السلام العالمية، الأمر الذي يمكن رده إلى زيادة التضامن الدولي غير الرسمي مع القضية الفلسطينية، خاصة بعد إنشاء جدار الفصل العنصري وما يحمله من معاني العنصرية والخرق للقوانين الدولية.

ثانياً: في الموضوع الاقتصادي

تلقي التغييرات الدولية بثقلها عند الحديث عن هذا الموضوع، ومن أبرز هذه التغييرات العولمة الاقتصادية، وتراجع دور دولة «الرفاه» - حتى على مستوى الدول الأكثر عراقة في هذا الشأن - عن دعم الفئات الأقل حظاً، إضافة إلى السقوط المدوي للتجربة الاشتراكية السوفييتية، وما كانت تمثله من دور مركزي للدولة في التخطيط الاقتصادي^٢. ولا يمكن في هذا الصدد إغفال خصوصية الحالة الفلسطينية المتمثلة بالتبعية للسوق الإسرائيلي، والربط المحكم ما بين البنيتين التحتية الفلسطينية والإسرائيلية، وتحكم إسرائيل بشروط العملية الإنتاجية الفلسطينية وفرض العراقل القانونية والمادية عليها، يضاف إلى ذلك ما نجم عن الحصار الدولي الأخير - بعد الأغلبية التي حازتها «حماس» في المجلس التشريعي وتشكيلها للحكومة - من ارتفاع سريع في نسب البطالة والفقر، وعدد الأسر المحتاجة والمعاقين، الأمر الذي يقتضي وجود أجندة وطنية تأخذ بعين الاعتبار خصوصية الحالة وتتجاوز الاحتكارات الوطنية التي صاحبت تجربة بناء السلطة منذ عام ١٩٩٤.

ونلاحظ في هذا المجال تشابهاً في رؤية القوى ذات المنطلقات اليسارية - مع أننا لا نجد طرحاً يسارياً مميزاً، فعلى سبيل المثال مفهوم «الطبقة» غائب عن كل البرامج -، فالقاسم المشترك بين الجبهة الشعبية والمبادرة الوطنية الفلسطينية وقائمة «البدل» هو الدعوة إلى نظام اقتصادي مختلط (يجمع ما بين نظام السوق الحر والاقتصاد المركزي بدرجات متفاوتة)، رغم أن أدبيات الجبهة الشعبية ما زالت تنطلق من منطلقات اشتراكية ماركسية، أما «الطريق الثالث» الليبرالي التوجه فيتفق مع القوى الأخرى في الدعوة إلى إسناد القطاعات الأقل حظاً والمهمشة كالعمال والنساء والطلاب من خلال شبكة ضمان اجتماعي، فضلاً عن تطوير الموازنة العامة بما يضمن توفير كل أشكال الدعم الممكنة للمتضررين من الجدار والاستيطان.

ثالثاً: المرأة في الأجندة الانتخابية

يبدو الاتفاق على ضرورة تمكين المرأة ومساواتها بالرجل وإنصافها بالحقوق والواجبات سمة غالبية في برامج القوى المرشحة لبناء «التيار الثالث»، ويمكن تلخيص نقاط الالتقاء على الشكل التالي:

^٢ أنطوني جيدنز: الطريق الثالث - تجديد الديمقراطية الاجتماعية، الكويت: المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، ٢٠٠٤. في هذا الصدد يتحدث جيدنز عن تغييرات عميقة بدأتها الأحزاب اليسارية في أوروبا منذ أواخر الثمانينات استجابة للتحديات التي طرحتها فلسفة السوق الحر، وتوسيع الاهتمام بقضايا مثل البيئة والإنتاجية الاقتصادية وتنمية المجتمع المحلي.

١. تعزيز دور ومكانة المرأة في الحياة العامة.
٢. التصدي لثقافة الانتقاص والتهميش، ومعالجة الخلل في قانون الوظيفة العامة لصالح توفير الفرص على المساواة والكفاءة.
٣. العمل على تسريع سن قانون للأحوال الشخصية يحمي كرامة المرأة وحقوقها.
٤. تأمين المساواة الكاملة للمرأة في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتعزيز مكانتها في دوائر صنع القرار.

ورغم ذلك، فالملاحظ أن هذه الأحزاب والقوى السياسية لم تول المشاركة السياسية للمرأة اهتماماً استثنائياً، فحال المرأة في الأحزاب والفصائل الفلسطينية، بما في ذلك اليسارية منها، يتشابه لدرجة كبيرة مع حال المجتمع ذي السيطرة الذكورية الغالبة. ونشير هنا إلى ما يواجه الحركة النسوية من مشاكل، فرغم التوجه نحو إنشاء مراكز خدماتية نسوية تعتمد على التمويل الخارجي، مما زاد من القدرة على الاستقلالية تجاه الأحزاب التقليدية والاستفادة من الخبرات المستوردة العلمية والفنية، غير أن هذا التحول زاد من حدة الانقسام بين قيادة المؤسسات النسوية النخبوية والقاعدة الجماهيرية لها، نظراً لطبيعة المشاريع المقدمة والمرتبطة بأجندة لا تعكس الاحتياجات الحقيقية للمرأة الفلسطينية في غالب الأحيان، حيث أن المشاريع المقدمة من المنظمات غير الحكومية لم تكن تستهدف تنظيم النساء أو حتى بناء صلة مستمرة معهن، ولكن بالأساس نشر الوعي بين صفوفهن حسب الخطة والميزانية المقررة للمشروع، الأمر الذي لم يكن كافياً لجعل النساء قوة منظمة قادرة على تحقيق ما تريد^٢، وهو ما انعكس على إمكانية تشكيل تيار ديمقراطي نسوي داخل الحركة النسوية. ويبدو أن العوامل السابقة مجتمعة قد أهدت ضراً جسيماً بالتمثيل النسوي في المجلس التشريعي الأخير، حيث لم تتجاوز نسبة النساء فيه ١٢ بالمائة من عدد الأعضاء الفائزين، أي بمعدل ١٧ مقعداً من أصل ١٣٢ عضواً، رغم اعتماد نظام «الكوتا» كشكل من أشكال التمييز الإيجابي دعماً لحظوظ المرأة بالوصول إلى مقاعد المجلس التشريعي.

^٢ إصلاح جاد، الحركة النسوية الفلسطينية، مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله ١٩٩٩، ص٧٠.

نتائج واستخلاصات:

يمكننا القول إن عناصر الاتفاق في برامج القوى المرشحة لتكوين «التيار الثالث» تمتد من الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، إلى اعتبار وثيقة الاستقلال الوطني مرجعية سياسية تبنى عليها قاعدة الدولة والمجتمع الفلسطيني، وصولاً إلى اعتماد قرارات الشرعية الدولية كحل عادل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، بما في ذلك الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود ١٩٦٧، والقدس عاصمة لها، وضمان حقوق اللاجئين. ويمكن الجزم هنا -ولكن وبدرجة أقل- أن البرامج الاقتصادية بين معظم الأطراف، وكذلك الاجتماعية ليست هي الأخرى محل خلاف. كما تلتقي هذه الأطراف في رفضها طريقة الحكم التي اتبعتها حركة «فتح» عندما تربعت على عرش السلطة لمدة تزيد عن عشر سنوات، يضاف إلى ذلك أن المشاركة في السلطة لم تعد كذلك مسألة خلافية بعد مشاركة العديد من الفصائل -باستثناء الجهاد الإسلامي- في الانتخابات التشريعية الأخيرة. وبالتالي، أين يكمن الخلاف؟

الاختلاف القائم يرجع بالأساس -بنظر الكثيرين- إلى الأولويات النضالية والتكتيك المرهلي، ومثال ذلك رفض الجبهة الشعبية والمبادرة الوطنية الفلسطينية لخطة خارطة الطريق وأسلوب التفاوض المتبع في مفاوضات أوسلو، ودعوتها إلى التخلي عن اتفاقية (بروتوكولات) باريس الاقتصادية. ولكن العامل الأبرز في عدم الاتفاق هو ذلك الناجم عن التنافس على المقاعد الانتخابية، الأمر الذي خلق تفتتاً كانت نتيجته إخفاق القوى الديمقراطية في خوض الانتخابات بقائمة واحدة، ومن ثم عدم تشكيل كتلة برلمانية موحدة تحد من الاستقطاب بين «فتح» و«حماس» داخل المجلس التشريعي.

المصادر المستخدمة:

١. جاد، إصلاح: الحركة النسوية الفلسطينية، رام الله: مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٩.
٢. جيدنز، انطوني: الطريق الثالث، تجديد الديمقراطية الاجتماعية، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، الكويت ٢٠٠٤.
٣. وثيقة التجمع الديمقراطي: مشروع الوثائق البرامجي للحوار العلي المفتوح، فلسطين ٢٠٠١.
٤. البرنامج الانتخابي لقائمة البديل (ائتلاف الجبهة الديمقراطية وحزب الشعب وفدا ومستقلين) لانتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني ٢٠٠٦.
٥. البرنامج الانتخابي لقائمة فلسطين المستقلة (مصطفى البرغوثي والمستقلون) لانتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني ٢٠٠٦.
٦. البرنامج الانتخابي لقائمة «الشهيد أبو علي مصطفى» لانتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني ٢٠٠٦.
٧. البرنامج الانتخابي لقائمة «الطريق الثالث» لانتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني ٢٠٠٦.

قائمة «البديل» وبناء «التيار الثالث» :

ولادة للجديد أم استمرار للقديم

إعداد: أنور حمام*

مقدمة :

يشهد النظام السياسي الفلسطيني تحولات جديدة غير مستقرة، وخصوصاً تلك الناجمة عن دخول الإسلام السياسي فيه كـمكون أساسي تمثله حركة «حماس»، مقابل التيار التقليدي «الوطني» الذي تمثله حركة «فتح»، الأمر الذي أنتج حالة استقطاب وثنائية في الفكر والممارسة داخل الصف الفلسطيني. وقد دفع هذا الاستقطاب قوى فلسطينية تضررت منه، للبحث في إمكانية خلق «التيار الثالث». ستركز هذه الورقة البحثية الضوء على تجربة قائمة «البديل» الانتخابية (تحالف بين حزب الشعب والجبهة الديمقراطية والاتحاد الديمقراطي الفلسطيني «فدا» ومستقلين) كحالة دراسية، من حيث سياق نشأة هذا التحالف، وظروف تكوينه، وارتباطه بأزمة «اليسار»، ومشروع السلطة والتسوية، إضافة إلى برنامج التحالف، ومكوناته، والبحث في مدى استمراريته، وهل استطاع تجاوز كونه محاولة تحالفية - مصلحية في سياق البحث عن مقاعد في المجلس التشريعي باتجاه بناء «التيار الثالث».

أزمة اليسار الفلسطيني :

عانى اليسار الفلسطيني والعربي منذ نشأته أزمة في فهم الماركسية كأداة تحليل، نتج عنها تقديس للنصوص وعدم مراعاة خصوصيات المجتمع العربي وملابساته المختلفة، كما غاب عن الفكر الماركسي العربي - إن صح التعبير - ربط عملي ما بين الصراع الطبقي والصراع ضد الاستعمار، رغم وجود محاولات نظرية لإحداث هذا الربط، ما أنتج أزمة «بين الفكر والممارسة العملية»¹. وقد دخل اليسار - بما في ذلك اليسار الفلسطيني - أزمة كبرى بعد انهيار الاتحاد السوفييتي الأمر الذي عده كثيرون «انهياراً للمرجعية على المستوى الكوني، وزاد من عمق الأزمة حرب الخليج الثانية وما نتج عنها من ميلاد «للنظام العالمي الجديد» والتغلغل

* باحث، حاصل على شهادة الماجستير في علم الاجتماع من جامعة تونس.

¹ محمد عودة: أزمة الخطاب الماركسي في مصر، مؤسسة عيبال، ١٩٩١، ص ١٢٠.

الأمريكي في المنطقة، وانتشار لمقولة التفاوض - والتوافق على حساب الصراع، وأخيراً جاء «اتفاق أوسلو» ١٩٩٣ ليشكل ضربة قاسية أخرى، فهذا الاتفاق الذي ارتبط «بأوهام خطيرة وخيال جامح وعالمية زائفة» عمق من أزمة اليسار بكافة تنظيماته وأحزابه، وجعله عاجزاً عن تقديم الأجوبة على الأسئلة التي يطرحها الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وأدخله بجملة من المآزق والأزمات المتوالية تنظيمياً ومالياً وفكرياً وبنوياً، وما نتج عنها من حالات «تفكك وترهل وتحلل داخلي»، و«الانقسامات والتشظيات المعلن عنها والمستترة»^١، ومن تجليات هذه الأزمة، قرار الحزب الشيوعي الفلسطيني الخروج من «فخ» الاسم (الشيوعي) باستبداله ليصبح «حزب الشعب»، مع استمراره الحزب ذاته من حيث البناء الهيكلي، أضف إلى ذلك انسحاب بعض المتنفذين من مؤسسات أسسها الحزب أصلاً، استخدمت في البداية كمراكز نفوذ داخله ثم كأرضية لهذه «الانسحابات».

من جهتها، انشقت مجموعة من كوادرات الجبهة الديمقراطية لتشكيل حزب «فدا»، أما الجبهة الشعبية فقد عانت هي الأخرى مجموعة انسحابات لا يستهان بها، خاصة لكوادراتها الوسطية التي تربط القيادة السياسية بالقواعد الجماهيرية. وقد كان جزء من هذه الانسحابات باتجاه مؤسسات ارتبطت بالتمويل الخارجي وبالتسوية السياسية تحت سقف «أوسلو». ما سبق، عمق من أزمة اليسار لتكون النتيجة اختزاله عملياً في نخب من «البرجوازية الصغيرة»، بعيدة عن الجماهير، وبدا هذا اليسار «المبعثر» كفضائل مختلفة، بل ومعارضة أحياناً، وزاد من هذه الأزمة عدم قدرة اليسار وأحزابه على التعاطي مع التطورات السياسية بعد «أوسلو» وبالتالي العجز عن تقديم البدائل حيث لم تفلح فضائل اليسار في أخذ زمام المبادرة، وطرح بدائل مقبولة في إطار إستراتيجية واضحة وواحدة وفعالة^٢.

التسوية والسلطة وتعميق الأزمة :

وقفت قوى اليسار من مسألة اتفاقية «أوسلو» والسلطة الفلسطينية الناشئة عنها بين مؤيد ومعارض، وقد نتج عن ذلك موافقة البعض على المشاركة في مؤسسات السلطة الفلسطينية فيما رفض البعض الآخر لذلك، أو وضع ضوابط على مشاركته. فمثلاً، في الانتخابات العامة الأولى ١٩٩٦، رفضت الجبهتان الشعبية والديمقراطية المشاركة من منطلق رفض التسوية

^١ أكرم النابلسي: سيادة شعبية، حقوق جماعية، مشاركة، بيت لحم: بديل المركز الفلسطيني لحقوق المواطنة واللاجئين، ٢٠٠٣، ص ٢٧.

^٢ خليل الشقافي: التحول الديمقراطي في فلسطين، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ١٩٩٦، ص ٢١.

السياسية الجارية، ولكنهما أبقتا على التزامهما «بمنظمة التحرير وكمعارضة من داخلها»^٤ في حين قرر حزب الشعب و«فدا» خوض الانتخابات. وفيما يتعلق بالعلاقة مع السلطة، كان موقف اليسار مشتتاً في مواقفها إتجاهها، ففي حين رفضت الجبهتان الشعبية والديمقراطية أي مشاركة على المستوى الوزاري أو الأمني، مع السماح لأفرادها بالانخراط بوظائف «غير سياسية»، شارك حزب الشعب و«فدا» وجبهة النضال الشعبي، عبر وزراء لهم في عدة حكومات ترأستها حركة «فتح». على كل حال، مثلت عودة الأمين العام السابق للجبهة الشعبية أبو علي مصطفى (اغتالته إسرائيل عام ٢٠٠١) للأراضي الفلسطينية عام ١٩٩٩، ومصافحة أمين عام الجبهة الديمقراطية نايف حواتمة للرئيس الإسرائيلي عام ١٩٩٩ في جنازة الملك حسين ملك الأردن الراحل، علامات واضحة على تحول في النظر للسلطة رغم عدم المشاركة فيها، إلى حد جعل البعض يعتقد أن الجميع قد أصبح مشاركاً في «التسوية ولكن ليس بالضرورة مشاركاً بالسلطة»^٥، ومقراً عملياً بوجود «أوسلو» دون الاعتراف الرسمي به.

استقطاب ثنائي:

منذ «أوسلو» والمجتمع الفلسطيني يعيش استقطاباً وصراعاً حاداً بين حركتي «فتح» و«حماس»، يمكن ملاحظته من خلال العبارات المتعارضة على شاكلة: «نهج التسوية - نهج المقاومة»، و«السلطة - المعارضة»، و«الإسلامي - العلماني» و«الفساد - الإصلاح» و«الاستسلام - الممانعة»، و«العقلاني والمتنور - الغيبي والظلامي»، و«الأجندة الخارجية - الأجندة الوطنية» و«التمسك بالثوابت - والتنازل عنها»، و«رايات صفراء - رايات خضراء». وقد حاولت كل من «فتح» و«حماس»، إثبات أنها الممثل الأكبر للمجتمع، عبر انتخابات مجالس الطلبة والنقابات والجمعيات والمؤسسات المختلفة. وفي الواقع، فقد ساهم هذا الاستقطاب الثنائي على نحو سلبي على خلق أجواء من الريبة وعدم الثقة وغياب مفاهيم التسامح، وشيوع التحريض والنزعة الاقصائية والطعن في الشرعية. كما واخذ الانقسام شكل سيطرة كل طرف على عدد من المؤسسات وتوظيفها لخدمته على حساب الطرف الآخر، فحركة «فتح» خلقت جسماً بيروقراطياً ضخماً عبر تعيينات لا حصر لها لكوادرها في مؤسسات السلطة وأجهزتها الأمنية ومؤسسات منظمة التحرير ودوائرها، في حين لعبت وسائل الإعلام الرسمية والصحف دوراً بارزاً في الترويج لهذا وتعزيز مكانتها كحام

^٤ مقابلة مع خالدة جرار (عضو المكتب السياسي بالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين/ عضو المجلس التشريعي): رام الله، ٢٠٠٦/١٢/٢١.

^٥ مقابلة مع فريد مرة (ناشط سياسي وراكب العديد من محاولات التحالف بين القوى اليسارية الفلسطينية): رام الله، ١٢/١٨، ٢٠٠٦.

للمشروع الوطني الفلسطيني وللقرار الوطني الفلسطيني المستقل^٦، من جهتها سيطرت حركة «حماس» على شبكة واسعة من الجمعيات الخيرية ولجان الزكاة، واستخدمت المساجد لتعبئة الجماهير، فضلا عن مهاجمتها السلطة الفلسطينية واتهامها بالفساد والتنازل عبر صحف وإذاعات محلية ومواقع الكترونية تابعة لها. وعليه فقد كان من الطبيعي أن تشهد الساحة الفلسطينية تراجعا في التعددية السياسية، وأن تهمش باقي التوجهات والقوى وتجد نفسها على الهامش: فهي لا تشارك في قيادة النظام السياسي الرسمي من جهة، ولا تصدر المعارضة التي احتكرتها «حماس» من جهة أخرى.

محاولات فاشلة لخلق «التيار الثالث»:

كان الخوف من الاستقطاب داخل النظام السياسي الفلسطيني حاضرا في أوساط الأفراد والتنظيمات من غير «فتح» و«حماس» منذ تسعينيات القرن الماضي، الأمر الذي دفع باتجاه التفكير بإيجاد تيار يجمع هذه القوى. أولى المحاولات كانت مع «حركة الإصلاح الديمقراطي» التي كانت محدودة باقتصارها على عدد من أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، وقد أعقب هذه المحاولة ما عرف بـ «الحركة الشعبية الديمقراطية الفلسطينية»، التي ضمت داخلها الجبهتين الشعبية والديمقراطية وحزب الشعب و«فدا» والنضال الشعبي ومستقلين، ولكنها لم تنجح في خلق تيار قادر على خوض الانتخابات التشريعية عام ١٩٩٦، لبروز خلافات بين مكوناتها حول المشاركة في الانتخابات^٧، ويرى البعض أن قرار عدم المشاركة في الانتخابات من قبل العديد من القوى «قد حرم المجلس التشريعي من معارضة قوية وفعالة»^٨.

بعد ذلك شكلت عودة الأمين العام السابق للجبهة الشعبية أبو علي مصطفى للوطن، نقلة نوعية في الحديث عن ضرورة خلق تيار ديمقراطي، فعملية بناء تيار من هذا القبيل تحتاج فيما تحتاج «إلى تنظيم-حزب قوي وقائد قوي أيضا»، وبعودته، بدأت جملة من الحوارات بين الأطراف ذاتها، وتم الاتفاق على تشكيل ما عرف بـ «التيار الوطني الديمقراطي»، وتم التغلب على إشكاليات وعقبات تقليدية طالما مثلت حالة انقسامية بشأن مواضيع تتعلق بالسلطة والمشاركة فيها، والخروج بتصور حول ما هو المطلوب من السلطة لتقرير المشاركة فيها من

^٦ شكل هذا الشعار الأكبر والأبرز لحملة فتح الانتخابية في انتخابات المجلس التشريعي ٢٠٠٦.

^٧ مقابلة مع تيسير عاروري (سياسي وأكاديمي شارك وواكب العديد من محاولات التحالف بين القوى اليسارية): رام الله، ٢٠٠٦/١١/٢٨.

^٨ يزيد الصايغ و خليل الشقاقي: إصلاح مؤسسات السلطة الفلسطينية - التقرير الختامي، تقرير فريق العمل المستقل لتقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية، منشورات مشروع الولايات المتحدة والشرق الأوسط، ص ٢٥.

عدمها، وقد تمت صياغة رؤية سياسية واجتماعية لهذا التيار، والبدء بصياغة أوراها التنظيمية، ولكن اغتيال أبو علي مصطفى، وتصاعد الانتفاضة، واجتياح الضفة الغربية، كل ذلك حال دون استمرار الحوارات⁹. ومرة أخرى جرت محاولة لتشكيل «التجمع الوطني الديمقراطي»، الذي بدوره فشل وكانت الضربة القاضية له هي انتخابات المجلس التشريعي ٢٠٠٦ لعدم قدرته على بلورة آلية لخوض الانتخابات المحلية والبلدية والرئاسية، وعمليا فإن التجمع الديمقراطي لم ينضج لأسباب متعددة منها أن الظروف لم تتضح لكي يتم العمل بشكل جماعي¹⁰، ولعدم جدية ترجمة ما يتم الاتفاق عليه لآليات عمل من أجل تحويل التجمع الوطني الديمقراطي من يافطة وبرنامج سياسي إلى قوة على الأرض تخوض الانتخابات، ولغياب الإرادة السياسية عند القوى المختلفة التي يمكن أن تشكل رافعة للتجمع¹¹، فالصراع ظل صراعاً دائماً على السلطة والنفوذ داخل قوى اليسار، ومحاولة للحفاظ على سلطة هذه الأحزاب «الرمزية» المبنية على تصورات لا تزال ترتبط بالماضي الذي جرى عليه تحولات جوهرية دون أي اعتراف حقيقي بهذه التحولات من قبل قيادة اليسار.

الانتخابات الرئاسية والبلدية كحافز تمهيدي:

أكدت التجربة فشل قوى اليسار والمستقلين الفلسطينيين في تشكيل «التيار الثالث» في كل المحطات التي افترضت البحث عن وجود مثل هذا التيار سواء في الانتخابات الرئاسية أو المحلية- البلدية، أو الانتخابات التشريعية لاحقا، رغم العديد من الحوارات المعمقة بين أقطاب هذا اليسار من أجل إيجاد مرشح يمثلهم في الانتخابات الرئاسية. فعلى سبيل المثال، ترشحت ثلاث شخصيات «ديمقراطية» لمنصب الرئاسة في الانتخابات الرئاسية الأخيرة ضد مرشح «فتح» محمود عباس «أبو مازن» عام ٢٠٠٥، فحزب الشعب رشح أمينه العام بسام الصالحي، والجهة الديمقراطية رشحت عضو مكتبها السياسي تيسير خالد، فيما ترشح مصطفى البرغوثي أمين عام «المبادرة الوطنية الفلسطينية» ودعمته الجبهة الشعبية (رغم عدم رضا القواعد التنظيمية عن هذا الدعم، واحتجاجهم بطرق عدة عليه). وبحسب المراقبين فإن «الفشل» في التوصل لمرشح واحد يعود إلى الأسباب ذاتها المكررة التي حالت دون خلق «التيار الثالث»، وأهمها الفوقية والشخصانية، فكل المفاوضات التي جرت في هذا الإطار ظلت على الدوام محكومة بأجندة خفية تتمحور حول الشخص الأقدر على تمثيل هذا التيار.

⁹ مقابلة مع فريد مرة: مصدر سابق.

¹⁰ مقابلة مع حيدر عوض الله (عضو المكتب السياسي لحزب الشعب): رام الله، ٢٦/١١/٢٠٠٦.

¹¹ مقابلة مع أحمد مجدلاوي (عضو المكتب السياسي لجبهة النضال الشعبي): رام الله، ٢٣/١١/٢٠٠٦.

بدورها مثلت الانتخابات المحلية - البلدية بمراحلها الأربع إخفاقاً جديداً للقوى اليسارية والديمقراطية في تشكيل تحالف، يمثل «نقطة ارتكاز» لائتلاف أوسع تخاض على أساسه الانتخابات التشريعية، فقد خضعت هذه الانتخابات (المحلية) إلى تجاذبات جهوية وعشائرية إضافة إلى استقطاب حاد بين «فتح» و«حماس». في هذه الانتخابات كذلك، بقيت قوى اليسار مغيبة على نحو مريع، باستثناء نجاحات قليلة حققها مرشحون «ديمقراطيون» في إطار تحالفات عائلية وعشائرية وحزبية، واللافت للانتباه أن أيّاً من أحزاب اليسار لم يستطع الاتفاق حتى داخلياً على اسم واحد لقوائمه يعممها على كافة المواقع لتخاض الانتخابات المحلية تحت رايتها، فقد وجد عدد هائل من أسماء القوائم، لدرجة أصبح معها يصعب التمييز لمن هذه القائمة ولمن تلك^{١٢}.

الانتخابات التشريعية وتراكم الفشل بإيجاد تيار وطني ديمقراطي؛

بعد الفشل في الانتخابات الرئاسية والبلدية تعززت فكرة إيجاد قائمة تعبر عن التيار الديمقراطي «كقوة وازنة» بين «فتح» و«حماس»، وكتعبير عن قوى سياسية واجتماعية حقيقية وليست طارئة أو مفتعلة، قادرة على الدفاع عن رؤيتها الاجتماعية والسياسية^{١٣}. وكالعادة، جرت داخل القوى والأفراد الذين ينتمون إلى هذا «التيار الديمقراطي» حوارات مكثفة، وطرحت مسائل تتعلق بطبيعة التحالف وفيما إذا كان يسارياً أم ديمقراطياً الطابع، كما تم نقاش مسائل السلطة الفلسطينية والموقف من الاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل. وقد أنتجت هذه الحوارات توافقاً حول القضايا السياسية والبرامجية، وفي نفس الوقت، لم تستطع جسر الهوة حول قضايا أخرى.

ولكن السبب الرئيسي في عدم الاتفاق يعود في نظر الكثيرين إلى الاختلاف حول ترتيب الأسماء داخل القائمة الانتخابية، وفي محاولة لحل المشكلة، اقترحت الجبهة الديمقراطية إجراء انتخابات تمهيدية يشارك فيها جميع أنصار ومؤيدي القوى الراغبة بالتحالف، ليتم ترتيب القائمة بناء على نتائجها، ولكن العديد من القوى رفضت هذه الآلية^{١٤}، ما لم يترك سوى خيار «التوافق» الذي اصطدم بدوره بخلافات حادة في تقدير القوى لأوزانها، ومن ذلك الخلافات

^{١٢} من هذه الأسماء أبناء البلد، التغيير والديمقراطية، وطن، نعلين الموحدة، شهداء قبياء، تحالف فلسطين الغد والبناء والتطوير، البناء والتطوير، الوفاء، بلدنا، العمل والتطوير، اتحاد أبناء القرية، قائمة العلم، الشهيد غسان البرغوثي، أبناء البلد المستقلة، المبادرة، كفر لاقف موحدة، البيرة للجميع، نابلس للجميع.

^{١٣} مقابلة مع حيدر عوض الله: مصدر سابق.

^{١٤} مقابلة مع قيس عبد الكريم (عضو المجلس التشريعي عن قائمة «البديل»/عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية)، نسخة إلكترونية، تم الاطلاع عليها بتاريخ ٢٠٠٦/١٢/١٥:

حول من يرأس القائمة، هل هو الأمين العام للجبهة الشعبية القابع في السجن أحمد سعادات بما يمثله كذلك من حالة رمزية، أم مصطفى البرغوثي وحجم الأصوات العالية نسبياً التي حاز عليها في الانتخابات الرئاسية.

هاجس نسبة الحسم وولادة تحالف «البديل»^{١٥} :

كان ثمة استجابة إذاً في الوصول إلى اتفاق شامل يضم جميع القوى المرشحة لتكوين «التيار الثالث»، وقد أدى ذلك في النهاية إلى أن يقتصر الائتلاف على ثلاث قوى هي الجبهة الديمقراطية وحزب الشعب و«فدا» إضافة إلى عدد من الشخصيات المستقلة، أما «جبهة النضال الشعبي» فقد انسحبت بعد إصرار بعض القوى على إعطائها الترتيب السادس في القائمة^{١٦}، حيث تم وان متأخراً الاتفاق بين هذه الفصائل الثلاثة على طبيعة توزيع المقاعد، خاصة المقاعد الأولى فيها، والتي جاءت كالتالي: المقعدان الأول والرابع للجبهة الديمقراطية، المقعدان الثاني والخامس لحزب الشعب، المقعد الرابع لـ «فدا». ويشير البعض إلى تركيز الحوارات التي سبقت تشكيل «البديل» بالأساس حول ترتيب القائمة، حيث لم يحدث جدل جدي حول البرامج التي تم التوافق عليها أوتوماتيكياً، وللحقيقة، ما كان لهذا التحالف أن يتم لولا المرونة التي أبدتها حزب الشعب و«فدا» في قبولهما ترتيب الأسماء الأولى بالقائمة كما وردت أعلاه. ورغم توافر رغبة في أن يكون «البديل» نواة حقيقية «للتيار الثالث»، بأن يجلب إليه القوى والأحزاب والكفاءات والمستقلين مستقبلاً، تقرر الأطراف المشاركة في هذا التحالف باعتباره تكتيكاً فرضته ضرورة آنية، فهو «تحالف انتخابي بالأساس» وبالتالي لا يجب المغالاة بالتفاؤل «فقد يحدث اختلاف في أية لحظة وينفطر عقده»^{١٧}.

على كل حال، فقد كان إنشاء «البديل» ضرورة انتخابية فرضتها مجموعة من الأسباب منها: هاجس اجتياز نسبة الحسم (٢٪ من الأصوات)، وتجانس مكونات «البديل» في الرؤية الاجتماعية والسياسية، إضافة إلى إيصال إشارات إيجابية «للجمهور الديمقراطي» بقدرة هذا التحالف على تجاوز المحاصصات التي وقفت دوماً كعقبة أمام أي تشكيل لتيار أو تجمع ديمقراطي فلسطيني حقيقي. في المقابل، تشير المعطيات إلى أن «البديل» لم ينجح في فتح نقاش حقيقي يستميل

^{١٥} يشيع استخدام كلمة «البديل» في أوساط اليسار العربي عموماً، فكثيراً ما يطلق اليسار العربي على نفسه لقب «البديل الديمقراطي»، بدوره يعرف حزب العمال الشيوعي التونسي يعرف بالبديل، وناشطو مواجهة العولمة في سوريا بهذا الاسم كذلك.

^{١٦} مقابلة مع حيدر عوض الله: مصدر سابق.

^{١٧} هذا الأمر تؤكدته المقابلاتان اللتان أجريتا مع حيدر عوض الله، وسهام البرغوثي (عضو المكتب السياسي لـ «فدا»): رام الله، ٢٠٠٦/١٢/١٨.

عبره قطاعات مجتمعية مختلفة، كإسلاميين متورين أو «فتحائين» ساخطين على الوضع الذي آت إليه الأمور في حركتهم والسلطة الفلسطينية، والذين قرروا عدم دعم قائمة حركة «فتح» التي رأوا في تركيبها خللاً كثيراً سواء من حيث الشكل أو المضمون أو الآلية التي تم على أساسها اختيار المرشحين.

ومن المشاكل التي لم يتم تذليلها من قبل أطراف «البديل» مسألة مرشحي الدوائر، حيث لم يتم تقديم مرشحين باسم قائمة «البديل» على مستوى الدوائر، بل فضلت القوى المكونة للقائمة التوجه لانتخابات الدوائر منفردة، عدا عدد محدود من الاتفاقات التي تمت في بعض دوائر قطاع غزة^{١٨}. بدورها، لم تشهد دوائر الضفة الغربية وجود أي مرشح عن قائمة «البديل»، حيث خاض أطرافها انتخابات الدوائر كمستقلين بعيداً عن أي تنسيق، ولم تفلح كل محاولات اتباع «عملية الإخلاء» بمعنى انسحاب كافة مرشحي أطراف تحالف البديل على مستوى الدائرة لصالح مرشح واحد يتم دعمه من الجميع.

برنامج القائمة :

لم يكن ثمة عناء في الوصول إلى برنامج لقائمة «البديل»، فأطراف هذه القائمة الانتخابية- كما أسلفنا- متقاربون في رؤيتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية ما أدى للتوصل إلى قواسم مشتركة دون أية تعقيدات^{١٩} :

- سياسياً: يمكن القول أن الأرضية السياسية للأحزاب الثلاثة تكاد تكون مشتركة، عدا بعض الاختلافات التي لها علاقة بالنظر لاتفاق «أوسلو»، والذي لم يعد يشكل نقطة اختلاف تحول دون التوصل إلى اتفاق، وبالتالي وسواء تم الاعتراف به أم لا، فالتركيز ضمن هذا التحالف شديد على قاعدة أن الانتخابات التشريعية الثانية تقام على أساس توافق فلسطيني وبأجندة فلسطينية.
- اجتماعياً واقتصادياً: شكل الدفاع عن حقوق الفئات المحرومة والمهمشة نقطة مركزية في نقاط البرنامج الاجتماعية، بتأكيد على ضرورة إنشاء «صندوق وطني للتكافل الاجتماعي» و نظام شامل للتأمينات الاجتماعية» وسن تشريعات لحماية حقوق العمل النقابي، ورعاية

^{١٨} تم الاتفاق على ترشيح ربيع المصري كمرشح لقائمة «البديل» عن دائرة شمال غزة وحصل على ٢٣٦٦ صوتاً، وترشيح طلعت الصفدي ورائف دياب عن دائرة غزة وقد حصد كل منهما على التوالي: ٢٢٨٥ و ١٢٩٧ صوتاً، كما اتفق على ترشيح زياد جدمون عن دائرة رفح وحصل على ١٤٦٦ صوتاً.

^{١٩} البرنامج الانتخابي لقائمة «البديل»، نسخة الكترونية، تم الاطلاع عليها بتاريخ ١٢/١٢/٢٠٠٦ من <http://www.elections.ps/atemplate.aspx?id=349>

أسر الشهداء والأسرى وذوي الاحتياجات الخاصة، وضمان حقوق الشباب، وتأمين المساواة الكاملة للمرأة، وتطوير قطاعات التعليم والخدمات الصحية والبلدية والاجتماعية والمناطق المهمشة. كما شدد «البديل» على أهمية وجود إصلاحات حقيقية في الموازنة العامة لمعالجة قضايا الفقر والبطالة وإعادة بناء البنى التحتية، ووضع حد لهدر المال العام، وتطوير قطاع الزراعة، وحماية الإنتاج الوطني، ومكافحة الفساد ومحاكمة الفاسدين وللمحسوبية والرشوة والمحاباة وضمان تكافؤ الفرص. وأيدلوجياً» تم التنويه إلى أن المطلوب هو «اقتصاد مختلط يجمع بين القطاع الخاص والحكومة، مع التشديد على منع الاحتكارات».

• شكل الحكم: ركز البرنامج على تأسيس نظام ديمقراطي برلماني تعدي يحمي الحريات الأساسية وحقوق الإنسان، إضافة إلى العمل على تطوير القانون الأساسي والنظام الانتخابي، وتأمين التداول السلمي للسلطة واستقلال القضاء وتطوير قدراته، وإقامة حكومة ائتلاف وطني.

واللافت أن برنامج «البديل»، ابتعد وبشكل مقصود عن الإعلان عن هويته اليسارية العلمانية، وتجنب مقولات ك «الاشتراكية» و«العلمانية» و«الصراع الطبقي»، وهو ما يمكن رده إلى الخوف من التعرض للنقد والتحريض من قبل الخصوم السياسيين، خاصة وأن مصطلحات «كالعلمانية» و «الاشتراكية» باتت لحد ما مرادفة للكفر والإلحاد في نظر الكثير من الفلسطينيين. مع ذلك يمكن القول إن قائمة «البديل» ظلت ترى نفسها على الدوام تحالفاً مصغراً ولكن فعلياً لبعض مكونات «التيار الثالث» المأمول، كونها تمثل ثلاث قوى رئيسية، قد تتمكن من تشكيل أرضية لائتلاف أوسع للقوى الديمقراطية الأخرى داخل المجلس التشريعي، وبالتالي خلق حالة من التوازن، ووضع حد لنهج التفرد والهيمنة، إضافة إلى تقليل مخاطر الاستقطاب الثنائي الذي يقود إلى التناحر والشلل ويلحق أضراراً بمصالح الشعب وقضيته الوطنية

نتائج الانتخابات التشريعية :

ما وراء الأرقام:

جاءت نتائج الانتخابات ثقيلة على كافة الأحزاب والقوائم المرشحة لتكوين «التيار الثالث»، والتي لم تستطع أن تحصل إلا على تسعة مقاعد (الجبهة الشعبية ثلاثة مقاعد، البديل مقعدين، فلسطين المستقلة مقعدين، الطريق الثالث مقعدين)، وهي نتائج تقل كثيراً عن حجم التوقعات التي سبقت الانتخابات، فشكل النتائج وسيطرة «حماس» المطلقة على المجلس التشريعي،

أحببتنا الحلم الذي لطالما راود هذه القوى بلعب «بيضة القبان» بين القوتين الكبيرتين، فما حصل عملياً أن الانتخابات التشريعية استبدلت تقرد «فتح» بتقرد «حماس»^{٢٠}. ومن حيث الأعداد فقد حصل تحالف البديل على مقعدين (وبالتالي دخل كل مرشحي الجبهة الديمقراطية وحزب الشعب إلى المجلس التشريعي، فيما لم تقز مرشحة «فدا»). وهناك أيضاً اختلال كبير بين ما أحرزته القائمة في الضفة وما أحرزته في غزة، وتشير بيانات «لجنة الانتخابات المركزية» إلى أن ٨٤٪ من أصوات قائمة «البديل» جاءت من الضفة الغربية، في حين إن ١٦٪ من الأصوات جاءت من قطاع غزة، الأمر الذي قد يعود جزئياً إلى عدم قدرة «مهندسي القائمة» على بلورة تركيبة توازن ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

هذه النتائج كانت دافعا لتقييم جدي لأسباب الفشل، الذي تم إرجاعه إلى^{٢١}:

- الاستقطاب الحاد بين «فتح» و«حماس» الذي ساهم بضعف القائمة، فالمجتمع الذي يعاني من حالة عدم استقرار وعدم انضباط في المعايير، يميل في لحظات الاختيار الحرجة إلى ترجيح كفة الخصم القوي للسلطة القائمة، وليس الخصم الضعيف.
- التوقعات وطريقة تكوينها وتناقضها: ففي الوقت الذي كانت تصطدم فيه بتخوفات حقيقية من الاستقطاب الدائر بين «فتح» و«حماس»، وتشنت قوى اليسار وتبعثرها، إضافة إلى ما تظهره استطلاعات الرأي من حصول «البديل» على ٢٪ من الأصوات فقط، وفي أكثر تقدير ٤٪ أو ٥٪ من الأصوات، وجد كذلك تقاؤل مفرد، سببه استحضار نتائج الانتخابات الرئاسية التي أعطت لمرشح حزب الشعب (٢١١٧١) صوتاً، ولمرشح الجبهة الديمقراطية (٢٦٨٤٨) صوتاً، إلى جانب التقديرات المبالغ بها وغير الدقيقة الواردة من القواعد الميدانية لهذه الأحزاب، والتي أعطت انطباعات ايجابية حول حجم التأييد الفعلي لتحالف «البديل»، إضافة إلى أن تعزيز القائمة بمجموعة لا يستهان بها من المستقلين والنشطاء الاجتماعيين.
- عدم قدرة أطراف «البديل» على حسم مرشحين للدوائر تحت مظلة تحالفهم - كما بينا سابقاً-، ما أوقع جمهور التحالف ومؤيديه في ازدواجية بين القائمة وبين مرشح الدائرة. على كل حال، فرغم وجود «البديل» إلا أن أطرافه كانت تعمل كفصائل طوال الفترة التي سبقت الانتخابات ولم تعمل ضمن آلية تنسيقية محددة ومضبوطة حتى في فترة الانتخابات.

^{٢٠} مقابلة مع سهام البرغوثي: مصدر سابق.

^{٢١} مقابلة مع حيدر عوض الله: مصدر سابق.

الاستمرارية الشكلية:

شكل إغلاق مكتب «البديل» الذي كان يدير حملته الانتخابية، بعد صدور نتائج الانتخابات، علامة مثيرة للانتباه، بيد أن ذلك لا يعني انتهاء هذا التحالف، إذ إن نوعاً من العمل المشترك ما زال حاضراً، فداخل المجلس التشريعي بقي اسم القائمة متواجداً في أروقة المجلس التشريعي تحت مسمى «كتلة البديل»، على الرغم من أن شروط تكوين كتلة برلمانية حسب النظام الداخلي للمجلس التشريعي الفلسطيني تنص على أن لا يقل عدد أعضاء الكتلة عما نسبة ٥٪ من مجموع عدد أعضاء المجلس. وبالتالي لا يشكل «لبديل» كتلة بالمعنى القانوني، الأمر الذي ينسحب على باقي القوائم الانتخابية التي نجحت في الانتخابات التشريعية باستثناء قائمتي «فتح» و «حماس». ويتم التحايل على التحديد القانوني، بالقول إنها «كتل برلمانية بالمعنى السياسي والمعنوي»^{٢٢}. ويرى مراقبون أن تحركاً مشتركاً تحت مسمى «البديل» حصل بين نائبي الفائزين لدى الحديث عن التصويت على منح الثقة للحكومة، وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية وطرح أفكار بشأنها، أو عند بيان الموقف من إضراب العاملين في الوظيفة العمومية ومساندتهم بمطالبهم، أو رفض حل السلطة، أو الموافقة على انتخابات مبكرة. بيد أنه لم يتم البحث الجدي حول ضرورة توسيع الائتلاف البرلماني ليضم باقي القوائم الفائزة من غير «فتح» و «حماس»، كما لم يتم وضع أسس أو قواعد تحدد آليات التنسيق بين أطراف «البديل» أنفسهم، وكما يرى نائب في المجلس التشريعي عن حركة «فتح»: «رغم التقارب الذي تلمسه في مواقفهم، إلا أن كل طرف يطرح الموقف الحزبي وليس موقف قائمة البديل»^{٢٣}.

وعدا اللقاءات التشاورية التي تعقد بين قيادات أطراف «البديل»، لا توجد أي محاولة جادة لمأسسة هذا التحالف، وترجمته إلى تحالفات قطاعية (المرأة، الشباب، اللاجئيين، النقابات المهنية... الخ)، كما لم يتم البحث الجدي في وضع آليات عمل تحكم «البديل» خصوصاً خارج أروقة المجلس التشريعي، كتنظيم الاجتماعات الدورية، يضاف إلى ذلك أن أطراف «البديل» لم تخض الانتخابات الطلابية والنقابية اللاحقة للانتخابات التشريعية مجتمعة، بل خضعت لتحالفات أخرى حسب كل موقع وخصوصياته. يشار هنا أن لا بيانات تصدر باسم «البديل»، فكل البيانات الصادرة عن حزب الشعب و «فدا» والديمقراطية لا تنطرق من قريب أو بعيد له. والغريب أن لا احد يعرف من هو رئيس كتلة البديل فهذه التسمية يستخدمها كل من النائبين بسام الصالحي (الأمين العام لحزب الشعب) وقيس عبد الكريم (عضو المكتب السياسي

^{٢٢} المصدر السابق.

^{٢٣} عبد الله عبد الله (عضو المجلس التشريعي عن قائمة فتح) مداخلة في ورشة عمل نظمتها برنامج دراسات التنمية - جامعة بيرزيت، لمجموعة عمل مركز بخصوص تجربة البديل، بتاريخ ٢٤/١٢/٢٠٠٦.

للجبهة الديمقراطية) على حد سواء، مع غياب لاستخدام التسمية من قبل «فدا» الذي لم يفز أي من مرشحيه بالانتخابات التشريعية.

خاتمة واستنتاجات:

رغم أن تجربة «البديل» لم تخلق «التيار الثالث»، إلا أنها تقود إلى جملة من الاستنتاجات الضرورية لأي معالجة مستقبلية لخلق هذا التيار داخل النظام السياسي الفلسطيني:

1. رغم أن مكونات «البديل» متقاربة سياسيا واجتماعيا وفكريا، وهذا التقارب سهل على نحو ما قيام هذا التحالف، إلا انه لم ينجح في إحداث تطورات أخرى، كالاندماج وتشكيل بنية سياسية واحدة، أو وضع أسس وآليات للتنسيق بين أطراف البديل حتى في الحدود الدنيا.
2. وبالتالي، لا يمكن النظر إلى تجربة «البديل» أكثر من كونها تحالفا انتخابيا فقط، وعليه، يمكن فهم اقتصره على الأبعاد الشكلية ومحدودية فرص استمراريته، واستخدام الاسم إعلاميا من حين لآخر.
3. على كل حال، لم ينجح «البديل» في الوصول في نظر الجمهور إلى درجة تمثيل الأغلبية الصامتة، أو المترددين أو أبناء اليسار التقليديين والحائرين والباحثين عن بنية تعيد للييسار والتيار الديمقراطي مكانته ودوره وتأثيره.
4. ومع ذلك، تبقى هناك إمكانية لأن يمتد التحالف داخل المجلس التشريعي، ليضم باقي القوائم المرشحة لتكوين «التيار الثالث».
5. وأخيرا، يبقى تحالف البديل مصدر تفاؤل في إمكانية قيام تحالف أوسع داخل العناصر المرشحة لتكوين «التيار الثالث»، ولكن الشرط الأساسي لقيام هذا التحالف أن يتم تجاوز الخلافات التي كانت دائما تقف حائلاً أمام تشكيله، كالفئوية والحزبية والاختلافات على ترتيب القائمة، وأحيانا الخلافات في بعض المسائل السياسية.


المصادر المستخدمة:

المصادر المكتوبة:

١. جردات، علي: اليسار الفلسطيني-هزيمة الديمقراطية، رام الله: مواطن-المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٩.
٢. الشقافي، خليل: التحول الديمقراطي في فلسطين، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ١٩٩٦.
٣. الصايغ، يزيد و خليل الشقافي: إصلاح مؤسسات السلطة الفلسطينية- التقرير الختامي، تقرير فريق العمل المستقل لتقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية، منشورات مشروع الولايات المتحدة والشرق الأوسط.
٤. النابلسي، أكرم: سيادة شعبية، حقوق جماعية، مشاركة، بيت لحم: بديل المركز الفلسطيني لحقوق المواطنة واللاجئين، ٢٠٠٣.
٥. عودة، محمد: أزمة الخطاب الماركسي في مصر، مؤسسة عيال، ١٩٩١.
٦. البرنامج الانتخابي لقائمة «البديل»، نسخة الكترونية، تم الاطلاع عليها بتاريخ ٢٠٠٦/١٢/١٢ من: <http://www.elections.ps/atemplate.aspx?id=349>
٧. مقابلة مع قيس عبد الكريم (عضو المجلس التشريعي عن قائمة «البديل»/عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية)، نسخة الكترونية، تم الاطلاع عليها بتاريخ ٢٠٠٦/١٢/١٥ من: <http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=55362>

المقابلات:

١. مقابلة مع خالدة جرار (عضو المكتب السياسي بالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين/عضو المجلس التشريعي): رام الله، ٢٠٠٦/١٢/٢١.
٢. مقابلة مع فريد مرة (ناشط سياسي واكب العديد من محاولات التحالف بين القوى اليسارية الفلسطينية): رام الله، ٢٠٠٦/١٢/١٨.
٣. مقابلة مع تيسير عاروري (سياسي وأكاديمي شارك وواكب العديد من محاولات التحالف بين القوى اليسارية): رام الله، ٢٠٠٦/١١/٢٨.

- 
٤. مقابلة مع حيدر عوض الله (عضو المكتب السياسي لحزب الشعب): رام الله،
٢٠٠٦/١١/٢٦.
٥. مقابلة مع أحمد مجدلاني (عضو المكتب السياسي لجبهة النضال الشعبي): رام الله،
٢٠٠٦/١١/٢٣.
٦. مقابلة مع سهام البرغوثي (عضو المكتب السياسي لـ «فدا»): رام الله، ٢٠٠٦/١٢/١٨.
٧. عبد الله عبد الله (عضو المجلس التشريعي عن قائمة «فتح») مداخلة في ورشة عمل نظمها
برنامج دراسات التنمية- جامعة بيرزيت لمجموعة عمل مركز بخصوص تجربة «البديل»
بتاريخ ٢٠٠٦/١٢/٢٤.
٨. مقابلة مع أحمد مجدلاني (عضو المكتب السياسي لجبهة النضال الشعبي): رام الله،
٢٠٠٦/١١/٢٣.

في حاجة «التيار الثالث» إلى مركز سياسات

إعداد: نادية حجل - بقلة*

تسعى هذه الورقة إلى إلقاء الضوء على جدوى إنشاء مركز سياسات فلسطيني بشكل منارة يستنير بها أصحاب الفكر والسياسيون، بهدف النهوض بالواقع المجتمعي الفلسطيني والخروج من الأزمة. إن تحديد رسالة وأهداف ومجال عمل هذا المركز لا بد لها أن تنطلق من تشخيص الواقع المحلي وطبيعة الأزمة التي يتصدى لمعالجتها. من هذا المنطلق، تم تقسيم الورقة البحثية إلى ثلاثة محاور أساسية: يتناول المحور الأول جدلية العلاقة ما بين المعرفة والسياسة كونه جديلاً متجدداً يبحث في دور كل منهما. أما المحور الثاني، فيبحث في تشخيص الواقع المجتمعي الفلسطيني وطبيعة الأزمة التي يواجهها، في حين يتناول المحور الثالث، الدور الذي تلعبه مراكز السياسات وكذلك التحديات التي يمكن أن تواجهها بالاستناد إلى تجارب عالمية ومحلية، وتختتم الورقة باقتراح إطار عام أولي لمركز سياسات فلسطيني يمكن أن يشكل نقطة بداية لنقاش إمكانية وطبيعة وجدوى إنشائه.

أولاً: في جدلية العلاقة ما بين المعرفة والسياسة:

المفكر يمثل الدائم الأبدى، والسياسي يمثل الراهن والمؤقت. الفكر والمعرفة تتحرران من الزمان والمكان والعمل السياسي مكبل بهما. أهو فك ارتباط أم فرصة لحالة طباق!!!¹

في الفكر والمفكر...

قيل في إدوارد سعيد إنه المثقف والمفكر والإنسان من داخل المكان ومن داخل القضية رغم إقامته في الغربية، العلم في الغربية وطن والوطن دون علم غربة. كان إدوارد سعيد ينطلق من الزمان والمكان وفي ذات الوقت يتجاوز كل منهما. ترحاله في جغرافيا المكان والواقع كان عبر الحدود، وترحال فكره ما بين الأمكنة والثقافات المختلفة عابرة للحدود. وقيل في الموسيقي عازف البيانو إدوارد سعيد إنه نسج كلمات وأحاناً فكره سيمفونية تأسر العقل والقلب والوجدان لا يسع المرء إلا الوقوف للارتواء منها والاستنارة بها. الفكر والموسيقى سيان عند ادوارد سعيد،

* باحثة، حاصلة على شهادة الماجستير في «المرأة والتنمية والقانون» من جامعة بيرزيت.

¹ الطباق في الموسيقى هو التقاء متقابلين إما وحدتين صوتيتين أو مقطوعتين موسيقيتين كل منهما تحمل صفات ومعنى خاص بها. والعلاقة في الطباق تختلف عن العلاقة في التضاد أو الندية حيث لا يوجد نقطة التقاء.

كما يقول صديقه الموسيقار العالمي دانيال بارينبوم، المقطوعة الموسيقية مثل المنظومة الفكرية لا يمكن تأليفها أو تلحينها دون الاهتمام بالمكونات الجزئية والتفاصيل. إن المساهمة النوعية تأتي في الكيفية التي ينسج فيها المفكر المقطوعة الفكرية ويلحنها ملقياً بعينه الناقد على دور الصوت الواحد والمعلومة الواحدة في تأليف الصورة الكلية السيمفونية، إن تم إهمال الجزئيات والتفاصيل والترابط فيما بينهم تكون النتيجة فكراً منقوصاً فاقداً للمعنى أو يعكس آخر لا يجسد الواقع الموضوعي.

في العلاقة ما بين المعرفة والسياسة:

«إن الحقل الثقافي يختلف عن الحقل السياسي، فالثقافي يتميز بثباته النسبي وبصيرورة ترتبط بديمومة الإنتاج المعرفي، بخلاف السياسي المباشر المتغير حسب الحال والأحوال والموصول بالحاضر في جريانه وتطوراته، والذي يرتهن في تنوع مواقفه وتبدلها إلى توازن القوى وما تقرره في كل لحظة من اللحظات التاريخية.»^٢

تُعرف المعرفة على أنها «امتلاك التفكير المنظم والمهارات اللازمة لتمكين الأفراد والجماعات من السيطرة على الموارد والإمكانات المادية والمعنوية، بهدف تسخيرها لخدمتهم عبر توسيع خياراتهم، ليتسنى لهم التحكم بدقة في مصيرهم وتمكينهم من تحقيق الذات»^٣. وبالتالي فالمعرفة هادفة وغير عبثية ولا بد لها أن تكون واقعية تتبع من احتياجات مجتمعية وتهدف إلى تلبيتها. إن الحديث عن المعرفة يرتبط بثلاثة محاور هي السياق والتمثيل والسلطة: فمن حيث السياق، لا بد من إدراك أن منظومة الفكر والمعرفة عند الأفراد والجماعات لا يشكها العقل والمنطق وحدهما وإنما أيضاً عوامل الدين (الإيمان) والثقافة والعادات والتقاليد والتجربة الحياتية، إن التفاعل ما بين هذه العوامل مجتمعة يشكل توجهات الأفراد ويحدد نوعية القرارات التي يتخذونها.

المعرفة الهادفة هي معرفة واقعية بمعنى أنها تركز على فهم ورصد الواقع ومكوناته وتحدياته ومن ثم تقديم رؤية بديلة وآلية عملية واقعية لتطبيقها. إن حيز الحرية في التفكير، خاصة من سطوة السياسة والفكر الإيديولوجي الواحد، يعد أساسياً من أجل توسيع المدارك والخيارات وتعدد الأبعاد في تناول القضايا المجتمعية، ويمكن القول أن المعرفة الهادفة هي معرفة

^٢ أكرم البني: خيار المثقف العربي أمام التحديات الراهنة، نسخة الكترونية، تم استرجاعها بتاريخ ٢٠٠٧/١/٢ من:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/D25670E3-BE2A-4BE8-B8B8-1B2D3F9718AC.htm>

^٣ باسم الزبيدي: دور النظام السياسي في عملية إنتاج المعرفة، في «مجتمع المعرفة وإمكانيات التنمية: قراءات فلسطينية في تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢»، رام الله: برنامج دراسات التنمية - جامعة بيرزيت، ٢٠٠٤، ص ٦٠.

موضوعية وتمثل مصالح الأفراد والجماعات. في علاقة المعرفة بالسلطة، يقول المفكر العالمي ميشيل فوكو: «إن الحقيقة ليست معرفة أو ثمرة معرفة موضوعية، بل هي علاقة قوة. فالحقيقة هي السلطة والسلطة هي الحقيقة». وهنا يبرز تساؤل جدلي ومتجدد في العلاقة ما بين المعرفة والسياسة وكذلك المثقف والسياسي، وما هي المصالح التي تفرزها علاقات القوة فيما بينهما في السياق المجتمعي المحيط؟! وهل هي علاقة تضاد أم علاقة طباق (بمعنى نقطة التقاء تجسد مصالح مشتركة فيما بينهما)؟

يمكن الحديث عن ثلاثة اتجاهات - على الأقل - في العلاقة ما بين المثقف السياسي والسياسي المثقف:

الاتجاه الأول: يرى أن هناك مصالح متناقضة ما بين المثقف والسياسي وبالتالي فإن كليهما في حالة تضاد.

الاتجاه الثاني: يرى أن هناك مصلحة عليا مشتركة لكل من المثقف والسياسي، وهي تمكين المجتمع وأفراده، وبالتالي هناك مساحة عمل مشترك بينهما. إن المنظومة الثقافية المعرفية تشكل البساط الذي يرتكز عليه العمل السياسي كي يرتقي إلى مستوى تمثيل وتلبية المصالح المجتمعية بموضوعية ومساواة ما بين الأفراد، غير أن ثمة انحرافاً قد يحصل عن هذا المسار، حين لا تعكس المصلحة المجتمعية العليا مجموع المصالح المختلفة للأفراد والجماعات، إنما تقتصر على تمثيل مصالح فئات محددة دون غيرها، وهنا، يشير إدوارد سعيد إلى إمكانية أن يستخدم السياسي «الطاقات الأكاديمية في إيجاد المسوغات والمبررات لتوجهات سياسية معينة»^٤.

الاتجاه الثالث: يرى أنه ليس بالضرورة أن تتمثل العلاقات في المجتمع في إطار مصلحة مجتمعية عليا، وإنما في إطار مصالح لمجموعات متعددة لكل منها منظومتها الفكرية والمعرفية والإيديولوجية. إن مصلحة كل مجموعة تمثل مصالح أفرادها دون غيرهم وتسعى إلى إنتاج وإعادة إنتاج منظومتها المعرفية من خلال مثقفها ومراكز المعرفة التي تعكس رؤيتها، كما تسعى هذه المجموعات إلى الضغط باتجاه بناء وإعادة بناء سياق مجتمعي ثقافي اجتماعي اقتصادي سياسي بحيث تكون هذه المجموعة موجودة وفاعلة في الخارطة المجتمعية.

^٤ المصدر السابق: ص ١٧.

المثقف الفلسطيني والسياسة:

شهد التاريخ الفلسطيني حالات تجاذب وانفصال بينها منذ مرحلة تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، ففي حين شهدت مرحلة الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين إنتاجاً فكرياً ومعرفياً مثمراً من قبل مثقفين وأكاديميين فلسطينيين من مختلف الاتجاهات السياسية، شهدت بداية الثمانينات ومرحلة «أوسلو» وما بعدها تدهوراً في العطاء المعرفي. إن قلة وجود مراكز بحثية فلسطينية وهجرة الكفاءات الفلسطينية وعملية تغييب المؤسسات البحثية عن العمل الوطني الفلسطيني أدى إلى اتساع الفجوة ما بين الأكاديمي والسياسي الفلسطيني مما كان له انعكاساته السلبية على الكم والنوعية المعرفية التي يتم إنتاجها، وكذلك على مستوى السياسات التي يتم رسمها سواء على مستوى الحياة السياسية أو عملية بناء مؤسسات السلطة والسياسات التنموية.

ثانياً: عين على الواقع الفلسطيني؛

لمحة عامة:

بالرغم من أن ما أفرزته الانتخابات التشريعية الثانية من تغييرات في ميزان القوى السياسية في الساحة الداخلية حيث حصدت حركة «حماس» أغلبية برلمانية مكنتها من تشكيل الحكومة منفردة، في مقابل تحي حركة «فتح» عن هاتين المؤسستين «التشريعي والحكومة» لتجلس في الصف الثاني عاجزة عن لعب دور المعارضة، غير أن هذه الانتخابات لم تشكل رافعة للتغيير والنهوض بالواقع السياسي والتنموي. ولا يمكن القول أن ما أفرزته الانتخابات الأخيرة وتبعاته الاقتصادية والدبلوماسية والاجتماعية والحزبية قد أحدث أزمة في الواقع السياسي بقدر ما ساهم في زيادة حدة أزمة كانت بالأصل قائمة في حقبة ما قبل الانتخابات. لقد عانى الواقع الفلسطيني -وما يزال- من سلسلة أزمات على المستوى السياسي والمؤسساتي والحزبي ومؤسسات المجتمع المدني، إضافة إلى تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي حيث تأخذ نسب البطالة والفقر منحى يتزايد باطراد.

وتوضح التقارير والدراسات المختلفة هذه الصورة القاتمة المستمرة، فمثلاً يشير تقرير التنمية البشرية الفلسطينية ٢٠٠٤ إلى أن الواقع الفلسطيني يعاني من سلسلة تحديات داخلية وخارجية تعيق تقدمه باتجاه تحقيق الحرية والاستقلال والنهوض التنموي في كافة القطاعات. فعلى الصعيد الداخلي، يعاني الواقع الفلسطيني من:

^٥ استند هذا المحور بالاساس على تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٤، برنامج دراسات التنمية - جامعة بيرزيت، ٢٠٠٥.

١. غياب رؤية سياسية استراتيجية تمكن الجانب الفلسطيني من تقديم مبادرات سواء في الملف الداخلي أو الخارجي، عوضاً عن النهج الارتجالي وردود الفعل في العديد من القضايا المصيرية مثل ملف جدار الفصل العنصري أو ملف المقاومة والاحتلال .

٢. غياب رؤية تنموية «جامعة وتكاملية» تتضمن استراتيجيات وأولويات عمل واضحة يمكن تنفيذها بصورة تكاملية ما بين مؤسسات السلطة والمجتمع المدني، إضافة إلى عدم حضور دور محوري يلعبه القطاع الخاص في نهوض عجلة الاقتصاد. هناك -كما يشير التقرير- غياب لأجندات عمل مشتركة تكاملية ما بين القطاعات تسعى إلى تمكين المجتمع وأفراده وتعزيز قدراته الذاتية سواءً على مستوى وعي الأفراد ومهاراتهم أو على مستوى خلق بيئة مجتمعية قانونية وسياسية واقتصادية وثقافية تكون حاضنة وممكنة لشرائح وقطاعات المجتمع.

٣. ضعف الثقافة الديمقراطية وآليات العمل الديمقراطي في المجتمع الفلسطيني، على المستويات كافة: من الشارع إلى الأفراد والأحزاب السياسية والاتحادات والمؤسسات المجتمعية ومؤسسات وأجهزة السلطة الفلسطينية. يضاف إلى ذلك وجود أشكال مختلفة من الانتهاكات للحقوق السياسية والمدنية للأفراد والمجموعات على مستوى المشاركة وحرية الرأي والتعبير والمساواة في القانون وأمام القانون والمساواة ما بين الجنسين والتعددية وسيادة القانون والشفافية... الخ.

٤. غياب علاقة تكاملية هادفة ما بين مؤسسات السلطة والمجتمع المدني وغلبة علاقات المناقصة والنزعة الفردية والمصالح الفئوية على المصلحة العامة.

٥. افتقار المؤسسات والمنظمات للاستقلالية المالية واعتمادها على التمويل الخارجي في تمويل برامجها التنموية والخدمية، وغياب استراتيجيات بديلة تساهم في تعزيز التمويل الذاتي المحلي للبرامج والمشاريع، ويذكر التقرير أن هذا الواقع أدى إلى «مزيد من تحكم المانحين في التوجهات التنموية الفلسطينية وبالتالي تحكمهم في تطور المجتمع برمته واستقلال إرادته السياسية»^٦.

وعلى الصعيد الخارجي، يشير تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٤ إلى سلسلة تحديات من بينها:

١. استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية وسيطرته على مفاتيح ومقومات التنمية والنهوض مثل الحدود والمعابر والمياه، وتبعية الاقتصاد الفلسطيني والتجزئة الجغرافية

^٦ تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٤: مصدر سابق، ص ١٢٧.

للأراضي الفلسطينية والجدار الفاصل مما يعيق المساهمات في مجال التخطيط التنموي.

٢. دور المانحين الذي تميز بالإيجابي والسلبي في ذات الوقت. فمن جهة، ساهم التمويل في توفير الأموال والدعم الفني والتدريب وبناء القدرات. ومن جهة أخرى، سعى بعض المانحين إلى فرض أجنداتهم السياسية من خلال التمويل المشروط مثل «وثيقة الإرهاب»، أو حتى على مستوى تحديد الأولويات التنموية المحلية والعنصر البشري من خبراء ومستشارين تمويين من الخارج.

فوز «حماس» واستفحال الأزمة

برزت تحديات خارجية إضافية في مرحلة ما بعد الانتخابات التشريعية الثانية وفوز حركة «حماس» بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي وتشكيلها الحكومة، حيث تم فرض حصار دبلوماسي دولي على السلطة الفلسطينية إضافة إلى وقف الدعم المالي الموجه إلى خزينة السلطة مما زاد في حدة تدهور الوضع الاقتصادي وقطاعي الصحة والتعليم. في الوضع السياسي والأمني الفلسطيني: لا زال الشعب الفلسطيني يرزح تحت الاحتلال ولا زالت السلطة الفلسطينية منزوعة السيادة ولا زالت الحياة الحزبية تغلبها المصلحة الشخصية على حساب المصلحة العامة. إضافة إلى ذلك، تزداد حالة الفلتان الأمني والفوضى الأمنية حدة بحيث باتت تهدد المشروع الوطني وتخرجه عن نطاق سيطرة من هم في سدة الحكم. إن الحياة السياسية الفلسطينية تعيش حالة أزمة فراغ وانسداد في الأفق السياسي، ورغم وضوح الرؤية السياسية المتمثلة في الحرية والاستقلال إلا أن هناك حالة من عدم الوضوح على مستوى آلية تحقيق هذه الرؤية.

يضاف إلى ذلك، أزمة الثنائيات التي يعيشها الفلسطينيون على مستويات مختلفة، من بينها نهج التعامل مع الاحتلال الإسرائيلي ما بين التفاوض والمقاومة، وكذلك ثنائية السلطة والمنظمة، وثنائية فلسطيني الداخل والشتات، وثنائية التحرر الوطني والبناء، وأخيراً وليس آخراً ثنائية أيديولوجية ما بين الإسلام والعلمانية.

ويشهد الواقع الحزبي الفلسطيني حالة استقطاب بين حزبين أثبتت نتائج الانتخابات الثانية أن لكل منهما وزنه في الساحة الفلسطينية، لدرجة أنه بات يستحيل تصور أن تتمحور الحياة السياسية حول أحدهما مع إقصاء الآخر من الخارطة السياسية أو حتى تجاهل نهجه السياسي. ورغم صراع القطبين على السلطة، تشهد الأحزاب الأخرى حالة عدم تجانس وترهل بنيوي داخلي.

بخصوص العلاقة ما بين الملف السياسي والاجتماعي للأحزاب، يمكن الادعاء أن التباين في الرؤية السياسية ما بين الأحزاب خاصة تلك المنضوية تحت مظلة منظمة التحرير أخذ بالتلاشي

شيئاً فشيئاً. من جهة أخرى، يبرز تباين واضح فيما بينها في البرنامج الاجتماعي والاقتصادي خاصة فيما يتعلق في حيز الحريات وحقوق الأفراد والمساواة ونمط الإنتاج والتوجهات إزاء السياسات الاقتصادية في مساهمات متعددة من قبل القوى اليسارية لتقديم رؤية تقدمية نحو العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وبالرغم من المساهمات المختلفة لإيجاد حالة توازن ما بين السياسي والاجتماعي إلا أن الملف السياسي كان دوماً يطغى على الملفات الأخرى.

وعلى مستوى علاقة الحزب السياسي بالقاعدة الجماهيرية، فهي محدودة حيث يتم اختزال الحراك السياسي في أعلى سلم الهرم، لدرجة باتت تهدد عنصري التمثيل والشرعية للأحزاب السياسية. إضافة لذلك، تعاني القيادات السياسية، سواء العليا أو الوسطى أو الجماهيرية، من حالة ضعف في الحوار والتواصل داخل أحزابها وفي العلاقة مع الأحزاب الأخرى. إن ثقافة العمل الحزبي تركز على الشخصنة والارتجالية والتفرد والاستئثار السياسي من قبل جماعات نافذة «والمهادنة والاحتواء والترغيب وتقاسم المكاسب والتهميش والقمع...»^٧ عوضاً عن المشاركة والانفتاح والحوار والإصغاء للنشط للآخر وللرأي الآخر. إن ضعف المشاركة في الحياة الحزبية ساهم في تهميش دور الجيل الشاب، وكذلك النساء في المشاركة في عملية اتخاذ القرار السياسي، وكذلك تمثيلهم وتواجدهم في مراكز صناعة القرار داخل الهرم الحزبي. إن هامش الحراك السياسي المشترك وبناء التحالفات ما بين الأحزاب اليسارية محدود حتى على المستوى التكتيكي، رغم وجود حيز تقاطع في برامجها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. إن تاريخ الحياة الحزبية شهد تجارب مختلفة ومبادرات لبناء تحالفات وأجسام مشتركة في محاولة للمضي قدماً بطاقت جماعية، بيد أن هذه المبادرات كانت آتية وتغلبها المصالح الشخصية والفئوية على المصلحة المجتمعية، تقف عند حدود الشكل دون المضمون أو محاولة الارتكاز على أسس مفاهيمية واستراتيجية مشتركة، ولعل من أبرز التجارب، تحالف «التجمع الديمقراطي الفلسطيني» ما بين بعض القوى اليسارية، وكذلك تجربة قائمة «البديل» الانتخابية التي تشكلت على أبواب الانتخابات الأخيرة ما بين ثلاث قوى يسارية، وحصدت مقعدين برلمانيين غير أنه لم يتم البناء عليها لتشكيل «التيار الثالث».

في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية:

بعيدا عن الشلل الوظيفي الذي أصابها على إثر الأزمة المالية الراهنة والصراع السياسي بُعيد الانتخابات التشريعية الأخيرة في عام ٢٠٠٦، تعاني مؤسسات السلطة من انتقال إرث ثقافة وآلية عمل ومنهج منظمة التحرير في إدارة الشأن العام، مما ساهم في غلبة الشخصنة

^٧ باسم الزبيدي: مصدر سابق، ص ٦٤.

والعلاقات الحزبية والسياسية في عملية إدارة النظام السياسي، الذي أصبح يتخذ شكلاً من المؤسسة على مستوى الشكل وليس المضمون. يضاف إلى ذلك، وجود ضعف في نظم المساءلة والمحاسبة والإدارة الحديثة وسلطة القانون، وكذلك ضعف في الكوادر المهنية والكفاءات التي تنطلق في عملها من أسس مهنية وإدارة حديثة مرتبطة بالهدف التنموي التحرري الانعتاق. وتقع مؤسسات القطاع العام في حالة شلل وظيفي، وضعف في مساهمتها في عملية تمكين الفرد والمجتمع، رغم أن تقرير التنمية ذاته يشير إلى أن ما تقارب نسبته ٨٢٪ من نسبة التمويل الخارجي هي موجهة إلى مؤسسات هذا القطاع. إن طبيعة النظام السياسي والوضع الاجتماعي والاقتصادي والثقافة المجتمعية السائدة تحد من قدرة هذه المؤسسات على لعب دورها التنموي المنشود. هناك ضعف في الأداء السياسي والعملي والخدمي وغير الخدماتي للمؤسسات العامة. هناك ضعف على مستوى البنى والرؤية والأهداف والاستراتيجيات والذي انعكس على مستوى سياساتها وخططها ومبادراتها ومدى تلبيتها لاحتياجات الشرائح المختلفة.

في نظم الإدارة الرشيدة وتبعاتها الاقتصادية:

في تقريره عام ٢٠٠٦ رصد البنك الدولي تدهوراً سريعاً في الوضع الاقتصادي بعيد نقل الصلاحيات إلى حكومة «حماس» في نهاية شهر آذار من العام ٢٠٠٦، فقد سحبت الجهات المانحة الرئيسية دعمها للسلطة الفلسطينية، كما قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بتجميد العوائد الضريبية الخاصة بالسلطة الفلسطينية، إضافة إلى الإجراءات المشددة والتداعيات القانونية التي فرضت على البنوك بهدف عدم تحويل الأموال إلى خزينة السلطة. إن عدم دفع مستحقات الرواتب لموظفي القطاع العام تبعاً لذلك أثر على مستوى المعيشة للأفراد، فقد زادت نسب البطالة والفقر. ويقدر البنك الدولي نسبة العجز للعام ٢٠٠٦ بمليار دولار، أي بمقدار ثلاثة أضعاف ما ورد في ميزانية السلطة في عامي ٢٠٠٤-٢٠٠٥ من معونات خارجية. إن ربط الدعم الاقتصادي للسلطة بمواقف سياسية للحكومة العاشرة ساهم في زيادة حدة الأزمة وصعوبة إيجاد حلول عملية فقد توجب على الحكومة الجديدة الاعتراف بإسرائيل ونبذ العنف وتقبل كافة الاتفاقيات السابقة بين الفلسطينيين وإسرائيل.

هناك فجوة... هناك حاجة:

من الواضح أن المجتمع الفلسطيني يعيش أزمة متعددة الأبعاد، وأن هذه الأزمة ليست آنية ولا جديدة، فهي لا ترتبط فقط في واقع موضوعي متدهور تغيب فيه الرؤية الاستراتيجية السياسية والوطنية وإنما أيضاً في ثقافة وآليات عمل وطبيعة علاقات ومصالح وضعف إدارة وتخطيط يمكنها استثمار الموارد المتاحة وتوجيهها بصورة هادفة نحو النهوض بالواقع المجتمعي. إن

تكلفة الاستمرار في الانحدار دون توحيد الجهود والطاقات الفكرية والسياسية والمجتمعية الموجودة باهظة والضحية الأولى هي انهيار مشروع الحرية والاستقلال برمته.

هناك حاجة لمنارة تضيء الطريق نحو الهدف المنشود «تحرير المجتمع وتمكينه»، وهناك حاجة لمساحة ومنبر حر مستقل تجتمع فيه الطاقات الفكرية الفلسطينية المقيمة سواء على الأراضي الفلسطينية أو في الشتات، بحيث يتم التعامل مع القضايا الآنية والاستراتيجية بشكل علمي وعميق، ويتم طرح البدائل المختلفة للجمهور سواء على مستوى صانعي القرار أو الجمهور العام في الحقب التاريخية المختلفة. وبالرغم من وجود بعض المفكرين في الساحة الفلسطينية إلا أنه يمكن الادعاء أن المنتج المعرفي ما زال محدوداً كما وكيفا، ويفتقر للتنوع في الاختصاصات. فهل يمكن لمراكز السياسات (مراكز الفكر) المساهمة في ذلك!

ثالثاً: مراكز السياسات Think Tanks^٩:

ماهية مركز السياسات:

يعرف «جولدشميتز» مركز السياسات بأنه مؤسسة لديها قيادة ذات طاقات تخيلية فكرية إبداعية تساهم في بلورة خيارات واقعية لها جذور فكرية للسياسات والبرامج والخدمات التي تقدمها^٩، فهي إذن بمثابة منارة تضيء الطريق نحو خيارات متعددة وإمكانيات غير معروفة تستند في آلية عملها على دراسة الماضي والتراث والهوية والسياق الحالي ومحاولة بلورة استراتيجيات العمل المستقبلي. ارتبط مفهوم مركز السياسات في عملية «توليد الأفكار»^{١٠} والبناء عليها من خلال الحوار والنقاش ما بين مجموعة من أصحاب الفكر والمعرفة بحيث تتاح الفرصة إلى تراكم الخبرات المختلفة. ولقد برز في التاريخ اليوناني فلاسفة فكر ومعرفة من بينهم الفلاسفة سقراط وأفلاطون وأرسطو الذين تركوا بصمات في ما يتعلق بالنية الوصول إلى المعرفة، فقد رأى أرسطو في الحوار والنقاش آلية وصول إلى المعرفة، حيث كان يدفع تلاميذه لاستخدام عقولهم في الإجابة على أسئلة ليس بغرض إيجاد إجابات عليها، وإنما خلق جدل فكري وطرح تساؤلات تتناول زوايا مختلفة من الموضوع قيد النقاش.

^٩ المصطلح بالانجليزية يعني «الدبابات الفكرية» وفي ذلك دلالة حيث كانت تعني الغرفة التي يجتمع فيها الاستراتيجيون من أجل التخطيط في وقت الحروب والمجالات العسكرية على وجه التحديد.

^٩ Lee Edward The Power of Ideas: The Heritage Foundation at 25 Years, Ottawa: Jameson Books, 1997.

^{١٠} John. Goodman: What is a Think Tank: <http://www.ncpa.org/pub/special/20051220-sp.html>.

وكما يرى «جولدشميتز» فإن مركز السياسات قد يكون محايدا غير حزبي، وقد يكون تابعا لحزب أو أكثر، ولكنه في نهاية المطاف يخدم توجهها محمدا يتلاءم مع قيمه والمبادئ التي يؤمن بها ويؤيدها.

لمحة على تجارب سابقة:

يسجل التاريخ أن «مجتمع فايان للتغيير المجتمعي» Fabian Society for Social Change الذي أنشئ في بريطانيا عام ١٨٨٤ كان أول مركز سياسات. أما في الولايات المتحدة، فقد كانت كل من مؤسسة بروكنج Brooking Institute عام ١٩١٦ إضافة إلى مراكز أخرى مثل Heritage Foundation ترتبط بتوجهات أيديولوجية وسياسية واجتماعية واقتصادية وبيئية معينة وتسعى إلى توفير الخدمات لها وتتمتع كل منهما بوضعية مستقلة غير حزبية، رغم أن الأولى كانت تدعم الحزب الليبرالي والثانية تدعم الحزب المحافظ. وفي عام ١٩٤٥، تشكلت مؤسسة RAND كمؤسسة غير حزبية تقدم النصيحة للحكومة في المجال العسكري. أما في السبعينات من القرن الماضي، فقد أخذت تتشكل مراكز سياسات حزبية صغيرة تقدم الدعم والتوجيه السياسي والأيدولوجي للحزب الذي تنتمي إليه كما هي الحال في التجربة الألمانية، حيث نجد مركز سياسات خاصة بكل حزب سياسي مثل مؤسسة «هنريك بول» التي تدعم حزب الخضر الألماني. أما على مستوى قطاعات العمل، فثمة مراكز تعالج قطاعات مختلفة سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية وثقافية وفي ذات الوقت تحدد مراكز أخرى مجال عملها في قطاعات محددة مثل السياسة الخارجية أو تدني أجور العمال أو قضايا البيئة أو اقتصاد السوق الحر أو الأمن العسكري... الخ.

وبخصوص الدور الوظيفي الذي يقوم به الفاعلون في هذه المراكز وبالتحديد في مجال تحليل السياسات فيتمثل في مجالين بصورة عامة:

- محاولة رؤية القضايا وفهمها تحليلها بشكل معمق، ومع الإلمام بأبعادها المختلفة كبعدي المكان والزمان والأبعاد المعلوماتية والمصالحية والأيدولوجية وعلاقات القوة ... الخ بحيث تظهر جوانب معرفية مفيدة في عملية بلورة السياسات.
- إن موقع مركز السياسات ما بين الحكومة والمجتمع المدني بما في ذلك الأحزاب السياسية بمختلف توجهاتها السياسية والوطنية، تفسح لها المجال للتفكير من خارج الصندوق، ولعب دور الفريق الآخر على اعتبار أن كل جماعة تتشكل وتعيد إنتاج ذاتها في إطار هوية وأيدولوجيا ونمط تفكير معين، وزاوية متجانسة إزاء رؤيتها للأمر، وبالتالي يكون من

المجدي توسيع الدائرة والزوايا التي يمكن من خلالها النظر إلى قضايا محددة وتقديم رأي إضافي مغاير عن الرأي الذي تنتجه الجماعة.

وتتعدد الوسائل¹¹ التي يمكن أن تستخدمها هذه المراكز بهدف تعزيز علاقتها مع صانعي القرار بحيث تقوم بعضها بما يلي:

- تمويل برامج ومجموعات ضاغطة تعمل باتجاه تغيير السياسات الاجتماعية نحو قيم وأهداف مراكز السياسات.
- تشكيل شبكات سياسية داعمة للمركز ورؤيته حيث يمكن للمركز أن يعزز فكراً ومعرفة محددة من خلال خلق وإنشاء بنية وشبكات سياسية تساهم في عملية نشر هذه الأفكار.
- بناء علاقات جيدة وفتح قنوات مع صانعي السياسات عبر تنفيذ فعاليات مشتركة.
- خلق المعرفة والأفكار: من خلال تمويل معاهد بحثية ومنح علمية ومراكز سياسات يمكن من خلالها تشكيل الرأي العام وسياسات النخب ونشر المعلومات وبالتالي التأثير على السياسات العامة.

إن درجة موضوعية المعرفة التي تقدمها مراكز السياسات هي محل نقاش، خاصة مع عدم تنوع مصادر التمويل، فقد يكون التركيز على ضمان استمرارية الدعم المادي على حساب تزوير الحقائق أو عدم عرضها بصورة موضوعية. وفي هذا السياق، يذهب بعض الناقدين إلى ما هو أبعد، حيث يشير «جولدشميتز» إلى دورها كأداة دعائية لترويج أيديولوجية وتوجهات محددة. من جهة أخرى، يمكن لمركز السياسات أن يتخذ موقفاً سياسياً يعبر عنه في الأبحاث وآلية العمل التي ينتهجها، كما يمكنه نشر أبحاث يشير فيها إلى أن الآراء الواردة تعبر عن رأي الباحثين وليس عن رأي المركز.

منطلقات موضوعية إزاء دور مراكز السياسات:

إن عملية خلق بيئة تفاعلية ما بين أصحاب الفكر وصانعي السياسات يساهم في تعزيز مبادئ المشاركة والحوار واحترام تعددية الآراء وحرية التعبير عن الرأي، إضافة إلى إمكانية توليد أفكار وتوجهات وسياسات وتراكم الخبرات والاستعانة بها من أجل بلورة سياسات واستراتيجيات عمل تخدم المصالح المجتمعية بالقطاعات المختلفة. ويبرز التحدي في الآلية التي يمكن توظيفها بحيث تضمن تمثيل مصالح واحتياجات كافة القطاعات الاجتماعية في السياسات

¹¹ Dawn Goldschmitz: Funding Think Tanks: www.nng.org/assets/Funding_Think_Tanks.doc.

والاستراتيجيات التي يتم بلورتها ومحاولة ترجمتها إلى خطط عمل وبرامج قابلة للتطبيق ذات أثر إيجابي على الواقع التتموي في المجتمع. إن عملية إشراك الأطراف المختلفة في عملية الحوار ومشاركتهم بالمعلومات يساهم في تعزيز بناء مصالح مشتركة فيما بينهم، كما يزيد من التزامهم وتبنيهم لثقافة ومضمون هذه السياسات، وبالتالي تزيد دائرة التحالفات الممكنة أثناء عملية التطبيق.

مراكز سياسات فلسطينية : تجارب فلسطينية¹²

يمكن في هذا السياق التطرق إلى ثلاثة مراكز في بيروت في النصف الثاني من القرن الماضي وهي مركز التخطيط الفلسطيني ومركز الأبحاث الفلسطيني ومؤسسة الدراسات الفلسطينية.

وبالرغم من أن هذه المراكز كانت ترفد منظمة التحرير الفلسطينية بمنهجها البحثي إلا أن دورها وتأثيرها على صانعي القرار السياسي كان محدوداً، حيث إن القرارات السياسية في تلك الحقبة التاريخية - في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي - كانت تستند إلى استراتيجيات تطرحها دول تتمتع بوزن سياسي. ويعود ذلك لأسباب تتعلق بطبيعة المرحلة السياسية حيث كان القرار السياسي يسعى بالأساس إلى توسيع دائرة الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية. وفي داخل الأراضي الفلسطينية، يمكن الإشارة إلى الدور الذي لعبه «الملتقى الفكري العربي» في بدايات تأسيسه في توفير مكان حيادي تجتمع فيه القيادات السياسية للحوار والنقاش، ومحاولة الخروج بآليات مناسبة للعمل السياسي، كما يمكن الإشارة إلى الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، التي تساهم في توفير المكان والبيئة المناسبة لاجتماع القيادات السياسية والفكرية للنقاش ومحاولة تفهم الآخر. وكذلك لعب مركز الدراسات والبحوث في نابلس دوراً رائداً في عملية الإنتاج المعرفي والبحثي. كما يمكن تصور المسجد كمكان للالتقاء والاجتماع ما بين قيادات ونخب سياسية ومجتمعية تحمل رؤى وبرامج سياسية مجتمعية لها جذورها في الإسلام السياسي.

تجربة مركز الأبحاث الفلسطيني (بيروت):

منذ العام ١٩٦٥ لغاية ١٩٩٤، برز المركز الفلسطيني كصرح فكري ثقافي لعب دوراً رائداً في فتح ملفات بحثية تتعلق بالواقع الفلسطيني والإسرائيلي، بما في ذلك التاريخ ونشر المجلات والدوريات مثل «مجلة شؤون فلسطينية» الشهرية و«اليوميات الفلسطينية». ولقد كان المركز

¹² المعلومات الواردة تم استقاؤها من بعض المقابلات مع خبراء وباحثين في المجال.

بمثابة «عقل» منظمة التحرير حيث تم تأسيسه منذ بدايات المنظمة بموازاة مع جيش التحرير الفلسطيني. وبالرغم مما لحق المركز من مdahمات وتفجيرات وسرقة مقتنياته المعرفية من قبل الاحتلال الإسرائيلي، ونقل مقره إلى قبرص، إلا أن المركز استمر بالعبء الفكري، ويقول الباحث الفلسطيني سميح شبيب: «شكل المركز ومنذ البدايات الأولى لتأسيسه حدثا فكريا مهما ليس على الصعيد الفلسطيني فحسب بل على الصعيدين العربي والعالمي وتمكن من خلال الدعم المفتوح من القيادة الفلسطينية ونتيجة التقاف خيرة الأكاديميين الفلسطينيين حوله بكل ما تمتعوا به من خبرة ومعرفة وحماس وطني أصيل من أن ينشر المعرفة الموضوعية حول إسرائيل ككيان ومؤسسات وتطلعات، كما قام بإحياء التاريخ الوطني الفلسطيني وتاريخ القضية الفلسطينية في مرحلتها الراهنة منذ عام ١٩٦٤. وتحول المركز عبر مكتبته ومحفوظاته الوثائقية ووجود الخبراء فيه إلى مدرسة يقصدها الجميع»^{١٣}، ويشير شبيب إلى أهمية وجود حيز وهامش استقلال نسبي للمثقف بالسياسي في إطار المركز، ويشيد بالدور الذي لعبه المركز في تغذية الحركة السياسية وإغفال مساهمات نشطة من قبل سياسيين لهم دورهم في صناعة القرار. من جهة أخرى، يشير شبيب إلى مرحلة السبعينيات عندما أقت النزعة التنظيمية والحزبية بظلالها على المركز محدثة حالة من عدم التوازن ما بين العمل الأكاديمي العلمي الموضوعي والعمل السياسي.

بعض التحديات التي يمكن أن تواجهها مراكز السياسات:

- الارتجالية في العمل السياسي وترجيح علاقات القوة دون النهج العلمي والموضوعي والمعرفي المعلوماتي في عملية اتخاذ القرار، مما قد يهدد علاقة التوازن والتبادل ما بين مركز السياسات وصانعي القرار السياسي.
- يثار هنا سؤال من قبيل: إلى أي مدى يمكن رؤية مركز السياسات كوسيلة تأخذ من خلالها الأحزاب السياسية وصانعو القرار الأفكار والخيارات دون أن يكونوا ملزمين أو مسئولين عن تنفيذها. هل يمكن للخيارات والاستراتيجيات أن تكون أكثر إلزاما إذا كان المفكر وعملية بلورة السياسات هي من داخل الحزب وليس من خارجها في مراكز سياسات!
- إن النهج المستخدم في عملية اتخاذ القرار السياسي وتحديد التوجهات السياسية في العمل السياسي الفلسطيني تأخذ بعين الاعتبار عوامل عدة، منها المصالح الذاتية والمزاج الشعبي والضغط الخارجي والتمويل والاجتهاد الذاتي أكثر من توجهات واستراتيجيات يتم

^{١٣} سميح شبيب: الذاكرة الضائعة: قصة المصير المأساوي لمركز الأبحاث الفلسطيني، رام الله: مواطن. المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ٢٠٠٥.

- طرحها من قبل مراكز سياسات، إن عملية التخطيط واتخاذ القرار السياسي مبنية على مجموعة من استشارات فردية آنية يلجا إليها الفاعلون السياسيون في سياق ردود فعل.
- غلبة الفئوية واللون السياسي الواحد في الهيكل المؤسسي وعملية اتخاذ القرار.
- تشكو المراكز البحثية من ندرة الكفاءات البحثية والموارد المالية وبالتالي يكون التحدي على مستوى كمي ونوعي فيما يتعلق بالمنتج السياساتي إضافة إلى ضمان استمرارية التمويل.
- محدودية العلاقة ما بين المفكر والسياسي وكذلك الفجوة في علاقة الثقة فيما بينهما، والأسباب تتعدد ومنها: عدم التعمق في المجال البحثي، محدودية التخصصات والبقاء في العموميات، ضعف المنتج في مجال البحث التجريبي أو التطبيقي، مصالح وقيم غير متجانسة... الخ إضافة إلى غياب الحريات وانحسار دور المثقف الناقد.

إطار عام مقترح لمركز سياسات فلسطيني:

- الرؤية: يقترح أن تكون رؤيته هي الحرية والاستقلال والتنمية المجتمعية.
- قيم المركز: يقترح أن تكون العدالة و الحرية والمساواة والمصادقية والواقعية والموضوعية والتعددية.
- الرسالة: يقترح أن يكون مركز سياسات غير ربحي مستقلاً برنامجاً يتفق مع المبادئ الوطنية والديمقراطية ومتوافقة مع الرؤى السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، يعمل على رصد الواقع وبلورة سياسات واقعية ذات بعد تراكمي من خلال المشاركة والحوار مع القيادات الأكاديمية والفكرية والسياسية والمجتمعية رجالاً ونساء سواء من داخل الأراضي الفلسطينية أو من الشتات الفلسطيني.
- الأهداف: يقترح أن يكون من بينها:

- اقتراح استراتيجيات للخروج من الأزمات التي يواجهها الفلسطيني.
- تعزيز البرنامج الوطني والديمقراطي الفلسطيني.
- تعزيز المشاركة والحوار في المجتمع الفلسطيني.
- تعزيز الهوية الوطنية.
- ثقافة الحوار والمشاركة.

الفئة المستهدفة: نخب وجمهور وقيادات فلسطينية أكاديمية وسياسية ومجتمعية (رجالاً ونساءً).

الأجندة: يقترح أن تتطرق إلى القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.
منهج العمل: يقترح أن يكون مبنياً على النقد العلمي الواقعي الهادف، احترام الرأي والرأي الآخر، التمثيل والواقعية، المشاركة، عدم الإقصاء، الملكية الجماعية والمساواة في الفرص.
نوعية الخدمات: قد يكون من خلال:

- دراسات تجريبية.
- بلورة سياسات.
- توعية ومناصرة.
- بناء قدرات.
- التفكير والبحث والنشر والإعلام.
- توفير المنبر للحوار المفتوح.

التمويل: يقترح أن يتم مراعاة

- تنوع مصادر التمويل واستمراريتها مع محاولة الاعتماد على المصادر الذاتية من داخل المجتمع.
- الاعتماد المالي على وجود وقفية مالية Trust Fund بحيث يمكن من خلالها تغطية التكاليف الجارية للمركز وبالتالي تضمن استمراريته.

المصادر المستخدمة:

١. البني، أكرم: خيار المثقف العربي أمام التحديات الراهنة، نسخة الكترونية، تم استرجاعها بتاريخ ٢٠٠٧/١/٢ من:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/D25670E3-BE2A-4BE8-B8B8-1B2D3F9718AC.htm>

٢. الزبيدي، باسم: دور النظام السياسي في عملية إنتاج المعرفة، في «مجتمع المعرفة وإمكانيات التنمية: قراءات فلسطينية في تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣»، رام الله: برنامج دراسات التنمية- جامعة بيرزيت، ٢٠٠٤، ص ٦٠.

٣. شبيب، سميح: الذاكرة الضائعة. قصة المصير المأساوي لمركز الأبحاث الفلسطيني، رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ٢٠٠٥.

٤. تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٤، برنامج دراسات التنمية- جامعة بيرزيت، ٢٠٠٥.

5. Edward, Lee: The Power of Ideas: The Heritage Foundation at 25 Years, Ottawa: Jameson Books, 1997.

6. Goodman, John.: What is a Think Tank: <http://www.ncpa.org/pub/special/20051220-sp.html>.

7. Goldschmitz, Dawn: Funding Think Tanks: www.nng.org/assets/Funding_Think_Tanks.doc .

«التيار الثالث» مؤشرات نحو المستقبل

إعداد: عمران الرشق

تنوع في الرؤى والآراء :

جدل كثير، بما تعنيه الكلمة من تنوع واختلاف، حول موضوع «التيار الثالث»، هذا ما تظهره الأوراق البحثية السابقة بمواضيعها المختلفة، إضافة إلى سلسلة الورشات واللقاءات والحوارات المتعلقة بها، بيد أن الأمر يبقى رهن الزاوية التي ينظر إلى الموضوع من خلالها، فقد يسهم تنوع الآراء في بناء «التيار الثالث» بقدر ما قد يضع كوابح تعيق انطلاق هذا المشروع.

لقد طرحت الدراسة حتى اللحظة أسئلة شتى كان يجب أن تسأل، وفتحت عبر النقاش والحوار كوة معرفية وعلمية في رؤى وتوجهات كانت تستسهل الموضوع وتوزنه كمياً. كما أعادت الموضوع إلى الموقع الطبيعي وجوهر القضية قيد الدراسة، وهو التفكير بكيفية إنشاء «التيار الثالث»، قبل تعليق الآمال والأحلام على جسم كان يعتقد أنه سهل التحقق. فرغم اتفاق كثيرين حول ضرورة وجود التيار «الثالث» إلا أنهم يختلفون كما هو واضح حول تفاصيله، كما يجري التشكيك بقدرة العناصر المفترضة أصلاً ورغبتها بتشكيل «التيار الثالث».

لقد تطرق البحث إلى مواضيع عدة، ثار نقاش جدي وعميق حولها، عكس وجود اتفاق، كما بين وجود خلاف، ويمكن تقسيم هذه القضايا والمعالجات والآراء التي دارت حولها إلى المحاور التالية:

أولاً: الجدل المفاهيمي

يلاحظ عند الحديث عن مفهوم «التيار الثالث»، الانطلاق من تصورات ومرجعيات مختلفة:

١. فالبعض - وهو الأسهل والأكثر حياداً- يتصدى لمعالجة الموضوع من منظور تاريخي وصفي أكاديمي، يرصد فيه ظهور المفهوم ونشأته وتطوره عند الفلاسفة والمفكرين، والظروف على اختلافها التي أدت لأن يأخذ المفهوم هذا الشكل أو ذاك، في بيئات مختلفة، فقد استخدم هذا المفهوم في السابق للإشارة إلى نهج مختلف يتجاوز الرأسمالية الليبرالية والاشتراكية السوفيتية (كما استخدمه اليمين في فترة ما بين الحربين)، أو نهج توفيق بين النظاميين (كما استخدمه اليسار الأوروبي ما بعد الحرب العالمية الثانية). والآن، يستخدم المفهوم

في إطار تاريخي مختلف خاص بالصراع الأيديولوجي في أوروبا الغربية في العقدين الأخيرين، وهو يشير إلى نهج يتجاوز الليبرالية الجديدة (التاتشرية والريغانية) والاشتراكية الاجتماعية الغربية (دولة الرفاه). التيار الثالث إذن هو محاولة فكرية واستراتيجية تهدف إلى تحديث الاشتراكية الاجتماعية الغربية من خلال قبول اقتصاد السوق (تأثير الليبرالية الجديدة)، والتأكيد على ضرورة وجود مجتمع مدني قوي (تجربة نظام الدولة الاشتراكية السوفييتية)، والتأكيد على ضرورة عقد اجتماعي جديد على أرضية ما تفرضه تطورات الواقع ممثلة بالعمولة والمعلوماتية وبروز النزعة الفردية.

ماذا يعني التيار الثالث عربياً وفلسطينياً؟ في الواقع العربي تطرح مسألة التيار الثالث بالنسبة لثنائية جديدة تذكر شكلياً بالثنائية «الليبرالية والاشتراكية الاجتماعية» وهذه الثنائية هي «الليبرالية والإسلام» (الإسلام- الليبرالي) لكن هذا الطرح يستثني اليسار كونه علمانياً تديماً وديمقراطياً. ولذا ثنائية «الليبرالية- الإسلام» هو طرح مرفوض، فالتيار الثالث هو طرح يساري ويخص عملية تحديث لليسار.

٢. ويعالج آخرون المفهوم من وجهة نظر تنظيرية، تعكس التوجه الأيديولوجي والفكري بشكل حاد، وفق مقاييس معيارية ذهنية، تختلف هي الأخرى باختلاف خلفية ومصالحها، مثل الدعوة إلى تشكيل يسار ذي رؤية راديكالية، سواء في الشأن الداخلي أو الخارجي، يعمل على تطبيقها مجتمعياً، إضافة طبعاً إلى إنجاز الاستقلال الوطني. أصحاب هذا الاتجاه ينقدون اليسار القديم الذي يرون في تجربته العديد من الاختلالات الذاتية والموضوعية، ولكنهم يشددون في ذات الوقت على فشل المشروع السياسي لحركة «فتح» والفساد المالي والإداري والفقر المستشري من ناحية، والقمع الاجتماعي الشامل والمتسع الذي بات السمة الملازمة للقوى الإسلامية الصاعدة واليمين المحافظ من ناحية أخرى، والصراع الدموي على السلطة بعد وصول «حماس» إلى سدة المجلس التشريعي (واقتسام السلطة بينهما على حساب القوى الأخرى حالياً) من ناحية ثالثة، وبالتالي يحمل الواقع في نظرهم تحدياً جوهره: كيفية الجمع بين الليبرالية السياسية والمقصود بها هنا الديمقراطية والحريات العامة والراديكالية الاجتماعية والمقصود بها الاشتراكية.

٣. أما الفريق الثالث، فيتناول المصطلح كمشروع سياسي، كحال الذين يرون «التيار الثالث» انطلاقاً من علاقة اقصادية مع الإسلام السياسي. ويبرز هذا الجانب التوظيفي، في رؤية الفصائل السياسية، التي تركز على عنصر منظمة التحرير الفلسطينية بشكل أساسي، والعلمانية بعد ذلك، عند خوضها في الموضوع جوهر القضية.

ثانياً: مبررات ضرورة وجود «التيار الثالث»

١. في حين أن البعض يعتقد بضرورة وجود «التيار الثالث»، كهدف على الأقل آني، خاصة وأن الصراع بين قطبي النظام السياسي الفلسطيني الرئيسيين وصل حد الاحتراب بالسلاح، ناهيك عن الأيمان بـ «التيار الثالث» كرسيد لقيم الحرية والديمقراطية، بكونه نقیضا للقيم الدينية والمحافظة وما تنطوي عليه من قيم الاستبدادية.
٢. يرى البعض الآخر ضرورة إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، وينظر هؤلاء إلى «فتح» كحليف استراتيجي، وهو ما يمكن تفسيره بالعلاقة التاريخية التي تربط العديد بين الأحزاب والقوى الفلسطينية العلمانية في ظل م ت ف، ناهيك عن حالة الضعف والتهميش وفقدان الشرعية التي تعاني أغلبها إن لم يكن كلها منها، إلى جانب الاعتماد المالي والمصالح على وجود المنظمة. العلاقة مع المنظمة وبالتحديد «فتح» تعني هنا الوقوف في وجه «حماس»، وربما مساندة «فتح» في قتالها مع «حماس»، الأمر الذي يرى به البعض تعارضاً مع ما تدعيه هذه القوى من «ديمقراطية» و «ليبرالية» توجب عليها القبول بنتيجة الانتخابات وتشكيل معارضة قانونية تحتكم وتناصر أدوات سلمية في العمل.
٣. وهناك رأي ثالث يتلخص في أن المطلوب هو تجميع القوى الوطنية والإسلامية الفلسطينية، ضمن هدف واحد هو إقامة الدولة المستقلة، الأمر الذي يتطلب البحث عن اتفاق حول شكل الدولة وكيفية التعايش والتفاعل بين هذه القوى، مما يعني أن المطلوب هو أن تجتمع كل ألوان الطيف الوطني داخل سياق شامل، يقوم على التعددية الفكرية والسياسية ويتيح المجال في نفس الوقت لمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني المختلفة والشخصيات الاجتماعية والديمقراطية والمرأة من المشاركة في الحياة السياسية والمجتمعية.

ثالثاً: نقاش حول المكونات وتحديد التخوم

أدى انعدام وجود معالجة واحدة حول «التيار الثالث»، الأمر الناجم عن اختلاف التوجهات الأيديولوجية والفكرية والمصالحية لدى الفرقاء المختلفين، إلى عدم الاتفاق على العناصر التي يتكون منها «التيار الثالث» فلسطينياً، بحيث يتم أحياناً إعطاء أولوية لشروط لدى هذا المكون أو ذاك ما، وعدم الأخذ بالحسبان ما يراه البعض الآخر شروطاً هامة. لذا فإن الآراء حول تحديد تخوم التيار الثالث تنقسم إلى:

١. البعض يعتبر «التيار الثالث» بنية مفتوحة تضم إلى جانب القوى اليسارية أحزاباً ومؤسسات ليبرالية، والمجتمع المدني بغض النظر عن أجندته، بل أن النطاق قد يتسع ليضم قوى

من فتح و «إسلاميين متورين»، لقيامهم بمهام يرونها حيوية بل ملحة، هي هنا تحقيق الديمقراطية والحدثة وتوفير ملجأ للفرد من عسف «الإسلام السياسي». إن هذه الرؤية تترك الباب مفتوحاً كذلك لانضمام قوى لا تتبنى خطأً ايديولوجياً معيناً كالمبادرة الوطنية الفلسطينية والشخصيات المستقلة. إن هذه المهمة إضافة إلى تراجع الدور وضالة التأييد الشعبي والاعتماد على منظمة التحرير مادياً، قد يبرر كذلك تشديد البعض على ضرورة استمرار التحالف ضمنها وإعادة بنائها. دعاة هذا الاتجاه لا يمنحون أهمية للايديولوجيا إذ إن المطلوب من وجهة نظرهم هو الانطلاق من برامج وقطاعات يجمعها: الإيمان بالنهوض الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

٢. في المقابل يرفض آخرون هذا المنطلق، ف «التيار الثالث» في نظرهم يجب أن يؤسس بديلاً تاريخياً يسارياً، وبالتالي يتم تحديد «التيار الثالث» ضمن خانة اليسار، ويتم الطعن في الآراء التي ترى فيه مجرد تجميع لأحزاب ومؤسسات وشخصيات من خارج «فتح» و «حماس». لكن اليسار المطلوب هنا - كما أسلفنا- هو يسار جديد راديكالي حساس لقضايا المساواة والتنمية، ينطلق من العمل مع القاعدة المجتمعية كآلية للنهوض.

٣. المفارقة، أن بعض العناصر المرشحة للدخول في «التيار الثالث» لا ترى نفسها أصلاً ضمن هذا السياق، كحال «الطريق الثالث» الليبرالي التوجه، والذي يقر أحد مؤسسيه سلام فياض بصعوبة التمييز ما بين «الطريق الثالث» وحركة «فتح»، والسبب «إننا نتفق معها في فصل الدين عن الدولة، وفي البرنامج السياسي، لكننا نختلف عنها في مفاهيم الحكم والإدارة»، وبالتالي فإن استقام حالها - أي فتح- «لا يعود هناك داع لوجودنا».

رابعاً: الذاتي والموضوعي

وغير بعيد عن النقاش السابق، يدور جدل حول عوامل الأزمة التي تعاني منها العناصر المفترض أنها تشكل «التيار الثالث»:

١. إلى جانب الظروف الموضوعية التي أدت إلى انحسار وضعف القوى من غير «فتح» و «حماس» على الساحة الفلسطينية، كانهيار الاتحاد السوفيتي وصعود الإسلام السياسي، يوجه الحضور انتقادات عديدة إلى أداء التشكيلات السياسية المفترضة لتكوين التيار الثالث، وما يشوبه من قصور وسوء أداء واحتكار للسلطة وفساد وتباعد عن الواقع ومتطلباته... الخ. كما يتم في هذا الإطار توجيه النقد إلى مؤسسات «المجتمع المدني»، ووصفها من قبل البعض بـ «دمى تحرك بخيوط من الخارج، لا قواعد شعبية لها» في إشارة إلى التمويل

الغربي وما يأتي به من أجندة، كما تم الإشارة إلى غياب أية رؤية استراتيجية لفئة رجال الأعمال، الذين يرى البعض انه يركضون وراء الاستثمار ولا يملكون أجندة وطنية.

٢. إن هذا الأمر دفع البعض للتشكيك في إمكانية إنجاز أي مشروع بالقوى والمؤسسات القائمة، وجعل المطالبة بإشراك الجيل الشاب في عمليتي صنع القرار وإعادة البناء على أسس سليمة مشروعاً.

خامساً: الحامل الاجتماعي والثقافي

يطرح العديدون في هذا السياق، ما يعترى المسألة الطبقيّة في المجتمع الفلسطيني من إشكاليات أهمها تعدد الولاءات والانتماءات، وغياب الوعي الطبقي، وصولاً إلى صعود «الإسلام السياسي» وقدرته على اختراق الطبقات الاجتماعية كافة، بما في ذلك الشرائح الفقيرة والمهمشة كالشباب والنساء الذين طالما ما شيد «اليسار الفلسطيني» هويته وشرعيته من ادعاء تمثيلها، كما يدور جدل حول الأزمة الثقافية.

ولذلك يثور في هذا السياق النقاش التالي:

١. يرى البعض اتساعه ليشارك به رجال الأعمال والبرجوازية الوطنية، ارتباطاً بالرؤية الفضفاضة للتيار.
٢. وفيما يركز البعض على أن المطلوب هو مثقفون عضويون متورون، يبدعون فكراً جديداً وممارسةً جديدة، تمهد الطريق لتيار جديد، ينتقد آخرون هذه الرؤية مشيرين إلى أن المثقفين هم أصلاً جزء من الأزمة وليسوا حلاً لها.
٣. فيما قرر فريق ثالث الالتجاء إلى الطبقة الوسطى، بعد أن فقد الثقة بسواها، رغم إطارها الفضفاض، وأن نسبة مؤيدي «التيار الثالث» فيها، قد لا تختلف كثيراً عن الطبقتين اللتين خاب أملهما.
٤. ومع ذلك، يظل شبه إجماع يحوم على أن وجود «التيار الثالث» يلبّي تطلعات وأفكار جزء مهم من الشعب الفلسطيني، ذي التطلعات القريبة من اليسار والديمقراطية والعلمانية، لكنه لا يجد في الأحزاب والقوى القائمة ممثلاً له.

سادساً: شرعية «التيار الثالث»

يتضح من خلال النقاش اعتقاد كثيرين أن فكرة «التيار الثالث» الثالث تستمد شرعيتها من:

١. مما قد يحمله هذا التيار من جديد وفعال في القضايا الاجتماعية والاقتصادية، إضافة طبعاً إلى السعي لإنجاز الاستقلال الوطني.

٢. الصراع الدائر على السلطة والهيمنة بين «فتح» و«حماس» (واليا المحاصصة)، قد اثبت أن الفرصة سانحة لتشكيل «تيار ثالث»، يشكل جزء من حل الأزمة ويكسر حالة الاستقطاب الثنائي بينهما.

٣. بيد أن أسئلة ترتفع في هذا الصدد من قبيل هل تمنح هذه المثالب شرعية تلقائية للقوى العلمانية من خارج الفصيلين الأكبرين، وعليه قد نجد إجابات مثل:

أ. إن كانت المسألة مجرد بروز طرف ثالث يخلق توازناً بين الكتلتين الكبيرتين، كما يروج الكثيرون، فليس المطلوب هنا أكثر من تعديل قانون الانتخابات نحو النسبية الكاملة ورفع نسبة الحسم، في أي انتخابات تشريعية قادمة، قد يجبرها على التوحد، الأمر الذي قد يجسر الهوة بين عدد مقاعد الخصمين الرئيسيين المتناحرين، ويعطى القوى خلافهما مقاعد أكثر، قد تقود إلى إقامة ائتلافات مع احد التنظيمين الكبيرين، من أجل كسب أكثرية في البرلمان وإقامة حكومة.

ب. إما أن كان المطلوب تياراً يشكل نداً قوياً منافساً للفكرة الدينية السلفية من ناحية والليبرالية الجديدة، وصورتها العربية المشوهة في إطار مقتضيات العولمة الرأسمالية من ناحية أخرى، إضافة طبعاً لإنجاز الاستقلال الوطني، فإن الأمر لن يستقيم، ما دامت القوى المرشحة لتكوين هذا التيار عاجزة عن تشكيل هذا البديل التاريخي، من خلال عجزها في الممارسة عن تقديم ما يؤكد أهليتها السياسية والفكرية والأخلاقية للاضطلاع بهذه المهمة الجسيمة.

سابعاً: الدور الذي يمكن أن يلعبه «التيار الثالث»

دار في هذا السياق نقاش مستفيض عن وجود حاجة مجتمعية موضوعية وتاريخية لوجود التيار الثالث، ويمكن رصد توجيهين متكاملين في هذا الإطار:

١. التوجه الأول الذي يرى به حاجة ملحة، للخروج من الأزمة العاصفة التي يعاني منها الوضع الفلسطيني، اثر الاصطدام (واليا منطقتي المحاصصة) الدائر بين «فتح» و«حماس»، وما يترافق مع ذلك من حصار اقتصادي وعزلة سياسية.

٢. التوجه الثاني الذي يربط بينه وبين مهام التحرر الوطني والبناء الديمقراطي، الذي يرى

أن السنوات الخمس عشرة الماضية فشلت في تحقيق الأمرين معا أو أي منهما. التيار المطلوب تأسيسه من وجهة نظرهم مطالب بأن يقدم رؤية أخرى لما هو مطروح، كما أن على الأحزاب والقوى المرشحة لتكوينه أن تراجع تجربتها بأسلوب نقدي، وتعيد تحديد رؤيتها للحل السياسي والمشروع الاجتماعي والاقتصادي. وبذلك فإن «التيار الثالث» ليس مجرد تجميع كمي لمجموعة من الأحزاب والمؤسسات، بقدر ما يشكل بديلاً تاريخياً، وضمن هذا السياق تم انتقاد تجربة «البديل» (تحالف ما بين الجبهة الديمقراطية وحزب الشعب وفدا في الانتخابات التشريعية الأخيرة)، وتبيان أوجه ضعف هذه التجربة وقصورها.

خلاصة:

توضح الدراسة أن ثمة حاجة سياسية واجتماعية ملحة لوجود «التيار الثالث» فلسطينياً، رغم الاختلاف حول تفاصيله، لا سيما وأن الاتفاق بين «حماس» و «فتح» قد يفرز العديد من المساومات، تقدم فيها الأولى تنازلات على المستوى السياسي، مقابل تراجع الثانية على المستوى الاجتماعي، ناهيك عما قد ينشأ من تحالفات بين «حماس» والمحافظين في «فتح» تحت قبة «المجلس التشريعي» قد يعود بالضرر على جملة من القطاعات الفلسطينية كالأسرة والطفولة والعمال ... الخ، الذين يتطلعون إلى حقوق أكثر عصرية، كما سيقود بالضرورة إلى اصطدام مع قوى «المجتمع المدني» ومثقفين علمانيين يتبنون قضايا الحرية والمساواة.

وعليه يمكن استنتاج التوصيات التالية:

١. لا شك بوجود قاعدة مجتمعية عريضة غير مقتنعة ب «فتح» و «حماس»، ولكنها في الوقت ذاته غير راضية عما تطرحه الأطراف الأخرى من قضايا وحلول، لأنها لا ترى فيما تقدمه سلوكاً مغايراً وله وزنه سواء في الحياة الحزبية الداخلية أو في العلاقة مع المجتمع، وبالتالي تستمر هذه المجموعة بانتظار بديل يقدم شيئاً جديداً يلبي طموحاتها بمجتمع أكثر عصرية وديمقراطية.
٢. بيد أن القيادات الحالية يصعب أن تكون نقطة انطلاق، مما يسترعي الانتباه إلى الحركات الاجتماعية الجديدة والمنظمات القاعدية وما تتضمنه من عناصر شابة ونساء تسعى إلى مجتمع أكثر مساواة ليس في القوانين والأنظمة فحسب بل في منظومة القيم والثقافة السائدة.
٣. وبالتالي، ليس بالضرورة أن يتشكل «التيار الثالث» ضمن حزب أو إطار، يتفق كل الناس

القريبين من إحدى عناصره المفترضة أو أكثر (حقوق وحرريات ليبرالية، اشتراكية اجتماعية واقتصادية، ديمقراطية، علمانية) على شكل تنظيمي ما، فالمسألة أكثر انفتاحاً من حصرها في التجمع على شكل حزب أو حركة مؤطرة.

٤. الحقيقة السابقة تقودنا إلى ضرورة العمل من خلال تحديد قضايا معينة ملحة كالبطالة والفقر وحاجات الفئات المهمشة، وإعداد برامج للانطلاق منها، مع ضرورة إشراك القاعدة إشراكاً فعلياً في تحديد الأولويات والسعي من أجل تنفيذها، ومراعاة ما يغيب في القوى الفلسطينية القائمة حالياً - وبتدرجات - من ديمقراطية ومساواة وعدالة اجتماعية.
٥. إن هذا الاختلاف وعدم الوضوح يمنح شرعية لوجود مزيد من الأبحاث والدراسات، بما في ذلك إمكانية إنشاء مركز سياسات. يمكن أن يقدم الدعم والاستشارة للعناصر المفترض أن تشكل «التيار الثالث».

برنامج دراسات التنمية

برنامج دراسات التنمية هو أحد البرامج المتخصصة في جامعة بيرزيت. أنشئ البرنامج في العام 1٩٩٧ كامتداد لمشروع التنمية البشرية الذي قام بإصدار أول ملف للتنمية البشرية في فلسطين.

يشرف على عمل البرنامج ونشاطاته لجنة تتألف من عدد من أكاديميين وإداريين في جامعة بيرزيت، ويدعم البرنامج أكاديميا وفتيا الوحدات العاملة في الجامعة. كما وينسق البرنامج أعماله مع مؤسسات المجتمع الحكومية منها وغير الحكومية ويستعين في متابعة أنشطته ومشاريعه بمجموعة من اللجان الاستشارية ولجنة وزارية تضم ممثلين عن الوزارات المعنية بتقرير التنمية البشرية الدوري ويفرق متخصصة من الخبراء والمستشارين في مواضيع تنموية مختلفة.

يسعى البرنامج إلى بلورة مفاهيم وأطر تنموية تتلاءم واحتياجات المجتمع الفلسطيني المتجددة، وإلى نشر الوعي حول التنمية في سبيل تعزيز قدرة الأفراد والمؤسسات على المساهمة الفعالة في العملية التنموية، ويتم تحقيق أهداف البرنامج من خلال القيام بالمهام التالية:

إعداد الأبحاث والدراسات التنموية في المجالات النظرية والتطبيقية .

إعداد المسوحات واستطلاعات الرأي.

إصدار تقرير دوري حول التنمية البشرية في فلسطين، أسوة بأقطار أخرى في العالم.

إنشاء مركز للمصادر التنموية يضم مراجع حول التنمية وقواعد للبيانات.

تنظيم نشاطات تنموية توعوية بهدف تعزيز النهج التنموي في المؤسسات الفلسطينية.

تنظيم نشاطات مجتمعية توعوية ضمن المجموعات المهتمشة في المجتمع وذلك بهدف تمكين هذه المجموعات ودمجها ضمن مختلف النشاطات التنموية.